بسم الله الرحمن الرحيم

**جامعة اليرموك**

**كليــة الآداب**

**قســم العلـوم السياسيـة**




# قياس أثر الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية خلال الفتره ( ٢٠٠٧- ٢٠١٢) دراسة حالة ( مصر ، تونس ، الأردن )

Measuring the impact of governmental corruption on political stability in the Arab region during the period (٢٠٠٧-٢٠١٢) Case Study (Egypt, Tunisia, Jordan)



بإشراف الأستاذ الدكتور

**عطا زهره**

إعداد الطالب

**علـي حسين كيوان**

(٢٠٠١١٧٤٠٠١٦)

# قياس أثر الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية خلال الفتره (٢٠٠٧- ٢٠١٢)- دراسة حالة (مصر، تونس، الأردن)

إعداد

**علي حسين كيوان**

حقل التخصص : اقتصاد سياسي دولي

بكالوريوس إدارة أعمال- جامعة اليرموك ٢٠٠٩

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستيرفي تخصص الإقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك – اربد – الأردن

**وافـق عليـها**

أ. د. عطا محمد زهرة.............................. مشرفاً

د. خالد عيسى العدوان.............................. عضواً

أ.د. عبد الفتاح علي الرشدان.............................. عضواً خارجياً

تاريخ المناقشة

٢٠١٤/٨/٣

# الإهــداء

" وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

صدق الله العظيم

إذا كان الإهداء يعبّر ولو بجزء من الحب والوفاء... فالإهداء

إلى الهادي معلم البشريه ومنبع العلم... النبي الأمي محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب... إلى من كلّت انامله ليقدم لنا لحظه سعاده

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير... والدي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان...إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض... والدتي الحبيبه

إلى الأحبه ذوي القلوب الطاهره، والنفوس الأبيه.... الذين شدّوا من أزري وقدموا لي الآراء السديده، والتوجيهات القيمة، والأفكار المنيره

إلى... الذين احببتهم وأحبوني

إلى... أخواني وأصدقائي

إليهم جميعاً....أهدي هذا الجهد المتواضع

# شكر و تقدير

بعد الحمد والشكر لله الذي ألهمني الصبر في تحمل مشاق هذه الدراسة، لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الإمتنان للأستاذ الدكتور عطا زهرة على رعايته وإهتمامه الذي غمرني بهما طيلة فترة دراستي هذه، كما أشكره لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وحرصه الدائم على إنجاز هذا العمل بشكل ناجح ومميز، كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الدكتور خالد عيسى العدوان، والأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان، لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم وتوصياتهم القيمة التي سيكون لها الأثر البارز في إخراج هذه الرسالة إلى شكلها المميز .

**الباحث**

**علي حسين كيوان**

# الفهرس

# قائمة الجداول

| | | |
|---|---|---|
| ١٤ | المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية التي تقيس مؤشرات الاستقرار السياسي لدولة تونس | ١١٠ |
| ١٥ | المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية التي تقيس مؤشرات الاستقرار السياسي لدولة الأردن | ١١١ |
| ١٦ | معامل الإرتباط بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار السياسي لدولة مصر | ١١٣ |
| ١٧ | معامل الإرتباط بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار السياسي لدولة تونس | ١١٦ |
| ١٨ | معامل الإرتباط بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار السياسي لدولة الأردن | ١١٩ |

## الملخص باللغة العربية

كيوان، علي حسين، قياس أثر الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي في المنطقه العربيه،

رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، ٢٠١٤ م – (المشرف أ.د. عطا زهرة)

تناولت الدراسه قياس أثر الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي في المنطقه العربيه من خلال عينة مكونة من (مصر، تونس، الأردن) خلال الفترة الزمنيه (٢٠٠٧-٢٠١٢) كميدان للدراسة والتطبيق .

اعتمدت الدراسه على مؤشرات الفساد الحكومي كمتغير مستقل، ومؤشرات الاستقرار السياسي كمتغير تابع، وأستندت الدراسه على فرضية رئيسيه مفادها ان هناك علاقه عكسيه بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي، اي كلما زاد الفساد الحكومي قل الاستقرار السياسي، واستخدم الباحث المناهج العلميه التاليه: المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي التحليلي والمنهج المقارن .

تطرق الفصل الأول إلى موضوع الفساد الحكومي من حيث المقصود به وانواعه والعوامل التي تساهم في إنتشاره بالاضافه إلى أهم المنظمات العربيه والعالميه التي تقيس الفساد وتسعى إلى محاربته وأهم المؤشرات التي تقيس هذه الظاهره ، وأستنتج الباحث في نهاية الفصل ،أن الفساد الحكومي منتشر في كافة دول العالم ولو بنسب متفاوته ،وأن دول العالم الثالث وخصوصا الدول العربيه تعاني من هذه الظاهره بشكل كبير على اختلافها من النواحي السياسيه والاقتصادية ، ورغم السياسات الحكوميه التي تحاول محاربة هذه الظاهره إلا أن نسب الفساد الحكومي ما زالت مرتفعة.

تناول الباحث في الفصل الثاني الاستقرار السياسي من حيث المقصود به وخصائصه والعوامل المؤثره عليه، وبعد ذلك أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الاستقرار السياسي،

وفي النهايه استنتج الباحث ان الدول العربيه من الدول التي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي ولو بنسب متفاوته وفي فترات متقطعه، بالاضافه إلى عدم قدرة حكومات الدول العربيه في معظم الاحيان من التعامل مع مثل هذه الحالات مما يؤدي إلى تفاقم هذه الحاله وعدم القدرة على السيطره عليها في نهاية المطاف.

وربط الباحث في الفصل الثالث بين مؤشرات الفساد الحكومي ومؤشرات الاستقرار السياسي لإيجاد العلاقه الاحصائيه الارتباطيه بين المتغيرين، من خلال استخدام نظام التحليل الاحصائي للمؤشرات (spss).

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن لكل دولة خصوصية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين والتعميم في هذا المجال غير صحيح علمياً حيث أن الفساد الحكومي أثر بشكل واضح على حالة الاستقرار السياسي في مصر، بينما كانت العلاقة بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي ليست ذات طبيعة واحدة بين جميع المؤشرات للمتغيرين في تونس، ولم تثبت صحة الفرضية في حالة الأردن حيث أظهرت النتائج ان العلاقة الإحصائية بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي هي علاقة طردية في معظم الأحيان.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد الحكومي، الاستقرار السياسي، المنطقة العربية، الاقتصاد السياسي الدولي

## المقدمة :

تعاني معظم المجتمعات البشرية المعاصرة إن لم يكن كلها بشكل عام من مشكلة الفساد الحكومي ، إلا أن هذه الظاهرة تختلف من حيث حجمها من دولة لأخرى، بالإضافة إلى أن ردود الأفعال في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة من قبل حكومات الدول مختلفة من التجاهل التام لها إلى الدعم الكلي أو الجزئي في محاربتها، والمتتبع لهذه الظاهرة يقر بوجودها في كل زمان و مكان إلا أنه إتسع نطاقها في السنوات الاخيرة و خصوصا في الدول النامية حيث تحول الفساد في الكثير من هذه الدول من ظاهره إلى نظام وطريقة للحياة وكان من الطبيعي أن يكون لهذا السلوك المدمر آثار و تداعيات سلبية على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولا يمكن إعتبار حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها الدول العربية في السنوات الإخيرة حدثت بمحض الصدفة ، حيث أن هذه الدول جميعها تشترك في عدد كبير من الصفات و منها غياب الشفافية و النزاهه في الأداء الحكومي ،وإستشراء الفساد في جسم الدولة ،وعدم جدية حكومات هذه الدول في محاربة هذه الظاهره وغيرها من الاسباب المتعلق بعضها بالديمقراطية و حرية التعبير و بعضها الأخر بالابعاد الإقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية ،أدت في مجملها و على رأسها الفساد إلى حالة من الغضب و الهيجان و السخط من قبل شعوب هذه الدول على حكوماتهم مما أدى إلى إسقاط بعض الأنظمة و إجراء إصلاحات سياسية و اقتصادية في أنظمة دول أخرى و مازالت هذه الدول تعاني من حالة عدم الاستقرار و خاصة على الصعيد السياسي بسبب عدم قدرتها على تلبية طموحات شعوبها .

## **أولاً : أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

**أولاً** : تعتبر هذه الدراسة من أهم الطرق أو الوسائل التي تتيح للباحث إكتساب المعلومات و الإطلاع على مختلف الدراسات التي لها علاقة بالفساد والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع هو حديث الساعة في المنطقة العربية، وتعتبر هذه الدراسة محاولة للوصول إلى أقصى درجة ممكنه من المعرفة حول هذا الموضوع .

**ثانياً** : ندرة الدراسات التي تربط ظاهرة الفساد الحكومي بالاستقرار السياسي ، و تاتي هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين المتغيرين و الوصول إلى نتائج حول تاثير الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي.

## **ثانياً : أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة للكشف عن العلاقة الإرتباطية بين مشكلة الفساد الحكومي و علاقتها بالاستقرار السياسي. و يمكن تحديد الاهداف بالآتي :

١- معرفة الأسباب الحقيقية لمشكلة الفساد الحكومي في دول الدراسة .

٢- توضيح العلاقة بين الفساد الحكومي و حالة الاستقرار السياسي .

٣- معرفة الآثار السياسية و الاقتصادية التي تسببها مشكلة الفساد الحكومي .

٤- معرفة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاستقرار السياسي

## ثالثاً : مشكلة الدراسة

يعد الفساد الحكومي من المشاكل التي تواجه دول المنطقة العربية بصورة عامة، حيث أن هذه الظاهرة لها آثار سلبية على كافة النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كما تسعى هذه الدول الى بلوغ حالة من الاستقرار السياسي لما لها من آثار ايجابية لقيام المجتمعات وإزدهارها ويعد الشرط الأساسي لوجود الأمن والطمأنينة للأفراد الذين ينتمون الى هذه المجتمعات.

وتتمحور المشكلة في هذه الدراسة حول غموض العلاقة بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي ولاسيما في أن ظاهرة الفساد الحكومي و أثره على الاستقرار السياسي قضية تنبه إليها العالم العربي حديثا .

وتأتي هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة الفساد السياسي في زيادة حدة مشكلة الاستقرار السياسي في المنطقة العربية بصفة عامة ودول العينة ( مصر، تونس، الاردن) بصفة خاصة.

## رابعاً : حدود الدراسة

### أولاً : إطار زمني

تشمل هذه الدراسة الفترة ( ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ ) حيث شهدت هذه الفترة و خصوصا السنوات (٢٠١٠ – ٢٠١٢) مجموعة من الأحداث التي أثرت على أمن و إستقرار المنطقة العربية ،بالإضافة إلى أن إختيار بداية فترة الدراسة من عام ٢٠٠٧ هو محاولة لتتبع ظاهرة الفساد الحكومي وربطه بالاستقرار السياسي قبل الإضطرابات[١] التي بدأت بالظهور في نهاية عام

[١] تأثرت المنطقة العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠ بمجموعة من الأحداث التي اثرت على استقرارها مثل المظاهرات التي تخللها العنف ومطالبات من قبل المتظاهرين بإسقط الأنظمة الحاكمة ومحاربة الفساد وقد تأثرت دول العينة (مصر، تونس، الاردن) بهذه الأحداث

٢٠١٠ ،وتعتبر هذه الفترة مناسبة و كافية للحكم على تأثير ظاهرة مثل الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي و معرفة اتجاه و طبيعة العلاقة بين المتغيرين .

**ثانياً : إطار مكاني**

تدور هذه الدراسة حول دول المنطقة العربية ،وسيتم أخذ عينة مكونة من ثلاث دول و هي ( مصر ، تونس ، الأردن ) ،على إعتبار أن هذه الدول من ظمن الدول العربية التي تاعني بشكل واضح من الفساد الحكومي بالإضافة الى انها تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي وخصوصاً منذ نهاية عام ٢٠١٠ ولو بنسب متفاوتة.

**ثالثاً: متغيرات الدراسة**

يبرز في هذه الدراسة متغيران رئيسيان وهما الفساد الحكومي كمتغير مستقل والاستقرار السياسي كمتغير تابع .

## خامساً : تعريف المصطلحات

**الفساد الحكومي :**

يعرف الفساد الحكومي بانه الإلتزام بالقانون والنظام أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية.

أما على المستوى الإجرائي فيمكن تعريف الفساد الحكومي من خلال مجموعة من المؤشرات ، والتي تعبر عن هذه الظاهره وهي :-

١- مدركات الفساد : ويتمثل في مدى القدرة على إدراك وجود الفساد في القطاع العام من خلال آراء المراقبين من جميع انحاء العالم بما في ذلك الخبراء من نفس الدولة و استطلاعات للرأي واستقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات تهتم بموضوع الفساد.

٢- الرأي والمساءلة : ويتمثل في مدى وجود الحرية في ابداء الرأي ومدى قدرة المواطنين على المشاركة في العملية الإنتخابية ومدى فعالية المساءلة القانونيه لموظفي القطاع العام .

٣-ضبط الفساد : لمحاولة الكشف عن مدى انتشار الفساد في الدولة بين الموظفين الحكوميين ومدى تورط الموظفين في عمليات الفساد .

٤- فعالية الحكومة : ويتمثل في مدى جودة نوعية الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين ومدى تقيد المواطنين بتنفيذ السياسات التي تضعها الحكومة ومدى إلتزام الحكومة بهذه السياسات ومدى ثقة المواطنين باللجوء الى المحاكم لحل الخلافات وتحصيل الحقوق.

٥-حكم القانون : بمعنى مدى الثقة والإلتزام بالقواعد والأنظمة داخل الدولة ومدى فعالية السلطة القضائية وإستقلالها عن السلطات الأخرى.

٦-نوعية الأداة التنظيمية : وهو مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ السياسات والقوانين .

**الاستقرار السياسي :**

يشير مفهوم الاستقرار السياسي إلى ظاهره تتميز بالمرونه النسبية و قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من متغيرات ،من أجل الإستجابه لتوقعات الجماهير ،وإحتواء ما قد ينشأ من صراعات أو إحداث شغب أو عمليات الإنقلاب و التمرد أو غيرها من الأمور ،دون إستخدام العنف إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته و فعاليته[١] .

---

[١] مسعد ، نيفين ، الاقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي ، القاهره ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، ط١ ، ١٩٨٨ ، ص٥

ويشير المفهوم الإجرائي للاستقرار السياسي إلى مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد مفهوم الاستقرار السياسي وهي :-

١- الاستقرار السياسي على المستوى الحكومي مثل :-

أ- الاستقرار الحكومي : الذي يمكن التعبير عنه من خلال عدد التغيرات والتعديلات الحكومية .

ب-العنف الرسمي : ويتضمن عمليات الإعتقال المرتبطة بقضايا سياسية ،واحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية .

٢- الاستقرار السياسي على المستوى الشعبي (غير الحكومي ) مثل :-

أ- أعمال العنف غير الرسمي : وستعتمد الدراسة على عدد المظاهرات لقياس شدة اعمال العنف في دول العينة على أعتبار ان دول العينة المذكور حصل فيها عدد كبير من المظاهرات منذ نهاية عام ٢٠١٠ وتخلل هذه المظاهرات اعمال عنف واضحة من قبل المتظاهرين وكان هناك مطالبات بإسقاط الحكومات وتغير نظام الحكم.

ب- الأحزاب السياسية : التي يعتبر وجودها من العوامل المهمة من أجل الوصول إلى حالة الاستقرار السياسي شريطة ان تقوم بدورها بشكل جيد من حيث الرقابة على السلطة وتبنّي سياسات واضخة الأهداف وتطبيقها في حال الوصول الى السلطة .

## سادساً : فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن هناك علاقة عكسية بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي، بمعنى أنه كلما زادت معدلات الفساد الحكومي تناقص الاستقرار السياسي.

وتأتي هذه الدراسة لإختبار هذه الفرضية من خلال معرفة تعتمد على المناهج العلمية للتأكد من صحتها وإثباتها.

## سابعاً : منهجية الدراسة

سيتم إستخدام المناهج العلمية التي تجمع بين التحليل النظري للظاهرة مع التحليل الكمي و سيتم الإعتماد على المناهج التالية :-

١- المنهج الإحصائي :وهو منهج يتم من خلاله استخدام الطرق الرقمية والرياضية لمعالجة وتحليل البيانات واعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها، وسيتم في هذه الدراسة إستخدام البيانات الكمية المتعلقة بمؤشرات الفساد و مؤشرات الاستقرار السياسي و ربط المؤشرات معا بهدف تحليلها إحصائياً لإثبات فرضية الدراسة

٢- المنهج المقارن : وهو منهج يتم من خلاله ابراز اوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين او اكثر، وسيتم الاعتماد على هذا المنهج من اجل المقارنة بين نتائج الدراسة لدول العينه .

٣- المنهج الوصفي التحليلي: وهو منهج يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، وقد تم استخدام هذا المنهج في الدراسة بهدف وصف ظاهرة الفساد الحكومي والاستقرار السياسي والاحاطة بكافة الوسائل والاسباب والاثار الناجمة عن هاتين الظاهرتين.

## ثامناً : الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات التي تناولت موضوع البحث بشكل مباشر محدودة جداً إن وجدت ولكن هناك العديد من الدراسات التي تنأولت موضوع الفساد الحكومي أو الاستقرار السياسي و ربطهما بمتغيرات اخرى و من هذه الدراسات :

**١- ردايدة ، رمزي ، اثر العولمة على الفساد السياسي و الاقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٥**

تناقش هذه الدراسة اثر العولمة على الفساد السياسي و الاقتصادي في عينة مكونة من ٣٠ دولة في الفترة من ١٩٩٥- ٢٠٠٥ و تناولت هذه الدراسة ظاهرة العولمة و تاثيرها على الفساد السياسي و الاقتصادي ،وخلصت الدراسة إلى انه كلما زادت درجة العولمة في الدولة كلما تناقصت درجة و ممارسة الفساد السياسي والاقتصادي ،وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة بأنها تحاول دراسة ظاهرة الفساد الحكومي و ربطة بالاستقرار السياسي بالإضافة إلى انها ركزت على دول المنطقة العربية على عكس هذه الدراسة التي اشتملت على عينة مأخوذه من جميع دول العالم .

**٢- بقدي، كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقاد، الجزائر، ٢٠١٢**

تناولت الدراسة أثر الفساد السياسي على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا، وخلصت الدراسة الى أن الفساد السياسي أثر بشكل سلبي وكبير على الاستقرار السياسي، فهو مايزال يهدد الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان العربية وخصوصا دول شمال إفريقيا، وأن الآليات والأجهزة العربية التي رصدت لمكافحة ظاهرة الفساد على الرغم من تعددها إلا انها تظل

عديمة الجدوى والفعالية، وهناك إعتماد شبه كلي على النماذج والأساليب الأجنبية دون مراعاة للبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية للدول العربية.

وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة انها إرتكزت على المنهج الإحصائي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي على عكس هذه الدراسة التي اهتمت بوصف الفساد السياسي وأثره على الاستقرار دون التطرق الى التحليل الكمي للظاهرة لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

**٣- <u>العكايلة ، حمزه ، التخاصية و الاستقرار السياسي في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٦ .</u>**

تناولت هذه الدراسة تحليل أثر التخاصية على الاستقرار السياسي في الأردن خلال الفترة من (١٩٩٨ – ٢٠٠٥) ،وخلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير سلبي للخصخصة على الاستقرار السياسي في الأردن ،ولكن هناك تأثيرات غير مباشرة للخصخصة على حالة الاستقرار السياسي .

ويؤخذ على هذه الدراسة انها إشتملت على نموذج مكون من دولة واحدة الأمر الذي يصعب من خلاله تعميم الظاهرة على عكس دراستنا التي تحتوي على عينة مكونه من ثلاث دول ،يمكن من خلالها تعميم النتائج على دول المنطقة العربية .

**٤- <u>هيجان ، عبد الرحمن و اخرون ، ابحاث المؤتمر العربي لمكافحة الفساد ، تحرير عبد العزيز الغامدي ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠٣</u>**

تأتي هذه الدراسة ضمن مجموعة من الدراسات و الأبحاث التي تناقش موضوع الفساد و طرق مكافحته .

تبدء الدراسة بتوضيح الدلالات المتضمنة في مفهوم الفساد و أسباب نمو الفساد في الجهاز الحكومي ،بالإضافة إلى تأثير الفساد على أداء الجهاز الحكومي وأثرة على حالة الاستقرار السياسي في الدولة .

وخلصت الدراسة إلى أنه يجب البحث في الوسائل التي يمكن من خلالها معالجة أسباب ظهور هذه المعضلة و محاولة التصدي لها بكل حزم ،بالإضافة إلى أنه لابد أن يكون لدى المجتمع العربي رؤية مستقبلية يمكن من خلالها إستباق الأحداث بشكل عام .

وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة ، انها اقتصرت على جزئية معينة في موضوع الفساد وهي الفساد الحكومي بشقية السياسي والاقتصادي، وربطه بموضوع الاستقرار السياسي من خلال عينة مكونة من ثلاث دول ضمن دول المنطقة العربية .

٥- **بني عامر ، نسيم ، مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب و هيئة مكافحة الفساد، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، ٢٠١٢**

تناولت هذه الدراسة ظاهرة الفساد بأنواعة وطرق مكافحته وركزت الدراسة على جانب واحد من الفساد وهو الفساد الاداري ،وخلصت الدراسة إلى أنه يجب إعادة النظر في تشكيل هيئة مكافحة الفساد ،وأن فعالية مجلس النواب في هذا المجال محدودة ويشوبها بعض القصور .

ويؤخذ على هذه الدراسة أنها ركزت على جانب واحد من جوانب الفساد ،وهو الفساد الاداري بالإضافة إلى إقتصار الدراسة على دولة واحدة ،بينما تركز دراستنا على ظاهرة الفساد الحكومي بشقية السياسي والاقتصادي في عينة مكونة من ثلاث دول عربية .

# الفصل الأول

# الفساد الحكومي

كثر الحديث في العقود الأخيرة عن التخلف في الدول النامية وما يرافقه من ظواهر وأعراض، وقد انتهت أغلب المناقشات الإقليمية والدولية التي تمخضت عنها المؤتمرات والحلقات الدراسية إلى وجوب مضاعفة جهود التطوير والتنمية في أقطار العالم الثالث لتقليل الفجوة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة ،ثم أصبحت ظاهرة الفساد من بين المشكلات والقضايا الهامة التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في الأقطار النامية إذا أُريد للتنمية أن تتحقق.

فالفساد من بين المشكلات التي تحظى بالأولوية في كافة دول العالم وخاصة دول العالم النامي حيث أن الدمار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الواسع النطاق الذي يسببه الفساد لا يمكن تحاشيه أو تلمس الأعذار له ، وأصبح الفساد يشكّل قضية مركزية في كافة دول العالم سواء أكان ذلك في الإنتفاضات الشعبية أو في الحملات الإنتخابية ،وقد بادرت منظمات المساعدة الدولية مثل البنك الدولي ،ومؤسسة التعاون الفرنسي ،وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية خلال الفترة الأخيرة ،إلى تنظيم مجموعة من الندوات والبرامج التي تهتم بموضوع الفساد ومعالجته.

## المبحث الأول: مفهوم الفساد الحكومي

تناول العديد من كتّاب الأدب والتاريخ والسياسة مصطلح الفساد ،ووردت هذه المفردة في الكتب السماوية لتنبيه الناس وتوعيتهم إلى جلل المصاب بهذه الظاهرة ،لهذا تعددت واختلفت التفسيرات في معناها.

**اولاً: الفساد في اللغة**

يقال فسد الشيء يفسُدُ بالضم فهو فاسد ،وأفسده ففسد ،والمفسدة ضد المصلحة[١].

والفساد يعني أخذ المال ظلماً ،أو يعني التلف والعطب ،ويراد به لغوياً الجدب والقحط[٢]

وقد يعني الفساد لغوياً التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما ، وهو لفظ شامل لكل النواحي السلبية في الحياة وعندما يرتبط بالإنسان فهو يعني إنعدام الضمير وضعف الوازع الديني عند شخص مما يجعل من نفسه بيئة صالحة لنمو الفساد[٣].

والتفسير لمعنى (Corruption) بالإنجليزية يعني السبب في التغير من الصالح إلى السيء (Cause to change from good to bad)[٤].

**ثانياً: الفساد إصطلاحاً**

شكّل الفساد الحكومي بشقيه السياسي والاقتصادي قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة، فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالنخبة والسلطة السياسية ، وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه إستغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة ،ولا يشترط تبادلاً للمال، فقد يتخذ تبادل النفوذ أو منح

---

(١) الرازي ، محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح ، الكويت، دار الرسالة،١٩٨٣،ص٣٠٥.

(٢) الجر، خليل ، المعجم العربي الحديث، باريس، مكتب لاروس،١٩٧٣،ص٩٠٧.

(٣) معبد، أحمد مصطفى ، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي،ط١ ،٢٠١٢،ص١٤.

(٤) داود، عماد صلاح ،الفساد والإصلاح دراسة،دمشق، اتحاد كتاب العرب،ط١ ،٢٠٠٣،ص٢٥.

تفضيل معين، فهو سوء إستخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص أو إستخدام المناصب أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة[١]

ويعرّف معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية الفساد الحكومي على أنه المخالفات والقضايا التي تظهر في الإدارات الحكومية المختلفة، مثل الرشوة والمحسوبية وتعطيل العمل وغيرها، وهو أي انحراف في السلطة أو المنظمات السياسية، أو أي حماية غير قانونية تقوم بها بعض مؤسسات السلطة السياسية للمؤسسات الاجتماعية الأخرى[٢].

ومن جهة يعرف صموئيل هنتغتون() الفساد بأنه احد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة خلال فترة التحديث الواسع التي شهدها العصر الحالي، ومن ثم يمكن إعتبار الفساد ناتج عن السلوك المنحرف وحده بل يكون ايضاً عن انحراف القيم ذاتها عن انماط السلوك القائمة[٣]

الفساد الحكومي هو الخروج عن القانون والنظام وعدم الإلتزام بهما، أو إستغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، حيث أنه سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام بهدف تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية[٤].

ويرى ناي (J.S.Nye) أن الفساد الحكومي بشقيه السياسي والإقتصادي هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعاً إلى مكاسب خاصة ،وهو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة ،وتتمثل أبرز

---

[١] معبد، أحمد مصطفى ، مرجع سابق، ص١٦.

[٢] عبد الفتاح ، اسماعيل ، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع،٢٠٠٨،ص٢٠٣.

[٣] Huntington ,Samuel ,political order inchancing societies ,USA ,yale university,press ,١٩٧٩ ,p:٥٩

[٤] سكارنة ، بلال ، الفساد الإداري،عمان،دار وائل للنشر والتوزيع،٢٠١١، ط١،ص١٨.

تجليات هذا السلوك بالرشوة والمحسوبية ونهب المال العام أو استخدامه بصوره غير مشروعة لتحقيق منافع ذاتية(١).

ويرى تانزي ( Tanzi ) أن الفساد يعني عدم الإمتثال المتعمد لمبداء البعد عن الشبهات والتحفظ في العلاقات الذي يتضمن العلاقات الشخصية أو العائلية ،والتي ينبغي أن لا يكون لها دور في القرارات السياسية والاقتصادية التي يتخذها المسؤولون الحكوميون والتي تعيق بدورها كفاءة وسير العمل(٢).

ويعرف البعض الفساد مركزاً على الجانب الأخلاقي ،على أنه إنحراف أخلاقي للموظف العام ،ويشمل الفساد الأخلاقي الرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي وغيرها.

يقول روبرت كليتجارد ( R.Klitgaard ) بأن الفساد يوجد عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة ،أو فوق المُثُل التي تعهد بخدمتها(٣).

ويقع الفساد عندما يقبل صاحب المنصب مالاً أو هدية ذات قيمة مالية مقابل أداء عمل هو ملزم بأدائه بالمجان ،أو ممنوع من أداءه رسمياً ،أو عندما يمارس الموظف الحكومي سلطاته التقديرية بطريقة غير مشروعة بحيث يتم إستغلال المنصب الحكومي وترجيح المصلحة الشخصية على المصلحة العامة(٤).

وعلى الرغم من إختلاف الآراء حول تحديد مفهوم الفساد ،إلا أنها تشترك في إعتبار الفساد أحد الأعراض التي ترمز إلى وقوع إنتهاك مغرض في إدارة الدولة ،بمعنى أن المؤسسات

(١) ربيع، محمد و مقلد، اسماعيل ، موسوعة العلوم السياسية، الكويت،جامعة الكويت،١٩٩٣،ص٧٨.

(٢) الردايده، رمزي محمود، أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي ،رسالة ماجستيرغير منشورة،جامعة اليرموك،٢٠٠٦،ص٣٦.

(٣) كليجارد ، روبرت ، السيطرة على الفساد،المترجم:غير معروف ، عمان، دار البشير،١٩٩٤،ص١١.

(٤) داود ، عماد صالح ،الفساد والاصلاح دراسة، دمشق، اتحاد الكتاب العرب،٢٠٠٣،ط١،ص٢٨.

التي صممت لإدارة العلاقات المتداخلة بين المواطن والدولة اصبحت تستخدم بدلاً من ذلك للإثراء الشخصي وتقديم المنافع للفاسدين[١] .



---

[١] اكرمان ، سوزان ، الفساد والحكم: الاسباب العواقب والاصلاح، ترجمة: فؤاد سورجي، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، ٢٠٠٣،ص٢٩.

## المبحث الثاني: أسباب الفساد الحكومي وأنواعه

تعتبر ظاهرة الفساد الحكومي ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد السياسية و الإقتصاديه والاجتماعية، لذلك من الصعب التصور أن تنشأ هذه الظاهرة عن سبب وحيد، حيث يرتبط بعضها بالأسباب الإقتصادية مثل الفقر، ويمكن أن تنشأ نتيجة للتفاوت الصارخ وعدم المساواه الحاده بين الأفراد ،أو يكون لهذه الظاهرة ارتباط بممارسات سياسية معينة، ومن الملاحظ أن الفصل بين المسببات للفساد على نحو ما تتناوله الدراسه ما هو إلا فصل بهدف التحليل أما من الناحية الواقعية لا يمكن فصل هذه الأسباب ،حيث أنها توجد معاً في مركب واحد تتداخل عناصره وأبعاده.

### المطلب الأول: أسباب الفساد الحكومي

تتناول هذه الدراسة أهم أسباب الفساد الحكومي على النحو التالي:

### أولاً: الأسباب الإقتصادية للفساد

من أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى الفساد، إرتفاع نسبة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي، بإعتبار أنه كلما إرتفعت درجة سيطرة هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية زاد الميل نحو الفساد، في ظل ما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطيه لا تهتم بعملية الإنتاج بقدر تركيزها على أنشطة التوزيع وعلى عملية التخطيط دون وجود دور لآليات السوق الحر في تخصيص الموارد الاقتصادية، الأمر الذي يفتح المجال واسعاً أمام ممارسة الفساد بأشكال متعددة[١] .

إن التفكك المفاجئ للقيود التنظيمية المفروضة على ميادين تنافسية للنشاط الإقتصادي، والتي كانت من قبل تخضع لسلطه الدولة يؤدي في بعض الأحيان أن يصبح المسؤولون

---

[١] عبد العظيم ، حمدي ، عولمة الفساد وفساد العولمة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية،ط١ ،٢٠٠٨،ص٥٤.

الحكوميون المناط بهم خصخصة الأصول العامه من أصحاب الثروات الفاحشة ،عن طريق بيع تلك الأصول بأسعار منخفضة لقاء رشأوي أو حتى احتيازها عن طريق أسرهم أو أصدقائهم[1] ، و تصبح الخصخصه عملية تشجع فرص الفساد عندما يتم تنفيذ البرامج المتعلقة بها ( أي تقييم موجودات الشركات العامة وعرضها للبيع ). إذ أن ذلك كله لا يخضع لمعيار الشفافية من حيث تقديم معلومات غير معلنة أو مبكرة مقابل حصول الجهه الحكومية على رشاوي تدفع من قبل الشركات الفاسدة ،أو قد يتم منح الإمتياز لشركة مرتبطة بالسلطة الحاكمة بدون إجراء مزاد علني[2].

ويعتبر تطبيق الإصلاحات الإقتصادية في جو من عدم الاستقرار السياسي من العوامل التي تساعد على نشوء شبكات المافيا و الجماعات الإجرامية ، فقد تتحول عملية الخصخصه إلى فرصة لنهب أملاك الدولة و المؤسسات الحكومية حيث تباع الاملاك التابعة للدولة بأسعر زهيدة لفئة محدودة من رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة و تقاسم الارباح الناجمة عن خصخصة الشركات الحكومية بواسطة الرشوه و تبيض الاموال و الإبتزاز.

وعلى ذلك فإن الفساد ممكن أن يحدث عند بيع المرافق العامة التي يتم خصخصتها مثل شركات الإتصالات أو شركات الكهرباء حيث أن البيع لا يتم بشكل مربح للدوله نتيجة الفساد في طريقة البيع أو التواطئ في تحديد أسعار هذه المرافق.

وعند الحديث عن الاسباب الاقتصادية للفساد الحكومي فلا بد أن نقف عند موضوع الفقر و الغنى حيث أن الفقر عامل يصعب أحياناً إنكار صلته بالفساد على الاقل في بعض صورة ، ولاسيما في رشوة صغار الموظفين من ذوي الدخول المتواضعة أو إقدامهم على إختلاس

---

(١) معبد ، مصطفى ، الاثار الاقتصادية للفساد الاداري ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،ط١ ،٢٠١٢،ص٢٨.

٢ اليمام ، محمد، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الاسباب والآثار والإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١١، ص ١٠٥

المال العام ، أما الغنى فقد يبدو بدوره عامل مشجع على صور معينة للفساد ، ويتجلى ذلك في جرائم الاختلاس الكبيرة و تقاضي العمولات وغسيل الاموال ، كما أن النموذج الإقتصادي المطبق قد يتيح أحياناً أو يزيد فرص الفساد و خاصة في المجتمعات التي تمر بمراحل تحول إقتصادي حيث تصبح قيم وآليات اللبرالية الإقتصادية التي لم تترسخ بعد ستار يخفي العديد من جرائم الفساد و وسيلة يمتطيها البعض لإرتكاب هذه الجرائم [١] .

وتعد قضية سوء توزيع الثروة في المجتمع من الأسباب المؤثرة في الفساد حيث أن وجود فئة صغيرة من الأفراد تستحوذ على فئة كبيرة من الثروة والدخل والفئة العظمى من هذا المجتمع عند خط الفقر أو دونه، يؤدي إلى تقليص أو إختفاء الطبقة الوسطى وهذا بدوره يؤدي إلى إضعاف الولاء للأهداف العامه ومصلحة المجتمع والتمهيد لسلوكيات فاسده من جانب العاملين في الأجهزة الإدارية للدوله فضلا عن سهولة تكوين شبكات فساد تضم كبار المسؤولين تقوم بإهدار المال العام والربح غير المشروع من العمل الوظيفي[٢] .

وفي هذا السياق يستخدم علماء الإقتصاد مفهوم البحث عن النشاطات التي تدر ربحاً لتفسير حالات الفساد والربح الإقتصادي هو المبلغ الذي يُدفع لقاء الحصول على خدمة أو سلعة معينة أعلى من ما تقضيه تكلفة تلك الخدمة أو السلعة في الظروف العادية[٣] .

وهذا النوع من الفساد يمكن تصنيفه إلى نوعين الأول: فساداً قسرياً حيث يجبر المستهلك على دفع الرشوة أو الانتظار للحصول على الخدمة أو السلعة العامة، والثاني: فساداً تأمرياً الذي

---

(١) ابو سويلم ، احمد، مكافحة الفساد ، دار الفكر ،عمان ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص ١٨

(٢) عبد العظيم ، حمدي ، مرجع سابق، ص٥٦.

(٣) الردايده، رمزي محمود، أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي ،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك غيرمنشورة،٢٠٠٦،ص٨٥.

من خلاله يتفق الموظفون العامون والمستهلكون على تجنب الدفع للحكومة ودفع مبلغ أقل للخدمة أو السلعة إلى الموظف العام[١] .

ومن الناحية العلمية يعتبر الفساد افرازات للظروف الإقتصادية حيث أنه ينتشر ويزداد في ضل أوضاع تسودها مرتبات وأجور ضئيلة للموظفين الحكوميين ، وإنخفاض مستواهم المعيشي بسبب عدم كفايه رواتبهم وعدم تناسبها مع إرتفاع معدلات التضخم مما يدفعهم للبحث عن مصادر أخرى للدخل لا يجيزها القانون[٢] .

**ثانياً: الأسباب السياسية للفساد**

ترتبط الأسباب السياسية للفساد بطبيعة المناخ السياسي القائم في الدولة ، حيث تنتج هذه الممارسات من محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات أجهزة الدولة ،وإفتقار الدولة إلى معايير للمعاينة وغياب الرقابة المؤسسية مما يسهل الإنحراف في سلوك الإداريين والسياسيين ويشجع عليه.

إن مستويات الفساد تتفاوت من مجتمع إلى آخر وداخل المجتمع نفسه من فترة إلى أخرى، وقد تكون أكثر المتغيرات ارتباطاً بالفساد هي طبيعة النظام السياسي ومستوى النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية المتبعة ،فمن المحتمل أن يقل الفساد في النظم السياسية التي إستقر نظامها السياسي منذ زمن، وفي الدول متقدمة النمو ويذهب البعض إلى أن

---

(١) المنيف، ماجد عبدالله، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة ، العدد١٢، ١٩٩٨،ص٤٥-٤٨.

(٢) الردايدة ،رمزي محمود ، مرجع سابق ، ص٨٦.

الفساد يرتبط بمدى تدخل الدولة في الاقتصاد، ومع ذلك فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي ولا سيما في غياب أوضاع ديمقراطية يفسح الباب أمام شيوع فساد ولو إلى حين[١] .

ويمكن رصد مجموعة من الأسباب السياسية التي تؤدي إلى حدوث الفساد وخاصة في المجتمعات الفقيرة والنامية، حيث يرجع الفساد في بعض الأحيان إلى التنافس على السلطة ولجوء بعض المتنافسين عليها إلى وسائل غير مشروعة، وقد ترجع إلى الإستبداد السياسي لنظام الحكم ،ويمكن أن يكون لطبيعة العلاقات الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد من الأسباب التي تؤدي لحدوث فساد ، فضلاً عن تزأوج السلطة مع الثروة وتشابك المنافع المادية بين كبار المسؤولين ورجال الأعمال والاستثمار المحلي والأجنبي[٢] .

تعتبر عملية التناوب على السلطة مظهر من مظاهر الديمقراطية التي تسعى إليها كل دول العالم ،ولكن إذا كانت ضمن معناها الصحيح فالتنافس على مقاعد مجلس الوزراء أو مجلس النواب أو حتى رئاسة الدولة في بعض دول العالم يجب أن يكون ضمن أطر وقواعد وقوانين تضمن شفافية هذه العملية.

ويعتبر المنصب الحكومي في المجتمعات التي تعاني من فساد من الأصول الثمينة وهذه الحالة لا تقتصر على الوظائف الحكومية بل قد تصل إلى انتخاب ممثلي الشعب في المجالس المحلية والنيابية[٣] .

ويتم استخدام المال في الحصول على السلطة السياسية أو الحصانة البرلمانية أو المنصب الحزبي، ويتم التأثير في الرأي العام من خلال الرشوة الإنتخابية من أجل الحصول على

---

(١) الشطي ، اسماعيل وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ط١ ،ص٣٧٢.

(٢) عبد العظيم ، حمدي ، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية،ط١ ،٢٠٠٨،ص٦٣.

(٣) الحمش ، منير ،الاقتصاد السياسي للفساد،مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي،العدد٣٢٨، ٢٠٠٦

الأصوات والفوز في الانتخابات، وقد يلجأ بعض المرشحين في الإنتخابات إلى دفع تعويض مالي وإجبار الخصم عن التنازل، أو الإنسحاب قبل إجراء الانتخابات(١) .

وترتبط درجة الفساد الحكومي بدرجة جودة الجهاز القضائي ،فإختلال المؤسسة القضائية يؤدي مباشرة إلى فسادها و التأثير سلباً في كافة المؤسسات و الانشطة الاخرى، ويقع هذا الاختلال عندما لا تكون المؤسسة القضائية مستقلة عن النفوذ السياسي اي هيمنة السلطة التنفيذية و باقي الهيأت الحكومية عليها و خصوصا لجهات سياسية أو مالية اخرى٢

ويربط الأدب السياسي الكلاسيكي الفساد بشكل نظام الحكم، فالأنظمة الديكتاتورية تميل إلى أن تكون فيها مستويات مرتفعة من الفساد حيث يكون عامل الفساد الأساسي من أعلى وهو الديكتاتور ذاته، وينزلق التدهور إلى أسفل من قمة السلم الهرمي عن طريق الفوائد والمزايا التي يمنحها الديكتاتور وعن طريق توزيع الرشاوي والألقاب والوظائف العامة ،أو بالتهديد والحرمان والعقاب، ويستطيع الديكتاتور التحكم في من حوله وتقويض إستقلالية المجالس والبرلمانات(٣) .

ولا يقتصر الفساد على النظم السياسية الديكتاتورية فحسب، فمن الممكن أن يجد السياسيون أنفسهم في الأنظمة الديمقراطية في وضع يكون إحتمال إنتخابهم ضئيل جداً لهبوط شعبيتهم، أو لأنهم ممنوعون قانونياً من إعادة انتخابهم مما يولد لديهم دوافع لتجميع أكبر قدر ممكن من الثروة في الفترة المتبقية لهم في السلطة.

لقد تم الإتفاق مسبقاً في سياق الحديث عن الفساد على أنه لا يكاد يوجد مجتمع يخلو تماماً من الفساد بل أنه موجود ،ولكن بنسب متفاوتة وإن من أهم أسباب إرتفاع الفساد في أي

(١) عبد العظيم ، حمدي ،مرجع سابق،ص٦٤.

٢ لميام ، محمد، مرجع سابق ، ص ٩٨

(٣) الردايدة ، رمزي ،أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي،رسالة ماجستيرغير منشورة،جامعة اليرموك،٢٠٠٦، ص٨١.

مجتمع هو إنعكاس لغياب الحكم الصالح والرشيد فيه، حيث أن وجود الحكم الصالح بما ينطوي عليه من عناصر، كفيل بالتقليل من ممارسات الفساد إلى أدنى مستوياته ،ويجب أن يتوفر في هذا الحكم حتى يطلق عليه صفة الحكم الصالح عدد من الشروط التي تساهم في التقليل من ممارسة الفساد، ومن هذه الشروط العقلانية في إتخاذ القرارات ،والإلتزام بحكم القانون، والحد من تركيز السلطات في ايدي قليلة وفي مؤسسات محددة ،وتوافر الشفافية والمساءلة[١] .

إن تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة يشجعهم على استغلال المناصب لتحقيق منافع شخصية من خلال قبول الرشاوي من شركات القطاع الخاص على سبيل المثال نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات[٢] .

تأخذ ممارسات الفساد الحكومي مجموعة من الأشكال والأنواع تختلف عن بعضها باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها اساءة استخدام السلطة العامة أو المعيار الذي يتم اعتماده للتمييز بين هذه الممارسات، وسيتم في هذا المطلب دراسة طرق ممارسة الفساد وأنواعه.



---

[١] الشطي ، اسماعيل وآخرون، مرجع سابق،ص٢٧٤.

[٢] عربية ، زياد ، الفساد: أشكاله أسبابه وآثاره السلبية، الرائد العربي،٢٠٠٠،ص١٩.

## المطلب الثاني: طرق ممارسة الفساد.

تختلف المكونات غير الشرعية للفساد تبعاً لاختلاف الدول أو التشريعات، حيث نجد أن بعض الممارسات المالية السياسية تكون مشروعة في دولة معينة، ولكنها تعتبر غير مشروعة في دول أخرى، وفي بعض الدول نجد أن المسئولين يكون لديهم سلطات غير محدودة بشكل قاطع الأمر الذي يسمح لهم بالفساد نظراً لصعوبة وضع حدود [١].

**أولاً: الرشوة:**

وهي تقديم شيء ذو قيمة مادية أو معنوية أو الاتفاق على فائدة مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي وتأخذ الرشوة صفه سياسية عندما يكون الهدف من دفعها أو تلقيها خدمة أهداف أو الاستفادة من فوائد سياسية [٢].

وتعتبر الرشوة من أكثر أشكال الفساد شيوعاً، وتتضمن مشاركة طرفين على الأقل، فهناك الراشي الذي يقدم المال أو المكافأة وقد يكون الراشي هو العنصر المؤثر في العملية، وهناك المرتشي الذي يستغل سلطته ووظيفته التي يمثلها من أجل المكافأة والذي بدوره قد يطلب أو يبتز الرشوة، وقد يكون هناك طرف ثالث وهو الوسيط بين الطرفين [٣].

وتتولد حوافز الرشوة كلما كان لدى مسؤول عام سلطة أكبر في توزيع منفعة أو تكلفة على القطاع الخاص الذي بدوره يدفع الرشوة للأسباب التالية:

١. الدفع للحصول على منفعة حكومية: يقوم الأفراد أو الشركات بدفع الرشوة مقابل الحصول على تسهيل في الإجراءات والأعباء الروتينية التي تعترض طريق المعاملات الحكومية، أو

---

[١] عبد العظيم ، حمدي، مرجع سايف، ص ٢٤.

[٢] اليمام، محمد، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الاسباب والآثار والإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١١، ص ٨٣.

[٣] الردايدة، رمزي، مرجع سابق، ص٤٥.

دفع الرشاوي للحصول على إمتيازات في مجال إرساء عقود التوريدات الحكومية التي تتراوح بين المشتريات الدورية إلى مشاريع البنية الأساسية الكبيرة وفي مجال إرساء عقود بيع المنشآت الحكومية للدولة [١].

٢. الدفع لتجنب التكاليف: تقوم الحكومة بفرض القواعد التنظيمية وتحصيل الضرائب ولذلك يتم دفع الرشوة للمسؤولين عن جباية الضرائب في الجهاز الحكومي الذين يقومون مقابل هذه الرشوة بتخفيض الضرائب، أو الإعفاء منها، أو تخفيض الرسوم الجمركية المستحقة على السلع المستوردة، الأمر الذي يعتبره القانون إهدار للمال العام بوسائل إحتيالية أو باستغلال بعض الثغرات القانونية واستغلال للمناصب الحكومية [٢].

٣. الدفع للحصول على مناصب رسمية: والتي تتم من خلال دفع الرشاوي سواء كانت مادية أو معنوية للموظف الحكومي من أجل الحصول على وظيفة من دون وجهة حق، وعادة ما تدفع الرشاوي من أجل الحصول على الوظائف ذات الدخل المرتفع.

وتعتبر الرشوة منتشرة بشكل كبيرفي الدول العربية، حيث كشف التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١ أن هناك تقدم في مرتبة الأردن العالمية في إنتشار ظاهرة الرشوة، ويبن التقرير أن (٣٧) شخص من كل (١٠٠) في الأردن قاموا بدفع الرشاوي بكافة أشكالها إن كانت نقدية أو عينية للحصول على خدمات عامة من الموظفين[٣].

---

[١] الردايدة، رمزي، مرجع سابق، ص ٤٦.

[٢] عبدالعظيم،حمدي، مرجع سابق، ص٣٧.

[٣] تقرير منظمة الشفافية الدولية، الموقع الالكتوني: http://www.u٤.no/publications/corruption-trends-in-the-middle-east-and-north-africa-region-٢٠٠٧-٢٠١١/

**ثانيا: المحاباة والمحسوبية:**

وهي إختيار الأفراد لتولي الوظائف العامة وفق معايير أخرى غير الجدارة والكفاءة حيث تدخل اعتبارات الصداقة والقرابة وجميع أشكال التمييز بين الأفراد[1]، بالإضافة إلى ذلك منح العطاءات والمناقصات على المشتريات والعمليات التجارية الأخرى، دون التقيد بالقواعد والشروط والقوانين ودون النظر بالضرورة إلى اعتبارات الجدارة والمؤهلات والاستحقاقات وتكافؤ الفرص.

تعد المحسوبية أحد أشكال الفساد الإداري، وهي نوع من أنواع استغلال الوظائف وخيانة الأمانة حيث أنها انتهاك واضح للحق والعدل واعتداء على حقوق الناس، كما فيها اعتداء على المال العام وهي تطبيق لمبدأ تبادل المصالح والمنافع دون وجهة حق[2]، ومن صور المحاباة والمحسوبية قيام بعض الجماعات تربطهم علاقات إما ان تكون سياسية مثل الانتماء إلى حزب أو مجموعة سياسية أو طائفية، بحيث تسعى طائفة دينية أو مجموعة عرقية أو حزب لتعزيز نفوذها والوصول إلى سدة الحكم، والوصول على أعلى الوظائف الحكومية والتسهيلات الإدارية والفرص والمنح والمعونات وغيرها.[3]

إن الاستمرار في هذا المنهج في كثير من الدوائر الحكومية، واحتكار المنافع العامة والخدمات في يد فئه قليلة من الموظفين أصحاب المناصب العليا أو الموظفين المتنفذين أو الذين لديهم علاقات مع المسئولين يؤدي إلى انتشار الفساد، ويترتب عليه الشعور بالظلم الاجتماعي لدى الفئات الأخرى من المواطنين، وعدم القدرة على التميز بين السلوكيات القانونية والنزيهة وبين السلوكيات الفاسدة، وهذا يؤدي إلى تفكك المجتمع.[4]

---

[1] اليمام، محمد ، مرجع سابق، ص ٨٣.

[2] ابو خريس، تمارة ، الواسطة ، هيئة مكافحة الفساد. http://www.jacc.gov.jo

[3] منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية،٢٠٠٥ ،ص ٢٠٣ – ٢٠٤.

[4] ابو سويلم، احمد ، مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، ط١، ٢٠١٠، ص ٤٥– ٤٦.

وقد تكون المحاباة مبنية على سلوك فردي كالواسطة ،التي تأخذ شكل منح أو التوسط للحصول على منصب حكومي ما لصديق أو قريب، بغض النظر عن معايير الكفاءة والجدارة حيث يتم إعتماد الروابط الشخصية والعائلة بدلا منها، لتشمل بذلك عمليات التوظيف والحصول على الخدمات بطرق غير شرعية.

ويطلق على الفساد الذي أساسه المحاباة والمحسوبية بالفساد الأبوي، على إعتبار أن آليات تطبيقه تقوم على أساس روابط مثل القرابة والولاءات التقليدية الضيقة، التي تكون مخرجاتها تفضيل جماعات واستبعاد جماعات أخرى بناء على الأصول العرقية والاجتماعية.[١]

وتعتبر الاردن من الأمثلة الواضحة على هذا النوع من الفساد حيث يتم إختيار جزء كبير من الموظفين في القطاع الحكومي وفي كافة المستويات الإدارية على أساس إعتبارات شخصية بعيدة كل البعد عن التنافس على أساس الشهادات العلمية والخبرات العملية والكفاءة، والسبب في ذلك ان المجتمع الأردني من المجتمعات التي تقدس مفهوم العشائرية ويعطيه الأولوية على حساب المصلحة العامة.

[١] داود، عماد صلاح ، الفساد والاصلاح: دراسة، دمشق، اتحاد كتاب العرب،ط١ ، ٢٠٠٣، ص٩ .

**ثالثا: الاختلاس:**

ويقصد به الاستيلاء والحيازة الكاملة للشيء ،بعنصرية المادي والمعنوي بغير رضى مالكه أو حائزه ١.

وهو سرقة المال من جانب الشخص المسؤول عن إدارته وحمايته في أحد أجهزة الدولة أو أحدى مؤسسات القطاع العام، ونهب المال العام هو تحويل المال العام لخدمة مصالح شخصية بطرق غير قانونية ويدخل ضمنه جميع أشكال النهب.٢

ويعد الاختلاس من أسوء الإنحرافات في الوظيفة العامة، حيث يلجأ إليه البعض من خلال إستغلالهم لوظائفهم وإساءة إستعمال السلطة الممنوحة لهم لتحقيق مصالح مادية ،وتعد هذه الجريمة من الجرائم الكبيرة المخلة بالشرف والأمانة، فالمال العام يعد عهدة لدى الموظف يجب المحافظة عليه، وإختلاسه يتعارض مع هذا المبدأ ٣.

بالإضافة إلى أنه يعتبر شكل من أشكال الفساد الداخلي واساءة استخدام السلطة ،والذي قد يأخذ شكل ما يسمى بالتمرد، وهي العملية التي يستخدم من خلالها بعض من يملك السلطة مناصبهم من أجل توسعة مصالحهم التجارية الخاصة [٤].

وقد كشفت أحداث الربيع العربي عن عدد كبير من عمليات الاختلاس في الدول العربية، ومن ابرز القضايا التي تم تداولها والمتعلقة بالإختلاس كمية الأموال التي استولى عليها الرئيس

---

[١] عبد العظيم، حمدي ، الرجع سابق، ص ٢٧.

[٢] اليمام، محمد مرجع سابق، ص ٨٣.

[٣] الجريبث، سليمان بن محمد ، الفساد الاداري واساءة استعمال السلطة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ،٢٠٠٣، ص ١٥٨.

[٤] الردايدة ، رمزي، مرجع سابق، ص٤٩.

المصري السابق حسني مبارك واعوانه والتي تجاوزت (٧٠) مليار دولار أمريكي، بالإضافة الى إستغلاله للنفوذ وإستخدام الأموال والمرافق العامة في الحملات الإنتخابية[١].

**رابعاً: التزوير:**

والذي يقصد به إصطناع الأوراق أو المستندات وتقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية، عن طريق الطباعة للشهادات والشيكات والأوراق التجارية أو النقود الورقية باستخدام تقنيات مختلفة [٢].

ويتضمن أيضاً التلاعب وتزوير العمليات الانتخابية قبل عملية الإنتخابات وبعدها من خلال الضغط على الناخبين والمرشحين وتزوير النتائج.

ويقوم المسؤول بتزوير الوثائق والحقائق المؤتمن عليها وإستخدامها لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية.

ومن الامثلة على إنتشار عملية التزوير في الدول العربية قيام حكومات هذه الدول في غالب الاحيان بتزوير العملية الإنتخابية سواء كانت انتخابات مجلس النواب أو انتخابات رئاسية، فقد حكم الرئيس التونسي السابق بن علي (٢٣) سنة بناءً على انتخابات مزورة وشكلية حيث كان يفوز الرئيس بنسبة تتراوح بين ٩٥%-٩٩% وكانت المعارضة تصف هذه الإنتخابات دائما بالتزوير وعدم المصداقية[٣]

---

[١]، Corruption trends in the Middle East and North Africa Region (٢٠٠٧-٢٠١١) Elizabeth Johnson، Transparency International ،p٦

[٢] عبد العظيم ، حمدي، مرجع سابق، ص ٣٥.

[٣] تقرير منظمة الشفافية الدولية، الموقع الالكتوني: http://www.u٤.no/publications/corruption-trends-in-the-middle-east-and-north-africa-region-٢٠٠٧-٢٠١١/

**خامساً: الابتزاز:**

والذي يقوم به في الغالب العاملين في قمة الهرم الوظيفي في الأجهزة السياسية والقضائية أو الاقتصادية وغيرها، وإجبار المتعاملين معهم على تقديم مبالغ نقدية أو أشياء عينية وتهديدهم في حال عدم تقديم ما يطلب منهم، وايذائهم بدنياً ونفسياً أو القبض عليهم وتلفيق التهم لهم وغيرها من أساليب التهديد والوعيد [١].

## المطلب الثالث : أنواع الفساد

تتعدد وتختلف أنواع الفساد نظراً لتعقد الظاهرة و تركيبها حيث يمكن تقسيم الفساد تبعا للزاوية التي ينظر له منها ،كما يمكن تقسيم الفساد وفقا لمدى الاتفاق بين النخبة والعامة على وصف تصرف معين بأنه فاسد و يستحق العقوبة، ومن الممكن في هذا المجال تصنيف الفساد على أساس الحجم:

أ- **الفساد الصغير :** وهو الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية و يمارس من قبل شخص واحد، دون التنسيق مع الاخرين ويظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة، والدافع الرئيسي وراء هذا النوع من الفساد هو الحاجة الاقتصادية ،كأن يقوم الموظف بأخذ رشوة مقابل القيام بخدمة معينة، ويمكن ان يحدث من خلال طرق أخرى مثل الإختلاس والإبتزاز أو تعيين الأقارب والأصدقاء .

ب- **الفساد الكبير:** وهو الذي يقوم به كبار رجال الدولة، سواء كانوا وزراء أو رؤساء دول أو من في حكمهم، ويقوم هذا النوع بتحقيق المصالح المادية والمعنوية الكبرى وهذا النوع من الفساد يتناسب مع حجم المكاسب والارباح التي يحققها الذي يقوم بعملية الفساد [٢] كأن يقوم الموظف

---

[١] عبد العظيم ،حمدي، مرجع سابق، ص٣٣.
[٢] عبد الفضيل، محمود، مفهوم الفساد ومعايره ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٠٩، ٢٠٠٤، ص ٣٥

بتزوير العطاءات وتزوير حجم المساعدات الدولية ومنح رخص الاستثمار في القطاع العام على اساس اعتبارات شخصية بالإضافة الى منح المناصب الحكومية المرموقة للاصدقاء والاقارب.

ويتجه بعض الباحثين في تحديد أنواع الفساد على أساس مدى انتشاره كالتالي :

أ- **الفساد العرضي:** والذي يتميز بحجمه المحدود، وتقتصر ممارساته على عدد قليل من الافراد اي يمارسه صغار الموظفين أو بغض الاشخاص المنعزلين[1] كأن يقوم بعض الموظفين الحكوميين داخل مؤسسة في القطاع العام بقبول او طلب الرشوه مقابل تقديم الخدمات للمواطنين.

ب- **الفساد المؤسسي :** الذي تقوم به الهيئات الحكومية والسياسية والادارية والامنية والمؤسسات غير الحكومية وكالاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كأن تقوم بعض الأحزاب بعدم التقيد بالقوانين والأنمة المتبعة في الدولة التي تقيم فيها مثل قيامها بتجاوزات مالية وسياسية تضر بمصلحة النظام السياسي أو الدولة ككل، وتعد آثاره كبيرة مقارنة بالنمط الأول، حيث يسود الضعف في هذه المؤسسات وتضعف الرقابة فيها، والخطير في هذا النوع من الفساد انه يؤثر على انتاجية المؤسسات وسلوك الموظف على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والجتماعية ويمكن التفرقة بين نمطين للفساد وفقا لدرجة التعمد أو عدم التعمد في الفساد وهذان النمطان هما :

أ- **الفساد المخطط أو المتعمد:** وهو نمط تصبح فيه التجاوزات و الممارسات الخاطئة هي القاعدة و هي السلوك لتحقيق اهداف النظام السياسي والقيم المتعلقة بالمسؤلية العامة، ولذلك

[1] ليمام، محمد، مرجع سابق ، ص ٨٠-٨٢

يسمى هذا الفساد المخطط وترتفع درجة مؤسسيته ويتم على هذا الاساس مكافئة مرتكب جريمة الفساد على اعتبار أنه الاساس ومعاقبة أولئك الذين يتمسكون بالقيم والاخلاق الحميدة[١].

ب- **<u>الفساد التلقائي:</u>** ويمكن النظر إليه على أساس أنه نتيجة عرضية أو آثار جانبية لعملية التنمية، فهو لايعبر عن سياسة مخططة أو متعمدة ينتهجها النظام السياسي، كأن يقوم مجموعة محدودة من موظفي القطاع العام بالاختلاس من المؤسسة التي يعملون بها ولكن دون اتفاق وتخطيط مع جهات اخرى خارج المؤسسة الحكومية اوخارج الدولة.

و يمكن النظر إلى تحديد أنواع الفساد على أساس نوع القطاع الذي يمارس الفساد فيه على النحو التالي :

أ- **<u>فساد القطاع العام:</u>** والذي يقوم به القائمين على أعمال الحكومة سواء كبار الموظفين أو صغارهم حيث أن القطاع العام يعد مرتعا خصبا للإنحرافات والسرقات، لأن الحافز الفردي غائب فيكون التعويض من خلال توظيف المصلحة العامة من اجل الوصول إلى المصلحة الفردية، واستغلال المناصب الحكومية من أجل أهداف لا علاقة لها بمصلحة الدوائر الحكومية ما دامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات بل وربما التستر على فساد الكبار احياناً[٢].

ب- **<u>فساد القطاع الخاص:</u>** وهو الفساد الذي تقوم به الشركات التجارية ،التي في الغالب يكون لها فروع خارج الدولة الام ويشاركها في ذلك بعض كبار الضباط وكبار المسؤلين السياسين ،من اجل تسهيل إبرام الصفقات التجارية، ونقل الأموال من دون رقيب أو حسيب[٣]، كأن تقوم بعض



---

[١] بدر الدين، اكرام،ظاهرة الفساد السياسي،مجلة الفكر العربي،بيروت، العدد ٧١ ،١٩٩٣ ،ص ٤١

[٢] الشمري، هشام و الفتلي، ايثار، الفساد الاداري والماليوغثاره الاقتصادية والجتماعية،دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،ط١، ٢٠١١، ص ٤٩

[٣] ساعاتي،امين،الفساد الاداري والمالي في القطاع الخاص،صحيفة الاقتصادية السعودية،العدد ٧٤١٢ ،٢٠١٤، نقلاًعن الموقع الالكتروني :http://www.aleqt.com/٢٠١٤/٠١/٢٦/article_٨١٩٨٩٢.html بتاريخ:٢٠١٣/٨/٣

شركات القطاع الخاص بالإتفاق مع موظفي وضباط الجمارك الفاسدين بإدخال شحنات الى البلد الواجب عليهم حمايتها دون دفع الضرائب المفروضه، او التواطئ مع تجار المخدرات والإسلحة مقابل مبلف من المال.

ويمكن تصنيف الفساد حسب طبيعته إلى ما يلي :

أ- **الفساد السياسي:** وهو إستخدام النفوذ السياسي لتحقيق مكاسب سياسية أو إقتصادية لبعض المنتمين للقوى السياسية، ومن أهم صوره تزوير الإنتخابات وشراء الأصوات [١]، وهو أي إنحراف في السلطة أو المنظمات السياسية أو أي حماية غير قانونية تقوم بها بعض مؤسسات السلطة السياسية للمؤسسات الاجتماعية الأخرى [٢].

ب- **الفساد الإقتصادي:** ويعني تحقيق مكسب شخصي من طرق غير مشروعة على حساب المال العام والمصلحة العامة، ويعرف تقرير التنمية العالمي الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام(١٩٩٦) الفساد الإقتصادي بأنه استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية [٣].

ت- **الفساد الإداري:** ويعني سلوك الموظف العام المخالف للواجب الرسمي بسبب مصالح شخصية، أو الإستفادة المادية واستغلال المنصب العام ومخالفة التعليمات، ويدفع هذا السلوك

---

[١] حسن ، حسين ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير ، مركز العقد الإجتماعي ، ٢٠١١ ،ص١٢،نقلاً عن الموقع الإلكتروني : http://www.idsc.gov.eg/Upload/Documents/٢٨٧/corruption_in_Egypt_before_the_revolution.pdf بتاريخ: ٢٠١٤/١/١٥

[٢] عبد الفتاح ، اسماعيل ، معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٣

[٣] يلوح ، رشيد ، الفساد المالي والإقتصادي في ايران قضايا وتحديات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٣، ص٥ ، نقلاًعن الموقع الإلكتروني : http://www.dohainstitute.org/release/٩bdc٨٥d٩-١٣f٩-٤١٠٨-٩٠٣٦-eadf٤٩٩٧٦٤e٠ بتاريخ:٢٠١٣/١٢/٢١

إلى إستعمال الرشوة والإبتزاز وسوء إستخدام المال العام [1]، فهو كل تصرف يتم على خلاف ما يقتضيه الإستغلال الأمثل للموارد، ويترتب عليه اهدار الموارد الإقتصادية في المجتمع سواء كان السبب تحقيق منفعة خاصة أو مجرد إهمال.

ث- **الفساد المالي:** ويعني الإنحرافات ومخالفة القواعد والاحكام المالية ،التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية [2]، وهو سلوك غير قانوني يتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة وتجارة السلاح ويأخذ عدة صور أبرزها: الإختلاس والمتاجرة بالوظيفة وتزوير العملة .

**المطلب الرابع : الأثار الناجمه عن الفساد الحكومي:**

إن إنتشار الفساد بشكل كبير في جميع دول العالم له آثار وتداعيات سلبيه ومدمره على مجمل الأوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه، ومعرفه هذه الآثار وإنعكاساتها على الدول يخلق وعياً لدى الشعوب ويحفز القوى المختلفه في المجتمع على محاربه هذه الظاهره ومعاقبه رموزها.

وسيتم في هذا المطلب دراسه أهم الآثار الناجمه عن الفساد على الأوضاع السياسيه والاقتصاديه والاجتماعية على النحو التالي :

**أولاً: الآثار السياسيه الناجمه عن الفساد**

يترتب على وجود الفساد وانتشاره تقويض الشرعيه أو اهتزازها، نظرا لدوره في تقليل إحترام الافراد وتقبلهم للسلطه والمؤسسات الرسميه، بالاضافه إلى إهتزاز ثقه الافراد بالحكومه والقيادات الحاكمه، حيث أن عجز الجهاز الحكومي عن إشباع حاجات الأفراد وقدره الفساد على القيام بهذا الدور من خلال الرشاوي والواسطه والمحسوبيه وغيرها يؤدي إلى إنخفاض درجة

---

[1] داود، عماد صلاح ، الفساد والاصلاح: دراسة، دمشق، اتحاد كتاب العرب،ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص٦٤

[2] حسن ، حسين ، مرجع سابق ص ١٢

شرعية النظام الحكومي، ويمكن أن يكون الفساد في هذه الحاله سببا في إنهيار بعض النظم السياسية [1].

يؤدي الفساد إلى إفتقار العقلانيه لدى المسؤولين الحكوميين في اتخاذهم للقرارات السياسية التي تؤثر في مصير الوطن، وهذه ناجم إما عن إتخاذ القرارات المهمه والمصيريه طبقا لمصالح شخصيه ودون مراعاه للصالح العام أو تركيز السلطه بيد فئة معينه ويتم اتخاذ القرارات السياسيه الخطيره من دون تشاور مع أصحاب الخبرة والإختصاص [2].

يؤدي الفساد إلى وجود أشخاص غير قادرين وغير مؤهلين يتولون مناصب حكوميه حساسة ،وذلك من خلال قيام المتنفذين باستخدام نفوذهم في توظيف أعداد كبيرة من الموظفين دون حاجه ،خدمة لمصالحهم أو مقابل رشاوي وعوائد شخصية مما يزيد من تردي الأداء الحكومي وزيادة الإنفاق العام [3].

إن وجود أشخاص غير مؤهلين في الدوائر والمؤسسات الحكومية وتوليهم مناصب حساسة يؤدي إلى إضعاف فعالية هذه الدوائر والمؤسسات، حيث يقوم هؤلاء الموظفين بتوجيه الجزء الأكبرمن وقتهم وطاقتهم لتحقيق مكاسب شخصيه، دون الإنشغال كثيرا بمواجهة الاعباء والتحديات المتعلقة بالقضايا العامة والنتيجه الحتمية المترتبة على ذلك حدوث خلل وضعف كبير في كفاءة الأداء الحكومي بشكل عام .

يؤثر الفساد على التكامل والاستقرار السياسي في المجتمعات التي يوجد فيها ،حيث ان المجتمع الذي ينتشر فيه الفساد لا يكون مجتمع متجانس يتسم بالولاء الواحد والإنتماء المشترك، بل ينقسم إلى عدد من الجماعات ذات الولاءات المتضاربه، لكل جماعه معايرها الخاصه التي

---

[1] بدر الدين ،اكرام ،ظاهرة الفساد السياسي ،الفكر العربي ،العدد ٧١ ،١٩٩٣، ص ٤٣

[2] داود ،ابتهال ،الفساد الإداري وآثاره السياسية والإقتصادية ،مجلة دراسات دولية ،العدد ٤٨ ،ص ٧٢ ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=٦٠٨١٩ بتاريخ:٢٠١٣/٣/٤

[3] البياتي ،فارس ،الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية ،دار آيلة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص٥٢

من الممكن أن تتعارض مع القوانين داخل الدوله، وتقوم هذه الجماعات بتقديم مصالحها الخاصه أمام المصلحه العامه، وتعمل على إفساد مختلف أجهزة الدولة بهدف الحفاظ على قوتها، ويترتب على ذلك تهديد الاستقرار السياسي وظهور مؤشرات العنف داخل النظام الواحد بين الجماعات وخاصه اذا تعارضت مصالحهم .[١]

الفساد يؤدي إلى وجود قواعد وتنظيمات جديده وغير رسميه في التعامل مع الاجهزه الحكوميه، مما يؤدي إلى تراجع دور التنظيمات والمؤسسات الحكومية التي تخضع إلى القوانين وفقدان الاجهزه الحكومية الثقة على المستوى الداخلي والخارجي، مما يثير المخاوف في التعامل معها، ويؤدي الفساد أيضا إلى عدم إحترام القوانين والأنظمه والتعليمات و في النهاية إلى تهديد المصلحه العامة[٢]

وخلاصة القول: إن الفساد يؤثر بشكل سلبي على كافه مستويات الحياة من المواطن إلى المجتمع إلى الدولة ككل، فعلى مستوى الفرد يمثل الفساد تحديا يوميا أمام المواطن حيث يدخل في صراعات في غالب الاحيان تكون غير مشروعة وغير قانونية من اجل الحصول على خدمه أو تسهيلات حكوميه ،وعلى مستوى المجتمع يضعف الفساد ثقة المواطنين في موظفي الحكومة ويسهم في تدعيم الهياكل غير الحكوميه، اما على مستوى الدولة فإنه يسئ إلى سمعة الدوله وضعف ثقة المواطنين بها مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار السياسي.

**ثانيا: الأثار الاقتصاديه والاجتماعيه الناجمه عن الفساد**

يؤثر الفساد الحكومي على الإقتصاد بشكل كبير، وذلك من خلال عدم القدرة على الإستغلال الأمثل للموارد المختلفة مما يؤدي إلى إعاقه التنمية الاقتصاديه، وبالتالي التاثير على

---

[١] بدر الدين ، إكرام ، مرجع سابق ، ص ٤٣

[٢] ابو سويلم ، احمد ، مكافحة الفساد ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص ٩٥

توزيع مستوى الدخل وزيادة نسبة البطاله والفقر في المجتمع، وتتمثل أهم الآثار الناجمه عن الفساد على الاقتصاد ما يلي:

١- **الإيرادات الحكوميه :**

تتحمل الحكومه خسارة مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة من خلال رشوة موظفي الدوله حتى يتجاهلوا جزء كبير من الانتاج والدخل والواردات من خلال تحصيلهم للضرائب المستحقة على النشاطات الاقتصادية، بالإضافه إلى ذلك تهدر الحكومه مبالغ طائله عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقه ولكنها تتمكن من الحصول عليه بالرشوة أو النفوذ أو أي وسيله اخرى [١].

بالإضافه إلى ذلك يعمل الفساد على عدم توجيه الإنفاق الحكومي إلى المسار الصحيح، حيث يبدد المسؤولون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل أخذ رشاوي كبيرة منها ويلاحظ أن الإجهزه الحكوميه التي ينتشر فيها الفساد تنفق اقل على الخدمات الاساسيه مثل التعليم والصحه، وتتجه إلى الانفاق اكثر على مجالات الاستثمار المفتوحه للرشوة [٢].

ولا شك في أن عدم قدرة الدوله في تحصيل الإيرادات المستحقة مثل الضرائب له آثار غير مباشرة على عمليه الانفاق الحكومي والأداء الإقتصادي بشكل عام، حيث أن الإنخفاض في الايرادات يؤدي إلى تقليل الحكومه لنفقاتها التنمويه، مثل بناء مشروعات البنيه الاساسيه وتوفير الخدمات التعليميه والصحيه، كما ان إنخفاض إيرادات الحكومه يجعل الدوله تلجأ إلى طرق ووسائل أُخرى لتعويض هذا الإنخفاض، مثل زياده الأسعار والإقتراض المحلي والخارجي مما

[١] اليوسف ، يوسف ،الفساد الإداري والمالي الأسباب و النتائج وطرق العلاج ،مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد ٢ ، ٢٠٠٢ ،ص٢٦٦
[٢] معبد ، احمد ، مرجع سابق ، ص ٥٢

ينتج عنه منافسة القطاع الخاص وتشجيع الدور التنموي للحكومه بالاضافه إلى تبعية وفقدان استقلاليه اتخاذ القرار واعباء الديون الخارجيه [١].

**٢- النمو الاقتصادي:**

يؤثر الفساد الحكومي على النمو الإقتصادي وذلك من خلال صور عديده ،أولى هذه الصور وأهمها خفض معدلات الإستثمار، حيث أن الفساد وما يرافقه من دفع للرشاوي الماديه والمعنويه يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا إضافيا للضرائب مما يدفعهم من تقليل استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها الفساد [٢].

وبالإضافه إلى عدم قدره الدوله التي تتمتع بالفساد على جذب الاستثمارات الخارجيه فانها ايضا تساهم في هروب رؤوس الاموال المحليه، حيث أن الفساد يتعارض مع وجود بيئه تنافسية حرة والتي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات الخارجيه والمحليه على حد سواء مما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص عمل ويوسع ظاهره الفقر والبطالة [٣].

يقوم الفساد على تأخير عمليه التنميه وتعطيلها في بعض الأحيان أو توزيع منافع التنميه بشكل غير متساوي وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول والتفاوت في الانفاق الحكومي وإنحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمكاسب الاستثمار بين الاغنياء والفقراء [٤].

أدى سوء إستخدام المساعدات الماليه التي تتلقاها الدول الناميه والتي تعاني من الفساد إلى حرمان هذه الدول من فرص النمو الاقتصادي والتنميه الفعليه وذلك لأن كثير من الدول التي كانت تقدم هذه المساعدات عملت في السنوات الإخيره على تقليص حجم المساعدات بسبب عدم

---

[١] اليوسف ،يوسف ،مرجع سابق ، ص ٢٦٧
[٢] اليوسف ،يوسف ،مرجع سابق ، ص ٢٦٨
[٣] السكارنة ، بلال ، الفساد الإداري ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط١ ، ٢٠١١ ، ص٣٤
[٤] معبد ،احمد ، مرجع سابق ، ص٥٦

قناعتها بنزاهة حكومه الدول المستفيده من هذه المساعدات وقناعتها بعدم توجيه هذه المساعدات إلى المشروعات المهمه التي رُصدت لها [1].

يساهم الفساد إلى تراجع أهمية القيم الاخلاقيه وإلى إنتشار اللامبالاة والإحباط وبروز التعصب والتطرف في الاداء وإنتشار الجريمه كرد فعل لإنهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص[2]، وفي حال انتشار الفساد بشكل كبير في المجتمع يتحول إلى سلوك من الصعب تغييره ويصبح ظاهرة متعارف عليها في الدوائر الحكوميه وقطاع الأعمال العام والخاص وبدلا من أن يقاومه المجتمع يتغاضى عنه مما يؤدي إلى عدم إقتصار هذه الظاهره على دائره أو مؤسسة واحده بل سوف ينتشر بين جميع الجهات الخاصه والعامه.

يعمل الفساد على زياده الفرقه الاجتماعيه بين افراد المجتمع وشعور شريحه كبيره من المجتمع للظلم وعدم الحصول على حقوقها مما يؤدي إلى عدم ثقه المواطنين في السياسات الحكوميه وهو ما ينعكس على عدم الإلتزام بدفع الضرائب أو التهرب منها وكذلك عدم الإهتمام بالمحافظه على المرافق العامه مما يؤدي إلى إنخفاض الإيراد الحكومي وزياده الإنفاق العام وعدم قدرة الدولة في دعم البنيه التحتية وتوفير الخدمات الاساسية لعدم توفر الأموال اللازمة لذلك [3].

يؤدي الفساد إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء حيث إن هذا الأثر يتم من خلال مجموعة من الطرق فمن جهة يؤثر الفساد بشكل سلبي على عملية التنمية الإقتصادية سابقا وهذه الحال يساعد على تراجع مستويات المعيشة مما يؤثر بشكل كبير على الطبقات الفقيرة ويزيدها فقراً ويؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية وهذا بدوره يؤثر على الفئات الأكثر حاجة.

---

[1] اليوسف، يوسف ، مرجع سابق ، ص٢٦٨

[2] السكارنة ، بلال ،مرجع سابق ، ص٣٥

[3] البياتي ، فارس ، الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، دار آيلة للنشر،ط١ ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٥٢

يساهم الفساد الذي يقوم على المحسوبية والواسطة والمحاباة في التعينات الحكومية كقيام بعض المسؤولين بتعين اشخاص في الوظائف العامة على أُسس القرابة وبهدف تحقيق مكاسب شخصية ماديه كانت أو معنوية على حساب الكفاءات والمساواة في الفرص في زياده الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وزياده حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص بين فئه الشباب وهذا يؤدي بدوره إلى نتائج سلبيه على الوضع الاجتماعي في الدول مثل زيادة نسبة الجريمه وزعزعة الأمن واستقرار البلاد .

## المبحث الثالث: مؤشرات الفساد وطرق قياسها

سيتم في هذا المبحث الحديث عم وؤشرات الفساد من خلال ثلاث مطالب: الاول خصص للتعرف على اهم المنظمات العربية والدولية التي تحارب الفساد، اما المطلب الثاني فهو للحديث عن اهم المؤشرات التي يتم من خلالها قياس ظاهرة الفساد، والمطلب الثالث فهو محاولة لتوضيح الآلية التي يتم من خلالها قياس قيم مؤشرات الفساد.

### المطلب الأول: المنظمات العربية والدولية المناهضة للفساد

تعتمد المنظمات والهيئات العربية التي تهتم بموضوع ظاهرة الفساد على المنظمات والجهات الدولية مثل منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي لإصدار تقارير سنوية عن حالة الفساد في الدول العربية ويتم تصنيف الدول العربية من حيث حالة الفساد فيها بناء على مؤشرات لمنظمات دولية ومن هذه المنظمات:

**أولاً : المنظمات العربية**

**١- المنظمة العربية لمكافحة الفساد [١].**

وهي مؤسسة مستقلة تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الصالح في العالم العربي من خلال مجموعة من البرامج والمنشورات لمكافحة الفساد ( ثقافة وممارسة ) وتعميم الوعي بأثارة المدمرة على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية وتسعى ايضا إلى تعزيز الحكم الصالح والمفاهيم الديمقراطية من خلال إحداث الوعي وتوسيع الادراك بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام وكشف التأثير السيئ للفساد على الاقتصاد والوطني والثروة القومية وتتبنى المنظمة من اجل تحقيق هذه الاهداف الوسائل التالية :

---

[١] المنظمة العربية لمكافحة الفساد،الموقع الالكتوني: http://arabanticorruption.org/?lang=ar

١- جمع ودراسة ومراقبة المعلومات المتعلقة بالفساد في الحياة العامة من مختلف المصادر المتوفرة واصدار تقارير دورية حولها .

٢- تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والمحاضرات ونشر نتائج ذلك واية مقالات ودراسات اخرى مما يؤدي إلى تنمية الوعي والادراك للمواضيع المتعلقة بالفساد .

٣- التواصل مع المؤسسات الدولية التي تعنى بمناهضة الفساد والتنسيق معها مما يؤدي إلى المساهمة في النشاط الدولي المعني بمكافحة الفساد .

**٢- منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد** [١]

وهي الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وتسعى إلى العمل والتعاون مع الفروع الاقليمية من اجل انشاء المعاير الخاصة بالسلوك وتعزيز الشفافية والمحاسبة والحكم الصالح وتعزيز حكم القانون ومحاسبة مؤسسات الدولة بالاضافة إلى تطوير قدرات البرلمانات والبرلمانيين من أجل الإشراف على أنشطة الحكومة وسن التشريعات الهادفة إلى تعزيز الحكم الصالح والشفافية والمساءلة وتعزيز التدابير الرامية إلى التعاطي بفعالية مع الفساد وزيادة الوعي العام حول مسألة الفساد على جميع مستويات المجتمع من خلال العمل مع الهيئات الوطنية والاقليمية في مجال حشد الموارد اللازمة لبرامج مكافحة الفساد.

وتعتبر هذه المنظمة ان البرلمان أداه فعالة في التقليل من الفساد الحكومي، حيث تتبوء المحاسبة البرلمانية مركزاً جوهرياً في الرقابة على الأعمال الحكومية والتي تشمل على:-

١- المحاسبة على السياسات وغيرها من الأفعال والقرارات السياسية.

٢- المحاسبة الإدارية عن إدارة وتوجيه البرامج والخدمات العامة.

٣- المحاسبة المالية فيما يتعلق بإنفاق الأموال العامة.

---

[١] منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد ،الموقع الالكتروني: http://www.arpacnetwork.org

ومن خلال هذه الوظائف يتسنى للبرلمانات القدرة على التحكم والسيطرة على الفساد، وتلقي تقارير دورية عن اعمال الحكومة من الوزارات مباشرة، وتقارير دورية من ديوان المراقبة المالية والإدارية مما يساعده في معرفة ما يجري في المؤسسات والدوائر العامة.

ومن الجدير بالذكر أن المنظمات والهيئات الحكومية التي تهتم بوضوع الفساد تعتمد على المنظمات والجهات الدولية مثل منظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي لإصدار تقارير سنوية عن حالة الفساد في الدول العربية، ويتم تصنيف الدول العربية من حيث حالة الفساد فيها بناءًعلى مؤشرات لمنظمات دولية.

**<u>ثانياً :المنظمات الدولية</u>**

١- <u>البنك الدولي</u>

هو أحد الفروع المتخصصة في الأمم المتحدة التي تُعنى بالتنمية ،وقد بداء نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ عام ١٩٩٦ بدء البنك في تنفيذ مئات البرامج المتعلقة بتحسين أنظمة الإدارة العامة ومكافحة الفساد وإصدار تقارير سنوية حول نسبة الفساد ومدى انتشاره في القطاع العام في حوالي مئة دولة من حول العالم، وتتمحور المبادرات في هذا المجال في اشتراط قيام المسؤولين في القطاع العام بالتصريح عن ممتلكاتهم، وإدخال الإصلاحات على الإنفاق العام، وتدريب القضاه، وتعليم الصحفيين أساليب كتابة التحقيقات الصحفية، وأدى إلتزام البنك الدولي بمكافحة الفساد إلى المساعدة في تشجيع الإستجابة لهذه المشكلة على الصعيد الدولي، كما يواصل البنك الدولي جعل إجراءات مكافحة الفساد جزءً أساسياً من عمله على صعيد إجراء التحليلات وتنفيذ العمليات ،كما ان البنك ملتزم بالتأكد من ان المشاريع التي يمولها خالية من الفساد، وقام البنك بإنشاء مركز رئيسي للمعرفة والتعلم لغايات مكافحة الفساد.

٢- منظمة الشفافية الدولية[1]

هي منظمة دولية غير حكومية وغير ربحية، تأسست عام ١٩٩٣ في ألمانيا بهدف التصدي للفساد بجميع أشكاله، ومنذ عام ١٩٩٥ بدأت بإصدار تقارير سنوية عن حالة الفساد في دول العالم، ولا تتولى المنظمة التحقيق في قضايا فساد معينة بل تطور وسائل مكافحة الفساد وتعمل مع منظمات المجتمع المدني والشركات والحكومات من أجل محاربة الفساد والقضاء على هذه الظاهرة.

## المطلب الثاني: مؤشرات الفساد

إن عملية قياس الفساد من المشاكل التي تواجه الباحثين المهتمين بهذه الظاهرة حيث انه لا يوجد قياس مباشر لظاهرة الفساد الحكومي ،بسبب تعدد مستويات وممارسات هذه الظاهرة بالاضافة إلى طبيعة السرية والتكتم والمصلحة المشتركة بين مرتكبي هذه الممارسات.

ويضاف إلى هذه الأسباب وجود سياسات داخل حكومات بعض الدول ،تحجب المعلومات عن حالة الفساد أو تقدم معلومات انتقائية تتناسب مع النخب السياسية أو قد تكون المعلومات المتاحة قديمة تجاوزتها الاحداث وتتعلق هذه المعلومات في الغالب بشخصيات تركت الحكم وليس بشخصيات تمارس السلطة والحكم فعلا [2].

ولهذا فإنه من غير الممكن الحصول على معلومات صحيحة ومباشرة عن ممارسات الفساد وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار فكرة الفساد المنظم وعمليات التعتيم التي تمارسها النخب الحاكمة في الدول التي ينتشر فيها الفساد .

---

[1] منظمة الشفافية الدولية ،٢٠١٤/٥/٢٠،نقلاعن الموقع الإلكتروني http://www.marefa.org/index.php/

[2] اسماعيل الشطي ، واخرون ، مرجع سابق ، ص ٥٦٠-٥٦١

ونتيجة لذلك توجد عدة طرق غير مباشرة لقياس الفساد والتي تعتمد على مجموعة من المعلومات يتم الحصول عليها من عدة جهات رسمية وغير رسمية مثل وسائل الاعلام والمسوح واستطلاعات الرأي وغيرها.

سنقوم في هذه الدراسة لقياس ظاهرة الفساد بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي وضعها البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية وهذه المؤشرات تضمن قياس نوعية المؤسسات والتقاليد التي تتم بها ممارسة السلطة في الدول المراد دراستها، ويشمل ذلك العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها ومساءلتها وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة ومستقلة ومدى احترام المواطنين والحكومة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات بينهما.



**أولاً : مؤشر منظمة الشفافية الدولية "مؤشر مدركات الفساد " ( corruptio index perception )[1]**

وهو مؤشر يقيم ترتيب الدول بحسب درجة إدراك وجود الفساد في القطاع العام في الدولة وهو مؤشر مركب يشكل مزيج من استطلاعات الرأي ويعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصه قامت بها مؤسسات مختلفة وحسنة السمعة، ويعكس مؤشر مدركات الفساد آراء المراقبين من جميع انحاء العالم، متضمن الخبراء من نفس الدولة الجاري تقيمها.

ويعتمد هذا المؤشر على مصادر متنوعة تجريها مؤسسات مستقلة تطبق تعريف واحد للفساد وهو سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة.

ويركز هذا المؤشر على الفساد في القطاع العام أو الفساد الذي يشمل الموظفين الحكوميين أو السياسيين من خلال طرح أسئلة ذات صله بسوء استغلال الوظيفة العامة لتحقيق

[1] Johann graf lambsdorff، the methodologyof the ٢٠١١ corruption perception index، transparency international، www.transparency.org

مصالح شخصية ومدى قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي أو اختلاس الأموال العامة ومدى نجاح جهود مكافحة الفساد في القطاع العام .

كما يقيس المؤشر مدى انتشار الدفع للتأثير على القوانين والسياسات والحصول على تشريعات وقرارات قضائية محابية، ولا يميز مؤشر مدركات الفساد بين الفساد الصغير أو الكبير أو بين ممارسات يقوم بها سياسيون أو إداريون فهو يقيس الفساد بين الموظفين الحكوميين والسياسيين على حد سواء .

**ثانيا: مؤشرات البنك الدولي :**

وهي مؤشرات تضمن قياس نوعية المؤسسات والتقاليد التي يتم من خلالها ممارسة السلطة ويشمل ذلك العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها وقدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات فعالة وسليمة، ومدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والسياسية في مابينها[١].

وتستند هذه المؤشرات على المئات من المتغيرات الفرعية التي يتم تجميعها من مصادر مختلفة تتضمن تقيما للخبراء واستطلاعات لرجال الأعمال واستطلاعات للمواطنين تقوم بها منظمات دولية وغير دولية، وتشمل هذه المتغيرات مايلي [٢]:

١. مؤشر الرأي والمساءله: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في بلد معين على المشاركة في الإنتخابات، ومدى إمكانية انتقال السلطة بشكل منظم بعيدا عن التزوير والغش، ومدى استقلالية ومصداقية العملية الانتخابية، بالإضافة إلى ذلك يهتم هذا المؤشر بحرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجماعات السياسية والاحزاب، كما يقيس المؤشر شفافية بيئة الاعمال والإجراءات



---

[١] Denial koufmann، and others ، governance matters III : governance indicators for ١٩٩٦-٢٠٠٢ ، world bank، p١

[٢] Denial koufmann، and others ، governance mattersV III : governance indicators for ١٩٩٦-٢٠٠٨ ، world bank، p٦

الحكومية ومدى اطلاع الشركات على التطورات في القواعد والسياسات وتمكنها من التعبير عن مخاوفها.

٢. مؤشر ضبط الفساد: يقيس هذا المؤشر مدى إنتشار الفساد في دولة ما بين الموظفين الحكوميين، ومدى تلقيهم للرشوة لقاء انجاز عمل معين، وقياس مدى جاذبية الدولة للقيام بالأعمال التجارية أو الصناعية ويقيس مدى تورط الموظفين في عمليات الفساد سواء كان الفساد صغير أو كبير.

٣. مؤشر فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر كفاءة ونوعية الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين ومدى استقلالها عن النفوذ والضغط السياسي ويقيس أيضا مدى تقيد المواطنين بتنفيذ السياسات التي تضعها الحكومة ومدى التزام الحكومة بهذه السياسات بالإضافة إلى قياس مدى الاستخدام الفعال للموارد ومدى كفاءة اليات إدارة الموازنة والانفاق العام .

٤.مؤشر حكم القانون: يقيس هذا المؤشر مدى الثقة والالتزام بالقواعد والأنظمة داخل الدولة ومدى فعالية السلطة القضائية والتقيد بقرارات المحاكم و الثقة بها ومدى امكانية اللجوء إلى المحاكم والقضاء والقدرة على محاكمة الحكومة من خلال محاكم مستقلة ونزيهة ومدى حماية القانون لحقوق الملكية والنشر في كافة المجالات بالاضافة إلى مدى حدوث الجرائم بكافة أشكالها.

٥.نوعية الأداة التنظيمية: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة التي من شأنها السماح وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية ومدى شمولية القواعد القانونية وفاعليتها ومدى كفاءة أو فساد النظام الضريبي وضرائب الشركات والأشخاص.

## المطلب الثالث: طريقة قياس مؤشرات الفساد

**١-قياس مؤشر منظمة الشفافية الدولية :**

وهو مؤشر إجمالي يتم احتسابه باستخدام بيانات تم جمعها من مصادر ومؤسسات متنوعة وموثوقة حيث تقيس جميع المصادر المدى الاجمالي للفساد ( تكرار حدوثة و/أو حجم الرشاوي) في القطاعين العام والسياسي.

يتم تجميع البيانات في مؤشر واحد وفقا إلى الالية التالية [١] :

أ- توحيد البيانات التي يتم تقديمها من خلال المصادر الفردية (اي وضع تلك البيانات في مقياس عام ) باستخدام تقنية مطابقة مقياس النسب المئوية التي يتم فيها استخدام تصنيفات البلدان كما وردت من قبل كل مصدر من المصادر الفردية .

ب-تنفيذ مايسمى بالتحول التجريبي (beta–transformation) للدرجات الموحدة وهذا يضاعف من قيم الانحراف المعياري ما بين جميع البلدان التي يشملها مؤشر مدركات الفساد كما يجعل من الممكن إجراء مقارنة بينها .

ت-يتم تحديد الدرجات على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط لجميع القيم الموحدة لكل بلد، ولابد من وجود ثلاث مصادر منفصلة للبيانات لكل بلد لكي يتم تحديد درجتها ومرتبتها على المؤشر.

**٢- قياس مؤشرات البنك الدولي**

تعتمد مؤشرات البنك الدولي على الكثير من المصادر التي تختلف عن بعضها من حيث العينة التي تدرسها ونظام القياس الذي تستخدمة ويتم قياس هذه المؤشرات وفق الاليات التالية[٢]:

---

١ Transparencey international، corruption perception index ، ٢٠١١ ،methodology note

٢ Denial koufmann، and others، governance matters III : governance indicators for ١٩٩٦-٢٠٠٢، p٧-٩

١. يتم في البداية توحيد البيانات الخاصة بكل مؤشر في مؤشر واحد، وذلك بأستخدام نموذج المكونات غير الملاحظة المعيارية (Standaed Unobserved Components) والذي يعبر عن البيانات الملاحظة للمؤشر في كل مصدر كدالة خطية للمكون العام غير الملاحظ للمؤشر+ حد الاضطراب (Disturbance term) الذي يشير إلى اخطاء التصور و/ أو تغير العينة في كل مؤشر.

٢. متوسط مجموع القيم التي تحصل عليها الدولة في كل مصدر تشكل علامتها في المؤشر والتي تترأوح بين ( واحد اقل فساداً و – صفر الاكثر فساداً ).

وبشكل عام تنتقد مؤشرات الفساد وطريقة قياسها على انها مؤشرات تقريبية لا تقيس مدى انتشار الفساد الحقيقي من خلال انتشار ممارساته، فهي مؤشرات تشير إلى المدركات وتصورات المستجوبين في التقييمات واستطلاعات الرأي أكثر من تعبيرها عن واقع ممارسات الفساد .

# الفصل الثاني

# الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار بكافة أنواعه وبشكل خاص الاستقرار السياسي من اهم العناصر الواجب توافرها لقيام المجتمعات وازدهارها واستمرارها ويعد الشرط الأساسي لوجود الأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات، ويرتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية وقدرة النظام على استيعاب المتغيرات الجديدة التي يفرضها المجتمع والقوى الجديدة وخاصة مطالب المشاركة السياسية في السلطة.

وقد استحوذ موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام المفكرين السياسين وعلى الواقع السياسي منذ بداية التغيير والتبديل في المجتمع السياسي واستمر هذا الاهتمام حتى العصر الحديث فلم يخلو عصر من العصور من التغيير والتبديل في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ...إلخ.

وتعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي من الظواهر ذات الصبغة العامة والتي ترتبط بتحقيق المصلحة العامة، وتحليلها بشكل علمي دقيق ومنظم لم يكن معهوداً في الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية[١].



---

[١] خشيم ، مصطفى ،موسوعة علم السياسة ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،بنغازي،١٩٩٤،ص(٢٦١-٢٦٢)

## المبحث الأول: مفهوم الاستقرار السياسي وخصائصة.

### المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي.

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسي وسيتم في هذا المطلب توضيح المقصود بكل من الاستقرار في القرآن الكريم وفي اللغة، ومفهوم الاستقرار السياسي، على النحو التالي :

**أولا : الاستقرار لغة**

كلمة إستقرار في اللغة العربية من إستقر: يستقر، إستقراراً، واستقر الرجل بالمكان أي ثبت فيه وتمكن[١]وقد أشتق مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان أي قرار وثبوت[٢]ويعرف قاموس لروس (Larousse) الفرنسي صفة الاستقرار بأنها بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه أو وجود حالة من التوازن المستمر[٣] .

**ثالثاً : مفهوم الاستقرار السياسي**

إن ظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر الاجتماعية تتسم بطابع من التعقيد وعدم القدرة على تحديد مفاهيمها لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمها بما ينسجم مع ظروف الزمان والمكان.

ويقصد بالاستقرار السياسي انه ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام من خلال قدرته على إدارة الصراعات والازمات داخل المجتمع دون استخدام

---

[١] بن هادية،علي ،القاموس الجديد للطالب،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب،ط ٧ ،١٩٩،ص٤٧

[٢] ابن منظور، لسان العرب،القاهرة،دار المعارف،ج٤١، ١٩٨١،ص٣٥٧٩-٣٥٨٠

[٣] بقدي،كريمة،الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة ابو بكر بلقايد،الجزائر ،٢٠١٢،ص ٥٠

العنف إلا في اضيق الحدود بما يمنع وصول هذه الصراعات والازمات إلى حد التعبير العنيف عن نفسها وكذلك قدرته على تلبية المطالب الموجهة إليه من خلال مؤسساته[١].

والاستقرار السياسي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة واطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع [٢].

ويرى ريتشارد هيجوت انه يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات رئيسية في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي وهي[٣]:

**الاتجاه الأول:** يرى أن الاستقرار السياسي هو عدم تعرض النظام السياسي للتغيير الكامل بصورة مستمرة، بمعنى عدم انتقال الدولة من نمط لآخر من أنماط النظم السياسية، ولكن يعتري هذا التعريف بعض القصور حيث ان هناك العديد من النظم السياسية غير المستقرة استطاعت ان تستمر فترة زمنية طويلة. فالدول التي تنتقل من نمط إلى آخر من انماط النظم السياسية كأن تنتقل من النمط الملكي إلى الجمهوري عادة ما توصف بأنها غير مستقرة، إذن الاستقرار السياسي يعني وفقاً لهذا الاتجاه غياب التغيير الكامل للنظام السياسي.

**الاتجاه الثاني:** يرى أن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة (سواء على مستوى رئيس الوزراء أو على مستوى اعضاء مجلس الوزراء) فالنظام غير المستقر سياسياً هو ذلك النظام الذي يشهد تغيرات وزارية متعددة كل عام بالرغم من عدم تغير النظام السياسي برمته

---

(١) الرشواني، منار ،سياسات التكيف الهيكيلي والاستقرار السياسي في الأردن ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،أبو ظبي،ط١، ٢٠٠٣،ص ٣٥-٣٤

(٢) الصفار ،حسن ،الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته ،الدار العربية للعلوم،بيروت ،ط١، ٢٠٠٥،ص١٥

(٣) هيجوت ، ريتشلرد ،نظرية التنمية السياسية ،ترجمة حمدي عبد الرحمن ،المركز العلمي للدراسات السياسية ،عمان،ط١، ٢٠٠١، ص٢٢٤-٢٢٣

ولكن هذا التعريف لا يعتبر دقيقاً بدرجة كافية وخاصة في الدول ذات النظم السياسية غير البرلمانية .

**الاتجاه الثالث:** يرى ان الاستقرار السياسي هو غياب العنف بكافة مستوياته فالدول التي لا تتأثر باعمال الشغب والاضرابات والتظاهرات والاغتيالات تعتبر دولاً مستقرة من الناحية السياسية، ولكن مسألة العنف السياسي مسألة نسبية تختلف من مجتمع لآخر ففي بعض المجتمعات يعتبر مجرد وقوع حادث معين من أعمال العنف السياسي مؤشر لعدم الاستقرار السياسي ولا يعتبر هذا الحدث ذا تأثير في مجتمعات أخرى .

ويمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف[١].

الاستقرار السياسي هو الوضع الذي يبقى النظام السياسي فيه محافظاً على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي، ولا يوجد هناك استقرار سياسي دون وجود نظام حكم يرتكز على أسس دستورية تكفل للجماعة ممارسة حرياتها السياسية وتُعنى باحتضان قيمتها وتطلعاتها وتجسد أمانيها ومثالياتها وتضمن إطار ديمقراطي يحمي حقوقها ومصالحها ويمكن التمييز في هذا الجانب بين بعدين للإستقرار السياسي، وهما الاستقرار السياسي الداخلي والذي يعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية وبالتالي يرتبط بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة

---

[١] مسعد ، نيفين ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ط١ ،١٩٨٨،ص هـ.

المصالح القومية، والبعد الثاني هو الاستقرار السياسي الخارجي الذي يشير إلى قدرة الدولة على إدارة وحماية مصالحها العليا في الخارج أو من احتمالات التهديد من الخارج وردعها[١].

## المطلب الثاني: كيف نحقق الاستقرار السياسي

من أجل تحقيق الاستقرار السياسي لا بد من وجود نوع من التوازن بين القوى العسكريه والأمنيه، والعوامل السياسيه والثقافيه والاجتماعيه والاقتصاديه، بحيث تصبح كل قوى المجتمع العين الساهره على إستقرار وأمن الوطن، حيث أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي من خلال القتل والفتك والإجبار، وإنما من خلال التفاعل بين مكونات المجتمع المختلفه مع النظام السياسي، و يتضح من هذا ان الاستقرار السياسي يقاس بمستوى الرضا الشعبي و بمستوى الثقه بالسياسه الداخليه التي تعطي وتفسح المجال للمشاركه في الحياه العامه لكل أطياف المجتمع[٢].

ومن أهم الشروط الواجب توافرها حتى نحقق الاستقرار السياسي ما يلي :

١- قدرة النظام السياسي على الإستجابه للتحديات والمتغيرات المفروضه عليه سواء كانت هذه المتغيرات قادمه من البيئه الداخليه أو البيئه الخارجيه وغالبا ما تكون هذه التحديات على شكل مطالب وتهديدات، والنظام السياسي القادر على الإستجابه والتأقلم مع هذه المطالب والتحديات هو نظام مستقر [٣].

٢- وجود تجانس للمصالح بين النظام السياسي والمجتمع بحيث يقوم كل جانب بدوره على أكمل وجه من أجل تحقيق هذه المصالح، مما يؤدي إلى تولد الثقة والرضى المتبادلين بين

---

(١) الصاوي،علي ،مدخل في الاجتماع السياسي للأدارة ،مكتبة نهضة الشرق،القاهرة،١٩٩٥،ص٢٨

٢ مهيدات، عبدالرحمن موسى، اثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربيه ، رساله ماجستيرغيرمنشورة، جامعه اليرموك،٢٠٠٧ ،ص٢٧

٣ ابو شفيق،جمال، قضايا السياسه والمجتمع في العالم الثالث :دراسه في واقع المجتمع المصري ، دار المعرفه الجامعيه، السويس، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤،ص١٢١

السلطة والمجتمع وهذا يؤدي بدوره إلى قوه المجتمع والنظام السياسي على حد سواء ،حيث أن قوة المجتمع تنبع من إنسجامه السياسي مع النظام القائم وقوة النظام السياسي تنبع من ثقة المجتمع به [١].

٣- توفر الحريات السياسيه والثقافيه، حيث أن الدول التي تتوفر فيها الحريات وتمنح شعبها بعض الحقوق هي دول مستقرة وتتمكن من مواجهة التحديات والمخاطر وعلى العكس من ذلك، فالدول التي تمارس السياسه بعقليه الإستئصال والتوحش وتمنع شعبها من حقوقه ومكتسباته السياسيه هي دول مهدده في إستقرارها وأمنها [٢].

إن وجود الثقه المتبادله والرضى المتبادل بين السلطة والمجتمع من أهم الشروط الواجب توافرها من أجل تحقيق الاستقرارالسياسي، فالأنظمة التي لا تثق في شعبها أو الشعب الذي لا يثق بحكومته يكون مهدد وبشكل حقيقي في أمنه وإستقراره، ولا ريب أن خلق الثقه المتبادله بين الطرفين يحتاج إلى مبادرات حقيقيه وإنفتاح متواصل بين مختلف القوى حتى يتوفر المناخ المناسب للثقه والرضى المتبادل بين السلطه والشعب [٣].

وخلاصة القول: إن الاستقرار السياسي لا يمكن تحقيقه بالقمع وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعه ، والقوه العسكريه ليست هي الوسيلة المناسبه لجلب الاستقرار وحفظه حيث ان العديد من الدول تملك ترسانه عسكريه ضخمه واجهزه امنيه متطوره وكل مظاهر القوى الماديه الا ان استقرارها السياسي هش وضعيف كما هو الحال في جمهورية مصر التي تعتبر من الدول الاقوى عسكرياً على المستوى العربي والإفريقي ولكن تعاني من عدم الاستقرار السياسي بشكل واضح، وفي المقابل نجد دول لا تمتلك اسلحه عسكريه ضخمه ولا مؤسسات

---

[١] مهيدات،عبدالرحمن موسى،مرجع سابق،ص٢٨

[٢] محفوظ ، محمد ، في معنى الإستقرار السياسي ، صحيفة الرياض ، العدد ١٣٨١٩ ، ٢٠٠٦ ، نقلات عن الموقع الالكتروني http://www.alriyadah.com بتاريخ:٢٠١٤/٤/١٣

[٣] محفوظ،محمد، في معنى الاستقرار السياسي

امنيه متطوره الا ان استقرارها صلب ومتين وقادره بامكاناتها الذاتيه مواجهة الازمات ومقاومة المؤامرات وحفظ استقرارها وامنها، ومن يبحث عن الاستقرار السياسي بعيدا عن ذلك فإنه لن يحصل الا على أوهام القوة والاستقرار، واللحظة التاريخيه التي نعيشها اليوم على اكثر من صعيد تتطلب تجديد فهمنا لمعنى الاستقرار السياسي والانخراط الفعلي فب بناء المكونات الأساسيه لخيار الأمن والاستقرار.

**المطلب الثالث: خصائص الاستقرار السياسي.**

تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي في أوسع معانيها، عبارة عن ظاهرة قابلة للوصف والتغيير العلميين، ويتم ذلك من خلال المؤشرات التي تقيس درجة الاستقرار أو عدمه ،ويترتب على ما سبق أن مفهوم الظاهرة في إطار العلوم الاجتماعية يختلف بطبيعة الحال عن مفهوم الظاهرة في إطار العلوم الطبيعية ،وبالتالي يمكننا القول بأن ظاهرة الاستقرار السياسي تختلف عن الظواهر الطبيعية نظراً لاتسام الأولى بالديناميكية أو الحركة وانفراد الثانية بالثبات والسكون[١].

تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي من أهم الظواهر التي تسعى دول العالم الثالث الوصول إليها، لما لذلك من آثار إيجابية على أوضاعها المختلفة ان كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ...إلخ، ويؤثر عدم الاستقرار السياسي بشكل سلبي في الوحدة الوطنية، وبناء الأمة ويعرقل جهود التنمية وتطلعات الشعوب نحو التقدم والقضاء على صور التخلف المنتشرة هنا وهناك كما أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على هيبة الدولة وسمعتها على الصعيدين الدولي والأقليمي[٢] .

---

[١] مصطفى خشيم ،موسوعة العلوم السياسية ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،ليبيا ،ط١، ١٩٩٤،ص٢٦١

[٢] هادي، رياض ،المشكلات السياسية في العالم الثالث ،بيت الحكمة ،ط٢، ١٩٨٩،ص ٢٩١

وسيتم في هذا المطلب تحديد أبرز السمات والخصائص المتعلقة بظاهرة الاستقرار السياسي على النحو الآتي :

١- الاستقرار ظاهرة نسبية

تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق ،فلا توجد دول تتمتع بالاستقرار الكامل وهناك درجات متفاوتة من الاستقرار، وفقاً لعملية التفاعل بين المطالب والمساندة من جهة والاستجابة من جهة ثانية فالاستقرار قد يكون نتيجة ضعف المطالب وقوة المساندة أو نتيجة القدرة العالية للاستجابة في مقابل مطالب وتهديدات عالية ومساندة ضعيفة فالنظام في كل الحالات يقوم بالوظائف اللازمة لبقائه حيث أن الاستقرار هدف أساسي ويسعى النظام للحفاظ عليه. (١)

٢- الاستقرار السياسي ظاهرة إيجابية.

إن تحقيق الاستقرار السياسي عملية ايجابية تحمل معنى الضبط وتتضمن معاني التحكم والتوجيه والإرشاد للنشاطات الاجتماعية المختلفة وهذه العملية ليست عشوائية أو موجهة من قبل النخب الحاكمة وانما لها ضوابط وهي احترام قواعد الشرعية والرضى والقبول الشعبي والمشروعية وبعباره اخرى فإن الدول التي تتمتع بإستقرار سياسي هي دول ذات نظام يجسد الشرعية في مؤسساته وادواته وقراراته[٢].

٣- الاستقرار السياسي ظاهرة إجتماعية

الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو ناتج عن تدابير سياسية وإجتماعية تجعل كل قوى المجتمع

---

(١) العكاليك،حمزة ،التنيمة والاستقرار السياسي في الاردن ،رسالة ماجستيرغير منشورة ،جامعة اليرموك،٢٠٠٧،ص

٢ علي الصاوي، مدخل علم الاجتماع السياسي للادارة،مكتبة نهضة الشرق ،القاهرة ،١٩٩٥، ص٤٠

وفئاته تسعى للحفاظ على هذا الاستقرار، وهذا يعني انه لا يمكن تحقيق الاستقرار بالقمع والغطرسة وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم حيث أن العديد من الدول تملك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة امنية متطوره وكل مظاهر القوة المادية إلا أن إستقرارها السياسي هش وضعيف[١].

٤- الاستقرار السياسي هدف ووسيلة في نفس الوقت

يعتبر الاستقرار السياسي هدف تسعى إليه كل الأنظمة السياسية على اختلاف اشكالها ويتطلب وجود مجموعة من العوامل مثل الشرعية والقبول الشعبي، ويعتبر ايضاً عملية مستمرة وليس مرحلة يصل إليها المجتمع ويقف عندها وذلك لأن الهدف العام لمختلف النظم السياسية هو تحقيق المزيد من الإنجاز وأن الاستقرار السياسي هو احد أهداف هذه الشعوب[٢].

إن للاستقرار طابعاً انسانياً في النظر إلى علاقة الدولة بالمجتمع، بمعنى أنه اذا كان للاستقرار قيمة تسعى إليها النظم للحفاظ على بقائها فإن مضمون وشكل واسلوب تحقيق هذا الاستقرار لا يجب أن ينفصل عن تحقيق القيم التي ارتضاها المجتمع لنفسه في حاضره ومستقبله كما لا يجب أن ينفصل عن المحيط الثقافي للجماعة[٣].



[١] محفوظ ، محمد ، في معنى الإستقرار السياسي ، صحيفة الرياض ، العدد ١٣٨١٩ ، ٢٠٠٦ ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني : http://www.alriyadh.com/١٤٩١٠٩ بتاريخ:٢٠١٤/٥/٢

[٢] الصاوي،علي ، مدخل علم الاجتماع السياسي للادارة،مكتبة نهضة الشرق ،القاهرة ،١٩٩٥، ص٤٢

[٣] الصاوي، علي ، مدخل علم الاجتماع السياسي للادارة،مكتبة نهضة الشرق ،القاهرة ،١٩٩٥، ص٤٣

## المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي مرهون بقدرة النظام السياسي على مواجهة التحديات و المعوقات القادمة من البيئة الداخلية أو الخارجية والتي تأتي على شكل مطالب أو تهديدات، ويرى ديفيد ايستون أن إستقرار النظام السياسي يعتمد بشكل أساسي على العملية التي تبدأ بالمدخلات وتكون على شكل مطالب وحاجات صادرة عن المجتمع، وتنتهي بالمخرجات والتي تكون على شكل قرارات وسياسات عامة من اجل تحقيق مطالب المجتمع أوتقابل هذه المطالب بالرفض ، وكلما كانت استجابة النظام السياسي للمدخلات الصادرة عن المجتمع بشكل ايجابي كلما زاد الاستقرار السياسي [١].

من ناحية أخرى تعاني الشعوب العربية من ضعف الاستقرار السياسي لاضطراب العلاقة بين الحكومات وشعوبها ،حيث تطمح هذه الشعوب لدور أكبر في المشاركة السياسية وممارسة حقوقها وحرياتها، ولكن أغلب الانظمة الحاكمة تتجاهل هذه التطلعات الشعبية وتتمسك بنهج الإستمرار بالسلطة ومصادرة الحريات، وقد تلتف على مطالب شعوبها بالقيام بلعبة الإنتخابات الصورية الزائفة، وعلى الجانب الآخر تشتد وطأة الضغوط الاقتصادية ومتطلبات الحياة على ابناء هذه الشعوب وخاصة جيل الشباب الذين يعانون من قلة الفرص في مجال التعليم والعمل، وكل هذه الامور تحدث الغليان في نفوس ابناء هذه الامة وتدفعهم للصدام مع الحكومات وقد يأخذ هذا الصدام منحى خطير بممارسة العنف والارهاب وغيرها من الممارسات التي تؤثر على الاستقرار السياسي في الدولة [٢].

---

[١] نويري، محمد،تحليل النظام السياسي عند ديفيد ايستون،الحوار المتمدن ،العدد٢٨٢٧،٢٠٠٩ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٩١٤٥٤ بتاريخ:٢٠١٤/٦/٢

[٢] الصفار، حسن ،الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته ،الدار العربية للعلوم،بيروت ،ط١، ٢٠٠٥،ص ص٢٤-٢٢

سيتم في هذا المبحث إلقاء الضوء على اهم العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي بشقيه الداخلي والخارجي على النحو التالي:

## المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة على الاستقرار السياسي.

**أولا : العوامل السياسية:**

١- شرعية النظام السياسي.

هناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية ( قانوني، سياسي، ديني ) وما يهمنا هنا الاتجاه السياسي حيث ان شرعية النظام السياسي وفقا لهذا الاتجاه هي قدرة النظام على تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق[١].

ومن المتطلبات الأساسية الواجب توافرها حتى يستقر النظام السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية بمعنى الاعتقاد لدى المواطنين بأنه يتوجب عليهم طاعة القوانين التي يصدرها النظام السياسي، والحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها [٢] ويذهب (ماكس فيبر) إلى أن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على ان ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة.

يجب على الأنظمة السياسية لتحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي خلق نظام دستوري شرعي يعلو فيه القانون فوق شخصية الحاكم وموافق للمبدأ الذي تأخذ به الدولة نفسها

---

[١] ضياء الدين،محمد،الانشقاقات الحزبية واثرها على الاستقرار السياسي في السودان، ٢٠١٣، ص ٢٤ نقلا عن الموقع الالكتروني www.alukah.net/library/٠/٥٩٦٣٨/ بتاريخ:٢/١/٢٠١٤

[٢] شلبي، محمد ،الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند (دراسة مقارنة) المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلام، الجزائر ،،ص٢٥٢

ويرى (لبست) أن الشرعية ظاهرة ايجابية مرغوبة وعدم الشرعية عامل محطم للسلطة بالإضافة إلى أنه يمثل عبئاً كبيراً على الميزانية العامة للدولة [١].

ويحاول (دويتش) أن يزيد الأمر توضيحاً حيث وضع مجموعة من الأسس والمعايير التي لابد من توافرها لتوفير الشرعية للنظام وبالتالي تحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسي حيث يرى أنه[٢]:

١- يجب أن تعترف الأحزاب والجماعات السياسية كلها بالقوانين .

٢- يجب ان تكون القوانين واضحة ليس بها غموض .

٣-ان يدرك الجميع أن القوانين ليس بها تحيز لفئة معينة لكي تتوفر الثقة لدى كل فرد من افراد المجتمع بان الجميع سوف يخضعون ويتمسكون بالقوانين ويكون من السهل معرفة هؤلاء الذين يخرجون على القانون .

وهذا بدوره يجعل التمسك بالقوانين والعمل بها مقبولاً من وجهة النظر الاجتماعية ويصبح التمسك بالقوانين قيمة أو تقليد يحمده ويكافئه الجميع.

٢- نمط انتقال السلطة .

المقصود بنمط انتقال السلطة تغير شخص رئيس الدولة وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والاساليب الدستورية المتبعة، فاذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فان ذلك يعد انعكاس واضح لظاهرة الاستقرار السياسي أما إذا تم عن طريق الإنقلابات والتدخلات العسكرية فإنه تعبير عن حالة من عدم الاستقرار السياسي .[٣]

---

[١] خليفة،عبد الرحمن ، ايدولويجة الصراع السياسي ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية،١٩٩١،ص١٦٥

[٢] خليفة،عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص٧

[٣] ضياء الدين،محمد ،مرجع سابق، ص٢٤

وتعتبر غياب الإجراءات المحددة والتقاليد الواضحة والثابتة لتنظيم عملية انتقال السلطة وخاصة في ظل ما تعانية العديد من الدول النامية من وجود حكام دكتاتوريين على قمة النظام السياسي يحكمون مدى الحياة حتى لو كان ذلك من خلال اجراء انتخابات شكلية، من الأسباب التي تؤدي بدورها إلى الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية التي تصبح الوسيلة الفعلية الوحيدة المتاحة لتغيير اشخاص الحكام والوصول إلى السلطة[١].

عادة ما يكون عدم الاستقرار السياسي ناتج عن الفساد السياسي خاصه عندما يكون الفساد على مستوى القياده الحاكمة التي لا تهتم إلا بمصلحتها والحفاظ على السلطة وتعتمد في ذلك على أساليب القهر والقمع والدعم الخارجي مما يدفع العسكريين التدخل في الحياة السياسية والاستيلاء على السلطة [٢]، بالاضافة إلى أن الصراع بين القوة التقليدية القديمة التي من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن وبين القوى الجديدة التي تميل إلى التغيير والتجديد عامل رئيسي في انقسام المجتمع لصالح قوتين مما يؤدي إلى نشوء التوترات والأزمات العنيفة[٣].

٣- الديمقراطية والمشاركة السياسية.

تعتبر الانتخابات الشفافة والنزيهة والتنافسية من دعائم شرعية السلطة وذلك من خلال احترامها للقوانين واتباعها الاجراءات الدستورية المتفق عليها وهذه الشرعيه لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي، ومن جهة اخرى فإن تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي بمعنى انخراط المواطنون في عملية التعبير عن

---

[١] معوض،جلال ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النتمية ،مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد ١،١٩٩٣،ص١٣٨.

[٢] مهيدات، عبد الرحمن ، أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة اليرموك،٢٠٠٧،ص٣٢.

[٣] هادي، رياض،المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، بغداد ،١٩٨٩، ط٢، ص ٢٩٩

المصلحة وهذا يؤدي إلى الارتقاء السياسي وابعاد العنف عن النظام السياسي الذي يتجه إلى هذا المسلك.

وتتجلى أهمية المشاركة السياسية في أنها الآلية الأساسية في البناء المؤسسي للدولة. ولا تقف أهميتها عند هذا الحد بل تشكل اطار للعملية السياسية وأداة للمحافظة على الاستقرار السياسي وانطلاقاً من ذلك يربط صموئيل هنتنغتون (**Samuel Huntington**) بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي ويرى أن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار[1].

واستناداً إلى ذلك فإن استقرار أي نظام سياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية أي أن الاستقرار السياسي في المجتمع يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية ودرجة المأسسة من ناحية أخرى.

ومن المرتكزات الأساسية لضمان الاستقرار السياسي وجود تعددية حزبية بهدف ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي المحلي حيث أن الأحزاب السياسية ليست تنظيماً اضافياً فقط بل هي مصدر الشرعية والسلطة وبالتالي مصدر أساسي للاستقرار السياسي وغياب الأحزاب أو وجود أحزاب ضعيفة ينعكس سلباً على الاستقرار.[2]

٤- وجود مؤسسات سياسية فعّالة.

من العوامل الأساسية لاستقرار النظام السياسي وتكيفه امتلاكه أبنية سياسية متمايزة وأنظمة فرعية مستقلة ونقصد هنا بتباين الابنية السياسية وجود تخصص واستقلال لهذه الابنية

---

(١) كريمة بقدي، الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا، رسالة ماجستيرغير منشورة ،جامعة ابو بكر بلقايد،الجزائر،٢٠٠٥، ص٩٥

(٢) الرجوب، سلامة ، الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك،٢٠٠٥،ص٩٥

بحيث تبرز تنظيمات متخصصة لجمع الضرائب وتدريب الموظفين وأنظمة للاتصال والمحافظة على الامن والنظام العام والدعم وغيرها، حيث أن قدرة النظام السياسي وكفاءته تزداد كلما تمايزت ابنيته واستقلت أما الانظمة الفرعية المستقلة فهي وجود تنظيمات متعددة ومستقلة (اقتصادية،اجتماعية، ثقافية،...الخ) تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة اخرى [١].

وتعاني غالبية الدول النامية من وجود مؤسسات سياسية غير قادرة على التكيف والتلاؤم مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حيث ان معظم المؤسسات السياسية القائمة في الدول النامية تفتقر إلى التطور والنمو وتفتقد إلى الشرعية الأمر الذي يؤدي إلى تدخل الجهاز العسكري في الحياة السياسية وخاصة أن وجود مؤسسات سياسية هشة تجعل المؤسسة العسكرية هي القوة الوحيدة المنظمة والفعالة والقادرة على شغل هذا الفراغ السياسي[٢] .

أو فساد الجهاز الإداري مشاكله على صعيد السلطة التنفيذية وعدم قدرته على القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصاديه والاجتماعية والسياسية ويؤدي إلى خلق الأزمات وإلى تردي الأوضاع في الحياة العامة وينعكس ذلك بشكل سلبي على فرص التنمية وعلى سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام فتظهر حالة عدم الاستقرار الناتجة عن هذا الضعف في الجهاز التنفيذي[٣].

---

[١] شلبي، محمد ،الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند (دراسة مقارنة) المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلام، الجزائر،٢٠٠٠،ص٢٤٩

[٢] معوض،جلال،مرجع سابق ، ص ١٣٨-١٣٧.

[٣] هادي ،رياض عزيز ، مرجع سابق، ص٢٠٢-٢٠٣.

**ثانيا : العوامل الاقتصادية والاجتماعية:**

١- التنمية الاقتصادية.

تعد العلاقة بين مستوى التقدم السياسي واستقرار النظام من جهة وبين مستوى التقدم الاقتصادي من جهة أخرى من العلاقات المتشابكة المثيرة للإهتمام كونها علاقة تبادلية فالإنتعاش الاقتصادي يساعد على استقرار النظام السياسي بينما تؤثر المصاعب الاقتصادية بشكل سلبي في درجة قبول الشعوب نظم الحكم السائدة في بلادها ومن جهة أخرى نلاحظ أن الاستقرار السياسي يعد عاملاً رئيسياً من العوامل المساعدة على الانتعاش الاقتصادي[١].

لقد سعت معظم دراسات الاقتصاد السياسي إلى توضيح العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والأزمات السياسية وقد سبق إلى ذلك الفيلسوف (أرسطو) الذي اقام علاقة بين الرخاء الاقتصادي ولاستقرار السياسي وفي أيامنا الحاضرة من المستحيل أن لا نلاحظ أن البلدان الأكثر نمواً اقتصادياً هي أيضاً التي تتمتع بالديمقراطيات التعددية الأفضل ويرى صموئيل هنتنغتون (**Samuel Huntington**) أن المستوى العالي من النمو يشجع على قيام مؤسسات أكثر تطوراً لإجراءات الحوار ويشكل أفضل الشروط لممارسة الحريات السياسية[٢].

هناك الكثير من الدراسات التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية (طردية) بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي وقد أكد هذه العلاقة بعض علماء السياسة الذين ربطوا التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي من خلال بعض المتغيرات الوسيطه فيما يشبه المتواليه كل واحد منهما يؤدي إلى الآخر فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى التحول الديمقراطي والديمقراطيه تؤدي إلى

---

[١] العبيدي، معد ، العلاقة بين التقدم السياسي والتقدم الاقتصادي، صحيفة الشرق، العدد ٣٠٣، ص١٢.

[٢] برو، فيليب ، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨،ط١ ،ص١٦١.

تخفيض العنف السياسي وبالتالي زيادة درجة الاستقرار السياسي نظراً لوجود مؤسسات سياسية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي[١].

كما أن الرفاهية وإشباع حاجات الإنسان المتعددة ووجود درجة عالية من الاكتفاء الذاتي تلعب دور أساسي ومهم في تعميق فكرة المصلحة العامة ومن ثم زيادة الحاجة إلى الاستقرار السياسي وهذا ما أكد عليه أرسطو في كتابه حول الاستقرار السياسي والثورة، ويؤكد البنك الدولي على أن التنمية الاقتصادية إذا ماحققت تغيراً يلبي حاجات و طموحات الجماهير تعتبر عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي نظراً لما تحدثه من خلق لفرص العمل وزيادة دخل الفرد وبالتالي تخفيف مشكلتي الفقر والبطالة ومن ثم تراجع احتمالات العنف الناجمة عن الإحباط والشعور بالغبن[٢].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي من الممكن أن يؤثر على الاستقرار السياسي بشكل سلبي حيث أن النمو الاقتصادي السريع يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي وذلك لأنه يؤثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع إذ يستفيد البعض من هذا التغيير بينما يتضرر آخرون ويكون كل من المستفيدين والمتضررين مصدر لعدم الاستقرار السياسي، فالمتضررون سيركزون على ضرورة دفع المظالم عنهم واستعادة أوضاعهم السابقة ومع مرور الوقت يطالب الذين استفادوا اقتصادياً بمزيد من المشاركة في السلطة بشكل يتماشى مع أوضاعهم الاقتصادية الجديدة وإذا كانت قدرة النظام السياسي على

---

[١] الرجوب ،سلامة ، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة اليرموك،٢٠٠٥،ص١٠٠.

[٢] رجوب، سلامة ، مرجع سابق،ص١٠١-١٠٠

الاستجابة لمطالب المجموعتين ضعيفة فإن ذلك قد يدفعهم للانخراط في أعمال العنف لتحدي النظام القائم[١].

إن العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي السريع وحالة عدم الاستقرار السياسي مرتبطة وبشكل كبير بالدول النامية إذ تؤدي هذه التغيرات إلى بروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة ولها مطالب جديدة تشكل ضغوط على النظام السياسي وإذا لم يتمكن النظام من تطوير ذاته عن طريق تدعيم المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة فإنه غالباً ما يلجئ إلى العنف للتعامل مع هذه القوى وتحجيم مطالبها ولا شك في أن العنف يولّد العنف المضاد ويمكن أن يعيش المجتمع في دوره من العنف.

وتتعرض الكثير من المجتمعات بين الحين والآخر إلى أزمات اقتصادية تساهم في إرباك النظام الاقتصادي وخلق حالة من عدم الاستقرار كالتضخم والكساد وانخفاض الأجور والرواتب وانتشار البطالة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسة في زيادة القلق الاجتماعي وخلق التوترات التي تنتهي أحياناً بانعكاسات سلبية على الحياة السياسية أي زيادة العنف السياسي من حروب عصابات وحركات ثورية لإجبار النظام السياسي على افساح الطريق أمام نظام آخر أكثر فاعلية[٢].

٢- عدالة التوزيع .

إن من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستقرار السياسي الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجي من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين الداخلية والخارجية على حد سواء، كقدرة الدولة على اجتذاب الاستثمارات والمشاريع التي يمكن من خلالها التقليل من حجم البطالة،

---

[١] توفيق، حسنين ،مرجع سابق،ص٢٨٨-٢٨٧.

[٢] الرجوب، سلامة ، مرجع سابق، ص١٠٣.

او قدرتها على استثمار الكفاءات العلمية الموجودة داخل الدولة بما يخدم مصالحها، أو اجتذاب اصحاب الخبرة في كافة المجالات السياسية والإقتصادية من البيئة الخارجيةمن اجل تطوير وتحسين الأوضاع الداخلية، وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات والمكافآت الاجتماعية والفرص بين الأفراد والجماعات في المجتمع، بمعنى ان يقدم النظام السياسي للمواطن كل ما يلزمه من الحاجات الاساسية مثل التعليم والرعاية الصحية وتوفير فرص عمل وان يضمن له العدالة الاجتماعية، وان تقوم هذه العملية على اسس ومعاير واضحة ومقبولة من قبل افراد المجتمع وبعيدة عن اعتبارات أخرى كالواسطة والمحسوبية، ومن خلال هذه المقدرتين يمكن القول أن العوامل الاقتصادية تعني قدرة الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة بمعنى تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد واخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين من أجل تحسين الأداء[١]. وعليه فكلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءه كلما كان اكثر استقرارا والعكس صحيح.

وتشير مشكلة عدالة التوزيع إلى وجود خلل في القدرة التوزيعية للنظام السياسي ويتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب آخر وينبع هذا الخلل من مصدرين أولهما: النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية أي في القيم المتنازع عليها بين أفراد المجتمع وهنا تبرز أهمية التنمية

---

[١] بقدي،كريمة ، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد،الجزائر، ٢٠١٢،ص٥٩-٥٨.

الاقتصادية وثانيهما: هو عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع، نظراً لعدم كفاءة السياسات التوزيعية و انحيازها لصالح فئات دون أخرى.

الفقر والبطاله والتعليم .

وفي هذا الجانب من الدراسة المتعلق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الاستقرار السياسي تجدر الإشارة إلى وجود علاقة بين انتشار التعليم وظاهرة عدم الاستقرار السياسي، حيث أن زيادة مستوى التعليم وما يترتب عليه من بروز أنماط جديدة من الوعي السياسي والحراك الاجتماعي يؤدي إلى زيادة احتمال العنف السياسي خاصة عندما لا يمتلك النظام القدرات والمرونة الكافيه لإيجاد فرص عمل جديدة للخريجين والاستجابة والتكيف مع المطالب الجديدة الناجمة عن العملية التعليمية[١].

وتوصف المجتمعات النامية بشكل عام (بالمجتمعات الشابه) نظراً لتضخم شرائح الشباب، ويمكن اعتبار هذه الظاهرة أنها ايجابية ولكن تصبح من أكثر المشاكل تعقيداً ومن أكثر العوامل تأثيرا على الاستقرار السياسي حين ترتبط بمسألة التضخم وانخفاض الأجور والرواتب والارتفاع الجنوني في الأسعار وانتشار البطالة خاصة بين المتعلمين حيث تؤدي هذه العوامل وعلى رأسها البطالة إلى خلق حالة من الاضطراب النفسي والتوتر والإحباط وفقدان الشعور بالأمان وتتحول إلى مشكلة عامة حين يعجز النظام القائم عن توفير فرص عمل لتلبية

وبعبارة أخرى فإن انتشار البطالة وبخاصة بين الشباب المتعلم وما يرتبط بذلك من زيادة في أعداد الخريجين يفرض على النظام ضرورة توفير فرص العمل اللازمة لهم وكلما زادت قدرة السياسة الاقتصادية والاجتماعية على الاستمرار في توفير فرص العمل المطلوبة كلما تمكنت من تقليص احتمالات انخراط الشباب العاطل عن العمل في أعمال العنف، لكن فشل النظام أو

---

[١] إبراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط١، ١٩٩٢ص٢٦٠-٢٥٩.

تعثره في حل هذه المشكلة يؤدي إلى تراكمها ومن ثم تزايد مشاعر الإحباط والسخط لدى المتعطلين وبالتالي يوجهون غضبهم إلى النظام السياسي ورموزه باعتباره المسؤول عن مصادر احباطهم.

إن العنف السياسي الجاري في البلدان العربية يرجع في الأساس إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية وليس من الصعب ملاحظة أن معظم التنظيمات وحركات الاحتجاج والعنف السياسي ينتمي في الأساس إلى الأرياف أو المدن الصغيرة والفقيرة التي تحاوط كبرى المدن العربية، وترتبط هذه الظاهرة بشكل مباشر بهيكل توزيع الثروة في الوطن العربي وهبوط مؤشرات التنمية في الأرياف والمدن الصغيرة والفقيرة.

أن العلاقة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي في الدول العربية ليست ذات طبيعة واحدة من حيث درجة قوتها أو اتجاهها فهي يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية طبقاً للاختلافات بين درجة قوتها أو اتجاهها بين المجتمعات من حيث أوضاعهما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي فإن العلاقة الإيجابية المفترضة ليست قائمة على الدوام ولا تتحقق إلا في ظل توافر مجموعة من المتغيرات الوسيطة مثل الديمقراطية التي تعد من المقومات الأساسية لوجود حالة من الاستقرار السياسي .

**ثالثاً : العوامل الثقافية:**

من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي وأيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سليمة على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار السياسي.

تدور فكرة العامل الثقافي باعتباره عامل مؤثر في الاستقرار السياسي حول فكرة مركزية أن هناك تداخل في المجتمع الواحد في النواحي الثقافية حيث تتعدد محاور الانقسام في المجتمع فهذه الانقسامات قد تكون عشائرية أو لغوية أو دينية أو طائفية أو اقتصادية أو اجتماعية أو جغرافية وتتسم هذه الانقسامات الثقافية والاجتماعية بدرجة من الاستمرارية وتتجسد في بعض الحالات في شكل مؤسسات تربوية واجتماعية وإعلامية(١).

تؤدي هذه الانقسامات الثقافية في المجتمع في معظم الأوقات إلى حالة من الصراعات والتوترات وبروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، حيث تشير أغلب الدراسات في هذا الصدد إلى أن هناك علاقة طردية بين التعددية الثقافية وعدم الاستقرار السياسي أي أنه كلما تزايدت أشكال التعددية الثقافية في المجتمع الواحد كلما قل الاستقرار السياسي، الأمر الذي يولّد التوتر والعنف خاصة عندما تسعى جماعات معينة على تذويب هويات الجماعات الأخرى(٢).

التعددية الثقافية تعمل أحياناً إلى التشتت والانقسام داخل المجتمع وتعبر عن مشكلة عدم الاندماج والتكامل الوطني والذي ينتهي في الغالب إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي الناجم عن مشاعر الاضطهاد والحرمان والاغتراب والتذمر نتيجة للاضطرابات النفسية والافعال السلوكية المعبرة عن التسلط والتعصب والتحيز من جانب الفئة المسيطرة تجاه الأقليات الأخرى إضافة إلى الدور السلبي للقيادات الحاكمة في تعاملها مع الأقليات(٣) ويمكن اعتيار العراق من الدول العربية التي تعاني من تعدد في الثقافات، فهناك العرب والأكراد والتركمان وغيرها، وهذا بدوره يقود الى تنوع اللغات والقوميات والأديان وبالتالي تنوع الثقافات، وتعاني بعض هذه

---

(١) إبراهيم، حسنين ،ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط ١، ١٩٩٢،ص٢٢٢.

(٢) إبراهيم، حسنين ، مرجع سابق،ص٢٢٣.

(٣) رجوب،سلامة ، مرجع سابق،ص١٠٧.

الثقافات من اضطهاد وحرمان وخصوصاً في الحرية وإبداء الرأي والحصول على وظائف ومناصب حكومية فتلجاء الى العنف والتطرف ومحاولة الإنفصال عن كيان الدولة بهدف انشاء دولة خاصة بها.

تتميز معظم الدول النامية بما فيها الدول العربية بتعدد الجماعات العرقية والقبلية والدينية واللغوية والتي لا يربطها من حيث الواقع شعور قوي بالانتماء إلى مجتمع سياسي واحد يمثل حقيقة كلية تطغى على الولاءات الضيقة لأي من هذه الجماعات، ومع عدم قدرة النظام القائم عن استيعاب مطالب هذه الجماعات تظهر صور عديدة من عدم الاستقرار السياسي قد تصل حدتها إلى الحروب الأهلية وظهور الحركات الانفصالية[١] .

إن طبيعة التعددية تلعب دور أساسي في تحديد درجة الاستقرار السياسي حيث يمكن التمييز هنا حسب طبيعة الإقليات إلى أقليات قومية وأخرى دينية وثالثة مذهبية...إلخ، فالأقليات القومية إذا توفر لها أسباب الفعالية والاستمرارية تكون قادرة على تشكيل أمماً بذاتها ومن هنا عندما تتحدث عن الانفصال فإنها ترمي إليه بالفعل. أما الأقليات غير القومية فإنها تفتقر عادةً لأسباب الفعالية والاستمرارية وأهم ما تطلبه المساواة والحرية وإن كان البعض يحاول الانفصال ولكن من خلال دعوى قائمة على أسس عرفية ثقافية مركبة لا تشكل مصدر من مصادر تهديد الاستقرار السياسي[٢].

ويرى (ابن خلدون) أن عدم الاستقرار السياسي نتيجة لعدم التجانس الثقافي فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء، ولكن في المقابل لا يمكن اعتماد هذه المعادلة بشكل مطلق وذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا

---

[١] معوض، جلال،مرجع سابق ،ص١٣٧.

[٢] رجوب،سلامة ، مرجع سابق، ص١٠٨.

الرأي، فدولة المدينة التي ذكرها (أفلاطون) تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة(١).

وعليه فإن الاتجاهات والآراء عن تأثير الثقافة على مسألة الاستقرار السياسي تعددت، حيث يرى البعض أن التجانس الثقافي يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار السياسي حيث أن الدول التي تتمتع بقدر كبير من التجانس الثقافي يقل فيها التوتر والسخط والانتفاض على السلطة الحاكمة وتتمتع بعد ذلك بقدر كبير من الاستقرار السياسي، ويرى اتجاه آخر أنه ليس هناك أهمية كبيرة للتجانس الثقافي في تحقيق الاستقرار السياسي ويفسرون ذلك من خلال واقع الدول المتقدمة مثل سويسرا التي تتكون من أربع مجموعات ثقافية ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطيتها استقراراً سياسياً لا تضاهيها به دولة في العالم(٢).

**المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار السياسي:**

العوامل الخارجية هي جميع الظروف والعوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على ظاهرة الاستقرار السياسي لدولة معينة ،ويبدو أن العوامل الخارجية على اختلافها (سياسية، اقتصادية، ثقافية) تلعب دور كبير ومهم في ظاهرة الاستقرار السياسي وخصوصاً في الدول العربية سواء كان هذا الاستقرار داخلياً أو استقرار إقليمي/خارجي

(١) بقدي ،كريمة ،مرجع سابق٠،ص ٥٥

(٢) مسعد، نيفين ، مرجع سابق،ص٨-٥.

ومن أهم العوامل الخارجية المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي في المنطقة العربية ما يلي:

**أولاً : العوامل السياسية:**

إن الحروب والنزاعات بين دولتين أو أكثر من دول العالم من أشد العوامل السياسية خطورة وتهديد لهذه الظاهرة ،حيث إن تأثير هذه الحروب إضافةً إلى الخسائر البشرية والمادية وتعطيل مسيرة التنمية أو إعاقتها يمتد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في أحيان كثيرة وتصديع الأمن الإقليمي والدولي لما تتركه من نتائج على الأمن والسلم[١].

ويتجسد دور العامل الخارجي أيضاً في الدور الذي تلعبه القوى الدولية والأجنبية في خلق حالة عدم الاستقرار عن طريق التدخلات المباشرة وغير المباشرة في شؤون الدول والذي يترتب عليه في غالب الأحيان إجراء تغيرات سياسية في أوضاع هذه الدول من خلال الإسهام في الانقلابات العسكرية أو التخطيط لها ودعم صور التمرد والعصيان، وتقوم الدول الكبرى والقوى الأجنبية بلعب دور مهم في الإبقاء على الحكومات العسكرية وتوفير الأمن والحماية للعديد من القيادات الحاكمة التي تتسم بالاستبداد والقمع والفساد ومن ناحية أخرى تعمل على اسقاط الحكومات والنظم المعارضة لسياستها[٢].

ولا تعتبر عملية زعزعة الاستقرار السياسي بفعل عوامل خارجية وبصورة مقصودة هي الشكل الوحيد، بل يمكن أن تحدث أعمال العنف داخل الدولة بطريقة عفوية ودون تخطيط خارجي وذلك من خلال التأثير الانتشاري لأحداث العنف؛ بمعنى أن عدوى العنف تنتقل من

---

[١] هادي، رياض ،مرجع سابق،ص٣٠٦-٣٠٥.

[٢] هادي ، رياض ، مرجع سابق، ص٣٠٦.

نظام إلى آخر من خلال أجهزة الإعلام والاتصالات الشخصية وغيرها فتندلع أحداث عنف مماثلة خاصة في تلك الدول التي لها ظروف مماثلة(١).

يمكن اعتبار دول الجوار من أهم المؤثرات على الاستقرار السياسي لأي دولة حيث دائماً ما ترتبط عمليات تحريك العنف في ما بين الدول بعنصر الجوار الجغرافي والاشتراك في الحدود، حيث إن هذه الوضعية تسهل عمليات تقديم الدعم والمساندة إلى القوة المناوئة أو إلى النظام الحاكم نفسه كما تسهل عملية التسلل لممارسة التخريب والأنشطة الهدامة عبر الحدود(٢).

وتعتبر الأزمة العراقية في عام ٢٠٠٣ من اهم وأوضح الأمثلة على تأثير العوامل الخارجية على الاستقرار السياسي، حيث أثرت الحرب العراقية–الامريكية وما تبعها من احتلال للعراق بشكل مباشر على دول المنطقة العربية بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص، فنتيجة هذه الحرب تغيرت موازين القوى في المنطقة وحدث فراغ جراء غياب العراق كقوة اقليمية فاعلة في المعادلة السياسية، وانتقل الصراع الداخلي في العراق وخصوصا الصراع الطائفي الى الدول العربية المجاورة مما ادى لزعزة الاستقرار والامن الداخلي لهذه الدول[٣].

وعند الحديث عن العوامل السياسية على المستوى الخارجي لا بد من التطرق لموضوع الإرهاب لما لهذا الموضوع من تأثير واضح ومباشر على الاستقرار السياسي لأي دولة دون النظر إلى حجمها وقوتها، ويُعرف الإرهاب على أنه أي عمل تخريبي يُراد منه زرع الخوف والذعر في نفوس المواطنين وخلق الإضطراب والفوضى بهدف الوصول لغايات معينه[٤] .

---

(١) إبراهيم ، حسنين، مرجع سابق، ص٣٣٨.

(٢) إبراهيم ، حسنين، مرجع سابق،ص ٣٤١.

٣ جعشان،صالح ناصر،المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي،الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،كلية القانون والسياسة،رسالة ماجستير غير منشورة ،٢٠١٢،ص١٣٤

٤ عطية الله،احمد ،القاموس السياسي،دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٨٦،ط١ ،ص٤٥

ويعتبر الإرهاب وسيلة لتحقيق أهداف غالباً ما تكون سياسية ،وعليه فإن الإرهاب يشكل انتهاكاً صارماً لحقوق الإنسان والشرعية الدولية والقانونية ،ويؤدي إلى إثارة الرعب والخوف داخل المجتمعات ،ويشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين ويعرض الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي والعلاقات الدولية للخطر ،وخصوصاً عند إستخدامه من قبل بعض الدول كبديل للحروب التقليدية في صراعها واندفاعها نحو تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية .

**ثانيا : العوامل الاقتصادية والاجتماعية:**

١- النظام الاقتصادي العالمي

يعتبر النظام الاقتصادي الدولي والذي يشمل ثلاث مؤسسات تتعامل مع قضايا التمويل والنقد والتجارة على المستوى العالمي وهي: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة الدولية، له وجهان، الأول: أنه يمكن اعتبار هذه المؤسسات والسياسات الصادرة عنها مصدر من مصادر الاستقرار السياسي لما لها من دور هام في معالجة قضايا التمويل والنقد والتجارة وخلق حاله من الاستقرار الاقتصادي الدولي الذي ينعكس بشكل ايجابي على قضايا التنمية الشاملة وبالتالي التقليل من البطالة ورفع مستوى دخل الفرد وغيرها من الأمور الاقتصادية الهامة التي لها دور مهم في تحقيق الاستقرار السياسي[١].

أما الوجه الثاني: لهذه المؤسسات فيتجسد من خلال الإجراءات والسياسات المتبعة في معظم دول العالم وخاصة الدول العربية حيث تقوم هذه المؤسسات من خلال سياساتها بزيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وافقار البلدان النامية وتخلفها مما يؤدي إلى تدهور

---

[١] رجوب،سلامة ، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،٢٠٠٥،ص١١٣.

النمو الاقتصادي وعدم استقرار النظام النقدي التي تؤدي في النهاية إلى تعميق المديونية ثم التبعية الاقتصادية التي تعد من العوامل المؤثرة في استقرار نظام الدول[١].

تعتبر السياسات التي تتبعها الدول المتقدمة لخدمة مصالح الشركات متعددة الجنسيات من أهم العوامل التي تساهم في انتشار عدم الاستقرار السياسي، وتتورط هذه الشركات في أغلب الأحيان في الحياة السياسية وتقدم إلى حكوماتها الأجنبية معلومات وتقارير ضخمة عن الأوضاع الداخلية وتسهل لأجهزة مخابراتها الاتصال بالعناصر المؤثره خاصة في الجيش والتي يمكن استمالتها بالمغريات المختلفة ثم تعمل هذه الشركات وبدعم من حكومتها على خلق فوضى اقتصادية وسياسية التي يتم من خلالها الإطاحة بالنظام القائم الذي تحدى مصالح هذه الشركات[٢]، بالإضافة الى ذلك تقوم هذه الشركات بالضغط على حكومات الدول التي تقيم بها من أجل تغير الأنظمة المتعلقة بحقوق العمال مثل زيادة عدد ساعات العمل والتحكم في معدل أجور العاملين بهدف تقليله، مما يؤدي في النهاية الى حالة من الغضب والسخط من قبل هؤلاء العمال على الحكومة والتعبير عن غضبهم من خلال الإضراب واحداث الشغب التي تؤدي في النهاية الى حالة من عدم الاستقرار في الدولة بشكل عام.

ويمكن أن تكون هذه الشركات واحدة من أهم العوامل التي تساهم في الاستقرار السياسي وخاصة في الدول النامية التي تتميز في معظم الأحيان بارتفاع نسبة الفقر والبطالة وخصوصاً فئة الشباب، حيث تقوم هذه الشركات بتوفير فرص عمل لعدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل الأمر الذي يؤدي إلى نوع من الاستقرار السياسي.

---

(١) رجوب،سلامة ، مرجع سابق،ص١١٣.

(٢) معوض،جلال ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية،مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد١، ١٩٨٣

٢- التبعية الاقتصادية .

إن موضوع التبعية الاقتصادية من المواضيع ذات الأهمية كعامل من العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستقرار السياسي، حيث أن هناك شبه اتفاق أن التخلف الذي يعاني منه دول العالم العربي حدث نتيجة اخضاع هذه الدول في النظام الرأسمالي العالمي وترتب على عملية الادماج تخلخل البنى الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم العربي ونهب ثرواتها والحيلولة دون تحقيق تراكمها التنموي والاستفادة من مواردها وبناء النظم السياسية والاجتماعية التي تلائمها[١].

وبالنظر إلى الدراسات التي تناولت العلاقة بين التبعية والاستقرار السياسي في المنطقة العربية نرى أن معظم الدراسات تميل إلى أن زيادة التبعية تؤدي إلى احتمالات حدوث العنف السياسي، ويرجع ذلك إلى أن التبعية الاقتصادية تساهم في خلق مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي يكون لها دور في زيادة الصراعات والاختلالات في المجتمع، كما رصدت هذه الدراسات ظاهرة وجود نظم تسلطية في الدول التابعة والذي يعني تدهور الشرعية لهذه الأنظمة وزيادة لجوئها إلى ممارسة العنف الرسمي لمواجهة الضغوط والمطالب المرتبطة في جانب منها بتداعيات علاقات التبعية[٢].

وتعتبر التبعية الاقتصادية من أهم المشاكل التي تواجه دول المنطقة العربية، حيث ان محاولة هذه الدول في تحقيق مشاريع التنمية السريعة والشاملة، وعدم قدرتها في نفس الوقت على إستثمار مواردها الطبيعية بشكل صحيح دفعها للجوء الى الدول الكبرى لمساعدتها في إستثمار

---

[١] معوض، جلال ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد١، ١٩٨٣

[٢] معوض، جلال. علاقة القيادة بالظاهرة الانمائية دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،١٩٨٥، ص١٥-١٣.

هذه الموارد، الأمر الذي اوقعها في الإعتماد على الغرب ومن ثم وقوعها في مشكلة التبعية الاقتصادية، مما أجبرها على الخضوع الى سياسات وقوانين تفرضها الدول المتقدمة تؤدي في غالب الأحيان الى الإضرار بالمصلحة العامة.

**ثالثاً : العوامل الثقافية:**

إن وجود تجانس فكري وثقافي وأيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع من أهم دعائم الاستقرار السياسي، حيث إنه يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلميه على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق الترابط والتوافق المجتمعي.

تعتبر الثقافة أو الأيديولوجيا الدخيلة على المجتمع مصدر من مصادر عدم الاستقرار السياسي وخاصة إذا كانت تتعارض مع القيم والأخلاق السائدة ويتعمق هذه الصراع إذا ما تمسك الأفراد بقيمهم ومبادئهم، وفي هذه الحالة عادة ما يحدث هناك توافق من خلال تطور القديم وتكيف للجديد مما يساعد على تخفيف حدة التوتر والصراع[1].

يرى ابن خلدون أن التجانس الثقافي شرط أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي ويرى علماء السياسة أن اختلاف طبيعة التنشئة الثقافية بين الجماعات يؤدي إلى أن يعبر أفراد هذه الجماعات عن اختياراتهم بشكل مختلف وأن التعدد الثقافي ينمي الشعور بالتمايز الثقافي ومن ثم مصدر محتمل لعدم الاستقرار السياسي[2] ويمكن اعتبار حالة الأردن من الامثلة الواضحة على مسألة التجانس الثقافي حيث يشترك جميع افراد المجتمع بنفس اللغة والعادات والتقاليد ومعظمهم ينتمون الى نفس الدين مما يجعل التفاهم والحوار بين افراد المجتمع والسلطة الحاكمة يتم بسهولة

---

[1] خليفة ،عبد الرحمن ، ايديولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،١٩٩١،ص١٩٤.

[2] معوض،جلال ، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٥،ص١٥-١٣.

دون حدوث مشاكل عند مقارنتها بدول اخرى فيها نوع من عدم التجانس الثقافي مثل العراق التي ينتمي لها عدد من الثقافات مما يؤدي الى حدوث نزاعات بين ابناء هذه الثقافات.

إن العولمة الثقافية خلقت نوع من التكامل العالمي من خلال التجانس والترابط عبر مجالات وميادين الحياة المختلفة وبنفس الوقت خلقت نوع من التفكك الذي تم من خلاله تفكيك الثقافات المحلية وإعادة صياغتها وتكيفها حيث تتداخل الثقافات ذات الطابع العالمي مع الثقافات المحلية الأمر الذي يترتب عليه مشكلات للتكيف والصراع والمقاومة[١].

تعد الأقليات على اختلافها ( سلالية، لغوية، طائفية...إلخ) وخصوصاً عندما تتبنى ثقافاتها التي هي في أغلب الأحيان مختلفة بشكل أو بآخر عن ثقافة الدولة التي تقيم بها سبباً للصراع داخل الدولة وزعزة الاستقرار السياسي، وتعتبر الأقليات قنوات لتدخل بعض القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للدولة من خلال تقديم المساعدات المادية والمعنوية لهذه الأقليات من أجل التأثير على النظام الحاكم فيها[٢] كما هو الحال في لبنان حيث يوجد في هذه الدولة العديد من الأقليات على المستوى الثقافي والعرقي واللغوي فهناك الأكراد والدروز والأرمن وغيرها، وكل فئة من هذه الفئات لها ثقافتها الخاصة بها وتحاول بقدر الإمكان الإحتفاظ بهذه الثقافات من ان تطغى عليها ثقافة الأغلبية في الدولة بالإضافة الى محاولتها الوصول الى المناصب العليا في الدولة لتحقيق اهدافها أو محاولة الإنفصال عن الدولة التي تقيم بها.

إن التمييز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يعد محدداً أساسياً لممارسة الأقليات العنف السياسي حيث أن هناك عوامل قد تسهل ذلك منها ما يتعلق بالأقليات ذاتها مثل مدى تضامنها ودرجة تنظيمها وفاعلية قيادتها ومقدار تمتعها بالدعم الأجنبي في تنفيذها لأهدافها، ومنها ما

---

[١] الرجوب، سلامة ،مرجع سابق،ص١١٥.

[٢] حسنين ، إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١ ،١٩٩٢،ص٢٢٧.

يتعلق بالجماعة الحاكمة مثل مدى لجوئها لممارسة القمع بصورة المختلفة حيث أن هذا القمع قد يؤدي إلى تحقيق عدم الاستقرار السياسي على المدى الطويل.

تتبع الدول على اختلاف اشكالها وأنواعها مسلكين أساسيين للتعامل مع مشكلة الأقليات وتأثيرها على الاستقرار السياسي، الأول: عن طريق سياسات القهر والدمج القسري من خلال أساليب مادية ومعنوية، حيث تستخدم هذه الدول القوة لإخماد أي حركات أو تمردات من قبل الأقليات بالإضافة إلى العمل على تفتيت الأقليات وخلق الصراع داخلها وهذه هي الأساليب المادية التي تتبعها الدول تجاه الأقليات،أما الأساليب المعنوية فتتلخص في تضيق المسالك التي تستطيع الأقليات من خلالها التعبير عن خصوصياتها وهويتها الثقافية. وقد ساهم الأسلوب القصري في تعميق مشكلة الأقليات ودفع بعضها للقيام بأعمال العنف(١) . والثاني: عدم تجاهل هذه الأقليات واعطائها مساحة كافية من الحرية وقبولها.



(١) إبراهيم ، حسنين ،مرجع سابق،ص٢٣٠.

## المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي

تعددت الدراسات الاجتماعية التي تناولت موضوع الاستقرار السياسي، وتعتبر عملية قياس الاستقرار السياسي من المشاكل التي تواجه الباحثين والمهتمين بهذه الظاهرة وهذا بسبب أنه لا يوجد قياس مباشر لهذه الظاهرة بالإضافة إلى الاختلاف في درجة هذه الظاهرة بين بلد واخر ولما يتسم به من النسبية من مجتمع إلى آخر حيث يرى الكثير من الباحثين أن المظاهرات والاعتصامات ضد السلطة الحاكمة تدل على عدم الاستقرار السياسي ويرى آخرون أن فيها تعبيراً عن الرأي وهو ما يعكس مرونة المجتمع وهناك من يرى أن التغييرات أو التعديلات الحكومية وأعمال الشغب لا تؤثر على مستوى الاستقرار السياسي لأن هذه التغيرات أو التعديلات ليس بالضرورة أن تعني التغير في النهج أو النظام القائم وأعمال الشغب قد تكون مؤقتة[1].

سيتم في هذه الدراسة قياس ظاهرة الاستقرار السياسي بالاعتماد عى مجموعة من أهم المؤشرات التي يستعين بها معظم الباحثين المهتمين بهذا الموضوع والتي تناولتها العديد من الأدبيات السابقة بحيث تكون شاملة لما تقتضيه الدراسة ومراعية حالات بلدان العينة.

ويمكن التمييز بين نوعين من المؤشرات التي تقيس الاستقرار السياسي. الأول: مؤشرات الاستقرار السياسي على المستوى الحكومي، والثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي غير الحكومي.

[1] حوامدة ، مازن، اثر المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي في الوطن العربي،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،٢٠١٣،ص٥١

وعليه فإن مؤشرات الاستقرار السياسي هي:

**المطلب الأول: مؤشرات الاستقرار السياسي على المستوى الحكومي**

أ-**الاستقرار الحكومي:**

تشير ظاهرة الاستقرار الحكومي إلى استقرار الأنظمة الحاكمة ونمط إنتقال السلطة في الدولة واستقرار نهج اختيار الحكومات (رئيس الوزراء والوزراء ) ومدى وجود تعديلات حكومية أو إقالة الحكومة بشكل متكرر[١] . حيث أن بقاء السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة يعد مؤشراً للاستقرار السياسي بشرط أن تنال الحكومة الشرعية، في حين يعتبر التغير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي[٢].

والمقصود بنمط انتقال السلطة هنا مدى القدرة على تغير شخص رئيس الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنها عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي المتبع في الدولة فهناك الأنظمة التي يأتي رئيس الدولة فيها عن طريق الانتخاب كما هو مقرر في دستورها فإذا تمت عملية الانتقال كما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشر حقيقي لظاهرة الاستقرار السياسي أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار الحكومي[٣] .

ب-**العنف الرسمي:**

العنف هو كل سلوك (قولي أو فعلي) يتضمنم استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة، وعلى هذا

---

[١] سرور ،عبير،الطبقة الوسطى واثرها على الاستقرار السياسي،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،٢٠٠٥،ص٩٧

[٢] سليمان، رائد ، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٩٢، ٢٠٠٩.

[٣] سليمان، رائد ، مرجع سابق

فإن العنف السياسي الرسمي هو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية[١]. ومن مؤشرات العنف السياسي الرسمي ما يلي:

**١-عمليات الاعتقال المرتبطة بقضايا سياسية:**

الاعتقال هو سلب حرية المحكوم عليه وإلزامه بأعمال أقل مشقة من الأعمال التي يلتزم بها المحكوم عليه بالأعمال الشاقة[٢]. تمارس أغلب النظم السياسية عمليات الاعتقال السياسي وخاصة في حالات الطوارئ أو في اعقاب أعمال العنف التي يمارسها المواطنون وتعتبر عملية الاعتقال من أكثر أشكال العنف الرسمي انتشاراً حيث أن هذه العمليات تمكن النظم الحاكمة من ضرب العناصر المناوئة أولاً بأول، وغالباً ما تكون دائرة المعرفة بهذه العمليات ضيقة ولا تثير بلبله أو شكوك لدى الرأي العام والسهولة واليسر في تنفيذها.

**٢-أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية:**

تأتي أحكام وأوامر الإعدام لأسباب سياسية في المرتبة الثانية بعد عمليات الاعتقال حيث تحاول النظم السياسية الحاكمة فرض سيطرتها للمحافظة على استمرار السلطة لذلك لم تتردد بعض النظم في التخلص النهائي من العناصر المناوئة والقيام بإعدامها وتأتي هذه الأعمال بسبب غياب أو ضعف الضمانات القانونية لحقوق المواطنين وحرياتهم وضعف الرقابة السياسية والشعبية، وتعتبر عملية الإعدام لأغراض سياسية مؤشر مهم على حجم العنف الذي تمارسه الأنظمة السياسية ضد مواطنيها[٣] .

---

[١] إبراهيم ، حسنين، ظاهرة العنف السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١ ،١٩٩٢،ص٤٨-٤٥.

[٢] إبراهيم ، حسنين،مرجع سابق،ص١٢٥.

[٣] إبراهيم ، حسنين، مرجع سابق، ص١٢٦.

**المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي على المستوى الشعبي (غير الحكومي):**

**١-أعمال العنف غير الرسمي:**

ويمكن ترتيب أشكال العنف غير الرسمي على النحو التالي[١] :

أ-**المظاهرات**: ويطلق هذا المصطلح على تجمع من المواطنين ينتمون إلى فئة معينة كالطلبة أو عدة فئات تكون منظمة أو غير منظمة وتكون في الغالب غير عنيفة بمعنى لا تمارس خلالها أعمال التدمير والتخريب والقتل وتكون بهدف الاحتجاج ضد نظام أو ضد سياسة طبقت أو هناك نية في تطبيقها. والاحتجاج في جوهره هو إعلان عن عدم الرضى وإشعار المسؤولين أن هناك شيء غير مقبول يجب إعادة النظر فيه وتعتبر المظاهرات بمثابة إشارة إلى احتمال اندلاع أعمال عنف أكثر خطورة.

ب-**الاضرابات**: وهو امتناع العمال في أحد مجالات الصناعة والخدمات عن العمل بقصد ممارسة الضغط والتأثير في الحكومة أو صاحب العمل للاستجابة إلى مطالبهم المتعلقة في أغلب الأحيان بساعات العمل والأجور وظروف العمل وقد يكون الهدف من الاضراب الاحتجاج على سياسات النظام بصدد قضايا عامة، ويكون الاضراب ذو تأثير فعال من خلال ما يقود إليه من خسائر اقتصادية نتيجة الامتناع عن العمل.

تتعدد أنواع الاضرابات طبقاً للهدف الذي تقوم من أجله فهناك اضطرابات المطالب وهي التي تكون من أجل تحقيق مطالب الفئة المضربة وغالباً ما تتعلق بالأجور وساعات العمل وغيرها، وهناك الاضرابات التضامنية حيث يضرب العمال في هذا النوع تضامناً مع زملائهم

---

[١] معوض،جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد١، ١٩٨٣ .

المضربين في موقع آخر، وهناك نوع آخر وهو الاضرابات التي يقوم بها فئة معينة احتجاجاً على سياسات النظام أو قراراته.

ج-**أحداث الشغب:** هي تجمع من المواطنين ويكون غير منظم يهدف إلى إعلان الاحتجاج ضد النظام أو بعض سياساته ومواقفه أو ضد إحدى القيادات الرسمية من خلال استخدام القوة المادية (قتل، تدمير، تخريب) ضد رموز النظام ومؤسساته وعادة ما يستخدم مثيري الشغب الحجارة والقنابل المصنوعة يدوياً والأسلحة البيضاء وأحياناً الأسلحة النارية ويترتب على الصدامات المسلحة بين مثيري الشغب وقوات النظام بعض الآثار الخطيرة .

**٣- الاحزاب السياسيه :**

يمكن تعريف الاحزاب السياسيه على انها " مجموعة من الافراد تتكاتف وتعمل معا بهدف السيطره الكليه أو الجزئيه على النظام السياسي من اجل تحقيق اهداف مشتركه متفق عليها مسبقاً" [١].

ويعتبر وجود الاحزاب من العوامل المهمه من أجل الوصول إلى حاله الاستقرار السياسي لوجود رقابة من قبل الاحزاب الموجوده خارج السلطه على السلطه ،وتبني سياسه واضحة الاهداف والمعالم ومحاولة تطبيقها في حال الوصول إلى السلطه .

والجدير بالذكر انه يمكن التمييز بشأن الدور الذي تلعبه الاحزاب السياسيه فيما يتعلق بظاهرة الاستقرار السياسي من خلال إتجاهين [٢]:

الاتجاه الأول يرى أن الاحزاب تعتبر عامل مهم من العوامل التي تقود إلى الاستقرار السياسي انطلاقا من أن الاحزاب من الممكن أن تحل مكان المؤسسات السياسيه في حال ضعفها أو عدم وجودها .

---

[١] خشيم، مصطفى ، موسوعة العلوم السياسيه ، ليبيا، ط١ ، ١٩٩٤،ص٢٩

[٢] الرشواني، منار سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي، ط١، ٢٠٠٣،ص٣٣

أما المجال الثاني فيرى أن الاحزاب تعمل على تقسيم الولاء وتقديم المصلحه الخاصه على المصلحه العامة . فهي بالمجمل تعمل على إشاعة الفساد وبالتالي التأثير سلباً على الاستقرار السياسي .

# الفصل الثالث

# أثر الفساد الحكومي على

# الاستقرار السياسي

يعد الفساد من الظواهر المؤثرة على الاستقرار السياسي في كافة المجتمعات ،حيث يؤثر إنتشار الفساد في الدولة بشكل سلبي على شرعية وبقاء أنظمة الحكم ،وفي طبيعة العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية ،مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي ، وسيتم في هذا الفصل إلقاء الضوء على العلاقة بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي من خلال مبحثين: الأول يتنأول القراءه التحليلية لمؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار السياسي في دول العينة أما المبحث الثاني فيتناول العلاقة الكمية بينهما.

## المبحث الأول: القراءة التحليلية لمؤشرات الفساد والاستقرار السياسي في دول العينة

الهدف من هذا المطلب التحليل المباشر لمؤشرات الاستقرار السياسي والفساد الحكومي التي تم ذكرها آنفاً والتي تنسجم مع عينة الدراسة المكونة من مصر، تونس والأردن خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢.

### المطلب الأول: الاستقرار السياسي في دول العينة.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نوعين من مؤشرات الاستقرار السياسي وهما مؤشرات الاستقرار السياسي على المستوى الحكومي ،ومؤشرات الاستقرار السياسي على المستوى الشعبي، وسيتم إلقاء الضوء على مجمل الأحداث التي تم رصدها حول عمليات الإعتقال المتعلقة بقضايا سياسية وأحكام وأوامر الاعدام بالإضافة إلى عدد المظاهرات و الاضرابات التي حصلت في دول العينة خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى رصد التكرارات المتعلقة بالتغيير والتعديل الوزاري ورصد عدد الأحزاب في دول العينة كمؤشر لدرجة الاستقرار السياسي.

## الجدول رقم (١)

## مؤشرات الاستقرار السياسي وتكرارها في عينة الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢)[١]

| الدولة / المؤشر | عمليات الاعتقال لقضايا سياسية | أحكام وأوامر الإعدام لقضايا سياسية | المظاهرات | عدد الأحزاب | التعديل الوزاري | تغيير وزاري |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | ٢١٩ | ٣ | ١٣٠٨٤ | ٢٤ | ٧ | ٦ |
| مصر | ٢٣٩٥ | ٤٦ | ٢٣٠٢٣ | ٥١ | ٤ | ٤ |
| تونس | ١٧٢٥ | ١ | ١٨١٨٤ | ١٠٥ | ٥ | ٣ |

**المصدر:** – منظمة العفو الدولية/ التقرير السنوي (٢٠٠٧-٢٠١٢)

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان/ التقرير السنوي(٢٠٠٧-٢٠١٢)
- المركز الوطني لحقوق الإنسان/ التقرير السنوي (٢٠٠٧-٢٠١٢)
- صحيفة القدس العربي
- المستقبل العربي/يوميات الوحدة العربية
- شؤون الأوسط/وقائع استراتيجية
- جريدة الرأي/الموقع الإلكتروني
- جريدة الدستور/الموقع الإلكتروني
- رئاسة الوزراء الأردنية /الموقع الإلكتروني



[١] تم تحديد هذه الأرقام من خلال جمع عدد الأحداث التي حدثت خلال فترة الدراسة في العينة بالإستناد على المراجع المذكورة، فعلى سبيل المثال عدد المظاهرات في مصر كان على النحو التالي : في عام ٢٠٠٧ كان عدد المظاهرات (٤) وفي ٢٠٠٨ (٣) وفي ٢٠٠٩ (١٥) وفي ٢٠١٠ (١٢٦) وفي ٢٠١١ (١٢٣٥٢) وفي ٢٠١٢ (١٠٥٢١) وعند جمع هذه الأرقام يكون مجموع عدد المظاهرات (٢٣٠٢٣)

يبين الجدول رقم (١) مجمل التكرارات التي تم رصدها حول مؤشرات الاستقرار السياسي المذكورة سابقاً وبناءً عليها سيتم تحليل هذه المؤشرات على النحو التالي:

**أولاً: عمليات الاعتقال لقضايا سياسية:**

في هذه الدراسة تم التركيز على جميع عمليات الاعتقال أن كانت عمليات اعتقال جزئيه[١] أو حملات الاعتقال المحدودة أو الشاملة، وبالنظر إلى الجدول رقم (١) يمكن ترتيب عمليات الاعتقال طبقاً لإجمالي تكرارها في النظم العربية خلال الفترة موضع الدراسة على النحو التالي: تونس (١٧٢٥)، مصر (٢٣٠٢٣) والأردن (٢١٩).

ومن الواضح أن عمليات الاعتقال بمختلف أشكالها تزايدت في حالة مصر بشكل ملحوظ عند مقارنتها بالنظم العربية الأخرى وشملت أغلب هذه العمليات اعتقال اعداد كبيرة من اعضاء الاحزاب المنأوئة للنظام وساهم في زيادة عمليات الاعتقال هذه قانون الطوارئ الذي صدر في عام (١٩٨٢) والذي شكل مناخ اكثر من مناسب لانتشار ظاهرة الاعتقال

وبالنظر إلى التكرارات السنوية لعلميات الاعتقال المتمثلة في الجدول رقم (٢) نجد بأن عدد الاعتقالات زادت وبشكل كبير خلال لفترة (٢٠١٢-٢٠١١) من إجمالي عمليات الاعتقال خلال فترة الدراسة وهذا يعود إلى الاحداث التي عصفت في المنطقة العربية خلال هذه الفترة من مظاهرات أو اضطرابات واعمال شغب وغيرها.

جائت تونس في المرتبة الثانية بين الدول المختارة كعينة للدراسة ومن الملاحظ ان عمليات الاعتقال في تونس خلال الفترة من (٢٠٠٧) إلى (٢٠١٠) كانت قليلة عند مقارنتها بالاعتقالات التي حدثت في عامي (٢٠١١) و (٢٠١٢) وهذا يعود إلى اعتقال اعداد كبيرة من

---

[١] الاعتقال الجزئي : الذي يقل فيه عدد الاشخاص المعتقلين عن (١٠٠) شخص
عملية الاعتقال المحدودة : التي يكون عدد الاشخاص المعتقلين اكثر من (١٠٠) والقل من (٥٠٠)
عملية الاعتقال الشاملة : يكون فيها عدد الاشخاص المعتقلين اكثر من (٥٠٠)

المتظاهرين الذين خرجوا من اجل اسقاط النظام ومحاربة الفقر والبطالة وغيرها من الاسباب السياسية والاقتصادية وساعد في ذلك فرض السلطات لقيود مشددة على حرية التعبير وحرية الاجتماع وتكوين الجماعات والعديد من الانتهاكات الاخرى الماسة بحقوق الانسان[١].

ومن الملاحظ بأن عمليات الاعتقال لأسباب سياسية في الأردن قليلة عند مقارنتها بعمليات الاعتقال في دول العينة الاخرى ولكن بالنظر إلى الجدول رقم (٢) نلاحظ بأن عمليات الاعتقال زادت بشكل ملحوظ في الفترة الاخيرة وذلك لنفس الأسباب التي زادت فيها عمليات الاعتقال في كل من تونس ومصر ،حيث خرج اعداد كبيرة من المواطنين إلى الشارع مطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية ،وحدثت بعض أعمال العنف والشغب من قبل بعض المتظاهرين.

**الجدول رقم (٢)**

**التكرارات السنوية للاعتقالات الساسية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢)**

| الدولة / السنة | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | ٣ | ٥ | ٢ | ٣٠٨ | ٦٠٧ | ٨٢٧ |
| مصر | ١٥ | ٢١ | ١٨ | ٤٨٧ | ٨٨٩ | ٩٦٥ |
| الأردن | ٥ | ١ | ٤ | ١٤ | ٩٦ | ٨٩ |

المصدر: جميع المصادر المدرجة تحت الجدول رقم (١)

[١] تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١١ ، ص١٥٠

**ثانياً: أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية**

أوردت مصادر الدراسة أن (٥٠) شخص صدرت بحقهم أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية خلال فترة الدراسة ،وكان توزيع عدد الأشخاص المحكومين بهذه الأحكام في النظم العربية موضع الدراسة على النحو التالي: مصر (٤٦)، الأردن (٣) وتونس (١)، ومن الملاحظ أن أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية غير شائعة ونادراً ما يتم اللجوء إليها كعقوبة سياسية في النظم الحاكمة ،ومعظم الأحكام التي أصدرتها هذه النظم ترتبط بأحداث الاغتيال وعمليات الإرهاب والمتآمرين لقلب النظام وغيرها من أحداث العنف السياسي الكبرى.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٣) نلاحظ أن الحكومة المصرية قد إستحوذت على النصيب الأكبر من عدد الأشخاص الذين شملتهم أحكام وأوامر الإعدام ،ويمكن فهم ذلك في إطار حرص النظام على الإستمرار في السلطة وغياب أو ضعف الضمانات القانونية لحقوق المواطن وحرياتهم في ظل قانون طوارئ يضعف الرقابة السياسية والشعبية[١].

أما الحكومة الأردنية فقد استحوذت على المرتبة الثانية من حيث عدد الأشخاص الذين شملتهم أحكام وأوامر الإعدام لقضايا سياسية ،والتي تركزت في عامي (٢٠٠٧،٢٠٠٨) وكان ذلك لأسباب تتعلق بعمليات الإرهاب.

أما تونس فلم يصدر إلا حكم واحد بالإعدام لقضايا سياسية ،وكان في عام (٢٠٠٧) ،حيث أن تونس لا تلجئ لإصدار أوامر الإعدام إلا في مجالات ضيقة تتمحور في القضايا السياسية الكبرى.

[١] مظمة العفو الدولية ، التقرير السنوي ٢٠١١ ، ص ٣٠٠

**الجدول رقم (٣)**

**عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم احكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢)**

| الدولة /السنة | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | ٤ | – | – | ١٦ | ١٠ | ١٦ |
| الأردن | ٢ | ١ | – | – | – | – |
| تونس | ١ | – | – | – | – | – |

(–) تعني عدم صدور أحكام وأوامر إعدام

المصدر: جميع المصادر المدرجة تحت الجدول رقم (١)

**ثالثاً: المظاهرات**

تم رصد ٥٤٢٥٨ مظاهرة وردت على النحو التالي: مصر (٢٣٠٢٣)، تونس (١٨١٨٤)،والأردن (١٣٠٨٤).

من الملاحظ أن عدد المظاهرات تزايدت بشكل كبير في جميع دول العينة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) وهذا بسبب خروج اعداد كبيرة من المواطنين في هذه الدول للتظاهر لأسباب سياسية واقتصادية وتخلل هذه المظاهرات أعمال الشغب في بعض الأحيان واعتقال الجهات الرسمية لبعض المتظاهرين.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٤) نجد أن مصر احتلت المرتبة الأولى في عدد المظاهرات خلال فترة الدراسة بواقع (٤) مظاهرات في عام ٢٠٠٧ و (٣) مظاهرات في عام ٢٠٠٨ و ١٥ عام ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١٠ زادت عدد المظاهرات لتصل إلى ١٢٦ مظاهرة كانت لها صفة

السلمية وكانت تنظم في القاهرة وبعض المحافظات وأمام البرلمان ومجلس الوزراء وكانت هذه التجمعات في غالبيتها تعبير عن المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي تطالب بالاصلاح السياسي والدستوري أو تلك التي تناهض استمرار الحصار على غزة.

يمكن اعتبار عام ٢٠١١ نقطة التحول في عدد المظاهرات في مختلف دول الوطن العربي حيث رصد في مصر في عامي (٢٠١١)و (٢٠١٢)(٢٢٨٨٤) مظاهرة في مختلف المحافظات وسجلت تونس عدد قياسي ايضا في عدد المظاهرات خلال الأعوام من ٢٠١٠-٢٠١٢ وصلت إلى (١٨١٨٠) مظاهرة وفي الأردن وصل عدد المظاهرات خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٢) إلى (١٣٠٤٨) مظاهرة وكانت معظم هذه المظاهرات في جميع الدول العربية لها مطالب اقتصادية واجتماعية مثل الحد من الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي والحفاظ على كرامة المواطن.

**الجدول رقم (٤)**

**التكرارات السنوية للمظاهرات في دول العينة خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٢)**

| الدولة/ السنة | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | ٤ | ٣ | ١٥ | ١٢٦ | ١٢٣٥٢ | ١٠٥٣٢١ |
| تونس | ١ | - | ٣ | ٢٧٣ | ٩١٤٣ | ٨٧٦٤ |
| الأردن | ١٠ | ٧ | ١٢ | ٧ | ٤٣٦١ | ٨٦٨٧ |

المصدر: جميع المصادر المدرجة تحت الجدول رقم ١

(-) تعني عدم حدوث مظاهرات

**رابعاً: التغيرات والتعديلات الحكومية**

شهدت البلدان العربية قيد الدراسة خلال الاعوام (٢٠٠٧-٢٠١٢) عدد من التغيرات الوزارية كان توزيعها على النحو التالي: الأردن ٦، مصر ٤، تونس ٣. كما وشهدت البلدان العربية خلال نفس الفترة ١٦ تعديلا وزاريا كان توزيعها على النحو التالي الأردن(٧)، مصر (٤)، تونس(٥) .

ومن الملاحظ في الجدول رقم (٥) ان عدد التعديلات والتغيرات الوزارية زادت بشكل ملحوظ في عامي (٢٠١١-٢٠١٢) عند مقارنتها بالتغيرات والتعديلات خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٠) وهذا يعود إلى الاحداث المتسارعة التي مرت بها هذه الدول مثل المظاهرات والاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاط الحكومات والإصلاح السياسي حيث جاءت هذه التعديلات والتغيرات كمحاولة لتلبية رغبات الشعوب في ايجاد حكومة تستطيع تقديم حلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها دول المنطقة العربية بشكل عام .

**الجدول رقم (٥)**

**عدد التغيرات والتعديلات الحكومية خلال فترة الدراسة**

| الدولة/ السنة | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأردن** | ع١ غ١ | – | ع٢ غ١ | ع٢ غ١ | غ١ ع١ | غ١ ع١ |
| **مصر** | – | ع١ | – | ع٢ | غ٣ | ع١ غ١ |
| **تونس** | – | ع٢ | – | ع١ | ع٢ غ٣ | – |

المصدر: جميع المصادر المدرجة في الجدول رقم (١)، (–) تعني عتدم حدوث تعديلات وتغيرات وزارية

(غ) تعني حدوث تغير وزاري ، (ع) تعني حدوث تعديل وزاري

**خامساً :عدد الأحزاب**

رصدت مصادر الدراسة ١٨٠ حزب يعمل في دول عينة الدراسة على النحو التالي : تونس ١٠٥ ، مصر ٥١ ، الأردن ٢٤ ، وعند النظر إلى الجدول رقم (٦) نجد ان عدد الاحزاب تتزايد بشكل تدريجي وبطيئ خلال فترة الدراسة ،وهذا يعود إلى الكم الكبير من الشروط والقيود التي تفرضها الدول لقيام الاحزاب ،وعادة ما يتم رفض إنشاء الاحزاب ذات الطابع السياسي والديني .

ومن الجدير بالذكر ان وجود الاحزاب السياسية من العناصر المهمة في حدوث استقرار سياسي لوجود رقابة من قبل الاحزاب الموجودة خارج السلطة على السلطة ،وتبني سياسات وبرامج واضحة الإهداف والمعالم ومحاولة تطبيقها في حال الوصول إلى السلطة .

**الجدول رقم (٦)**

**عدد الاحزاب في الدول قيد الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٢)**

| الدولة/السنة | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | ٨ | ٨ | ٨ | ٨ | ٩٨ | ١٠٥ |
| مصر | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | ٤٧ | ٥١ |
| الأردن | ١٤ | ١٥ | ١٩ | ١٩ | ١٩ | ٢٤ |

المصدر : جميع المصادر المدرجة في الجدول رقم (١)

## المطلب الثاني : الفساد الحكومي في دول العينة

يتناول هذا الجزء من الدراسه تطبيق مؤشرات الفساد على دول العينه ،وتحتل هذه الدول في مؤشرات مدركات الفساد المراتب من (صفر اكثر فسادا إلى عشره اقل فسادا ) وفي المؤشرات الاخرى من (صفر اكثر فسادا إلى واحد اقل فسادا) .

**أولا : حالة الفساد في مصر**

يتضح من قيم مؤشرات الفساد ان دول العينه تتبوء مراتب متدنيه على جميع مؤشرات الفساد ،واحتلت مصر المرتبه الادنى بين دول العينه ،حيث تتميز بمستويات عاليه من الفساد في مختلف المؤسسات وبأشكال مختلفه من الفساد مثل الرشوة و دفع المال من اجل تقديم تسهيلات لقطاعات مختلفه وعمليات الابتزاز واختلاسات المال العام وغسيل الاموال والواسطه والمحسوبيه ،وفي دراسه عن الفساد في مصر إعترف ٤٧% من اصحاب الشركات الخاصه الذين شاركو في الدراسه انهم دفعو الرشاوي ليأخذوا العطاءات الحكوميه و ٤٢% من أصحاب المشاريع الصغيره و المتوسطه دفعو رشاوي للحصول على رخصه من اجل تأسيس المشاريع في حين ان ٢٩ % منهم دفعوا الرشاوي لموظفي الحكومه في ظروف مختلفه [1].

وقد كشفت التقارير التي تصدر عن منظمة الشفافية الدولية بعد أحداث الربيع العربي ان الفساد السياسي في مصر كان منتشر وبشكل كبير، ومن اكثر القضايا التي تم مناقشتها هي كميه الاموال التي استولى عليها الرئيس حسني مبارك واعوانه التي تجاوزت (٧٠) مليار دولار امريكي ،وبالاضافه إلى ذلك فقد تم خلال فتره الدراسه استخدام الاموال والمرافق العامة في الحملات الانتخابيه من قبل الطرف الحاكم في الانتخابات الرئاسيه مثل استخدام وسائل النقل العام والمساجد والكنائس خلال الحملات الانتخابيه بالاضافه إلى عمليه شراء الاصوات [2] .

ويسجل تقييم نظام التكامل الوطني الدولي لعام (٢٠٠٩) وجود الرشوة والمحسوبيه بشكل كبير ،حيث يعرض التقرير ان عمليه إختبار موظفي القطاع العام مقيد إلى حد كبير

---

[1] Elizabeth Johnson، Corruption trends in the Middle East and North Africa Region (٢٠٠٧-٢٠١١)، Transparency International، p٦

[2] http://www.u٤.no/publications/corruption-trends-in-the-middle-east-and-north-africa-region-٢٠٠٧ - ٢٠١١/

بقواعد غير واضحه وان أبناء الموظفين الكبار في القطاع العام لهم الأولويه عندما يتقدموا إلى الوظائف العامه بغض النظر عن مؤهلاتهم [١].

ومن صور الفساد في مصر الإستيلاء على الاراضي العامة والمتاجرة بها ،حيث تشكل نسبه الاراضي المنهوبه من الدولة في الاسكندريه ٥٣.٣ % من أراضي املاك الدوله

ويبين الجدول رقم (٧) المراتب التي حصلت عليها مصر في مؤشرات الفساد بالاضافه إلى ترتيبها على مستوى العالم.

**الجدول رقم (٧)**

**المراتب التي حصلت عليها مصر على مؤشرات الفساد**

**خلال فتره الدراسه ( ٢٠٠٧-٢٠١٢)**

| المؤشر / السنه | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر مدركات الفساد | ٢.٩ | ٢.٨ | ٢.٨ | ٣.١ | ٢.٩ | ٣.٢ |
| مؤشر الرأي والمساءله | ٠.٤٠ | ٠.٣٨ | ٠.٤٠ | ٠.٣٩ | ٠.٣٥ | ٠.٤٣ |
| مؤشر ضبط الفساد | ٠.٤٦ | ٠.٤٦ | ٠.٥٠ | ٠.٤٩ | ٠.٤٩ | ٠.٥٠ |
| مؤشر حكم القانون | ٠.٤٦ | ٠.٤٩ | ٠.٥٠ | ٠.٤٩ | ٠.٤٩ | ٠.٥٠ |

[١] Elizabeth Johnson Corruption trends in the Middle East and North Africa Region (٢٠٠٧-٢٠١١)، Transparency International، p٧

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مؤشر نوعيه الاداء التنظيمية** | ٠.٥٣ | ٠.٥٥ | ٠.٥٦ | ٠.٥٥ | ٠.٥٢ | ٠.٥٠ |
| **مؤشر فعاليه الحكومه** | ٠.٤٣ | ٠.٤٤ | ٠.٥٢ | ٠.٥٠ | ٠.٤٧ | ٠.٤٣ |

المصدر : – البنك الدولي ، منظمة الشفافية الدولية

**ثانيا : حالة الفساد في تونس**

تحتل تونس المرتبه الثانيه بين دول العينه حسب مؤشرات الفساد ولكنها تتميز بإنخفاض قيمها في جميع المؤشرات على المستوى العالمي وخصوصا مؤشر الرأي والمساءله والذي يتعلق بالقيود المفروضه على حريه التعبير وانشاء الجمعيات والانضمام اليها وتشير مجموعه تقارير عن حالة حريه التعبير في تونس إلى اغلاق السلطات المتكرر لمواقع الانترنت بسبب محتواها السياسي والاعلامي بالاضافه إلى الرقابه البوليسيه على البريد الالكتروني .

وفي عام ٢٠١١ تم تصنيف تونس بالمرتبه (٧٣) بين (١٨٣) دوله بعد الأردن وقبل مصر في منظمة الشفافيه الدوليه وخلال حكم الرئيس السابق (بن علي) كان الفساد السياسي منتشر بشكل كبير حيث ان ثلث اقتصاد الدولة كان مملوك من قبل رئيس الدوله واسرته وكان الرئيس السابق يستخدم الاموال والمرافق العامه لدعم حملاته الانتخابيه حيث يقول التقرير الصادر عن منظمة الشفافيه الدوليه ان ( بن علي) استخدم (١٥) مليون دينار لدعم الحمله الانتخابيه عام ٢٠٠٩ بالاضافه إلى ذلك فإن القضاء التونسي كان عرضه للتدخل السياسي كون رئيس الدوله السابق قد ترأس مجلس القضاء المشكل من اعضاء في حكومته [١]

[١] Elizabeth Johnson Corruption trends in the Middle East and North Africa Region (٢٠٠٧-٢٠١١)، Transparency International، p١٠

ومن الجدير بالذكر ان بن علي حكم تونس منذ عام (١٩٨٧) حتى نهايه عام (٢٠١٠) بناءا على انتخابات من الممكن وصفها على انها شكليه حيث كان يفوز الرئيس السابق بنسبه تترأوح بين ٩٥% -٩٩% وقد كانت المعارضه تصف هذه الانتخابات دائما بالتزوير وعدم المصداقيه و قد تم تعديل الدستور لإزاله موانع تولي رئيس الدوله الحكم الاكثر من ثلاث فترات متتاليه و منحه حصانه قضائيه مدى الحياة[١] .

**الجدول رقم (٨)**

**المراتب التي حصلت عليها تونس خلال فترة الدراسه**

| المؤشر | السنه | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر مدركات الفساد | | ٤.٢ | ٤.٤ | ٤.٢ | ٤.٣ | ٣.٨ | ٤.١ |
| مؤشر الرأي والمساءله | | ٠.٣٨ | ٠.٤١ | ٠.٤٠ | ٠.٣٨ | ٠.٥٠ | ٠.٥٤ |
| مؤشر ضبط الفساد | | ٠.٤٧ | ٠.٤٥ | ٠.٤٧ | ٠.٤٧ | ٠.٤٣ | ٠.٤٦ |
| مؤشر حكم القانون | | ٠.٦٠ | ٠.٥٨ | ٠.٥٩ | ٠.٥٩ | ٠.٥٧ | ٠.٥٦ |
| مؤشر نوعيه الاداء التنظيمية | | ٠.٥٩ | ٠.٦٠ | ٠.٦٠ | ٠.٦٠ | ٠.٥٥ | ٠.٥٥ |
| مؤشر فعاليه الحكومه | | ٠.٦٠ | ٠.٥٩ | ٠.٦٢ | ٠.٦٠ | ٠.٥٧ | ٠.٥٦ |

المصدر : المصادر المدرجة في الجدول رقم (٧)



[١] تقرير منظمة الشفافية الدولية، نقلا عن الموقع الإلكتروني : http://www.u٤.no/publications/corruption-trends-in-the-middle-east-and-north-africa-region-٢٠٠٧ -٢٠١١

**ثالثا : حالة الفساد في الأردن**

تعتبر الأردن من اقل دول العينه فساداً بناءاً على جميع مؤشرات الفساد ولكن عند مقارنتها بدول العالم فهي تحتل مراتب متأخرة على المؤشرات نفسها جيث احتلت الأردن في عام ( ٢٠١٢) المرتبه (٥٨) بين (١٧٦) دوله بناءا على منظمة الشفافيه الدوليه ،وتسجل الأردن درجات متدنيه في مدى فعاليه الحكومه وحكم القانون وعدم قدرتها بشكل فعال في السيطرة على الفساد وعدم وجود تحسينات واضحه في الملف السياسي والاقتصادي للاردن خلال فترة الدراسه[١] .

وبناءا على دراسه قدمها البنك الدولي عام (٢٠٠٧) ،تعتبر الرشوه وتقديم دفعات ماليه من اجل الحصول على منفعة موجوده في القطاع الحكومي الا انها اقل انتشار عند مقارنتها بدول اخرى مثل مصر ،حيث ان (٢٥%) من الشركات الخاصه يتوقع منها أن تدفع الرشوه وتقدم الهدايا للحصول على تسهيلات معينه [٢]

يعتبر الفساد السياسي الاكثر إنتشارا في الأردن ،فعلى سبيل المثال دائما ما توصف العمليه الانتخابيه بالتزوير وعدم المصداقيه ،بالاضافه إلى انه لا يوجد في الفتره التي تغطيها الدراسه لجنه مستقله لمراقبه الانتخابات على الرغم من ان بعض مؤسسات المجتمع المدني كانت قادره على القيام بهذا الدور على أكمل وجه ،ومن صور الفساد المنتشره في الأردن بكثرة هي الواسطه والمحسوبيه لاكتساب الوظائف العامه ،حيث ان هذه الوظائف تعطى بناءا على العلاقات الشخصيه .

---

[١] تقرير منظمة الشفافية الدولية، نقلا عن الموقع الإلكتروني : http://www.u٤.no/publications/corruption-trends-in-the-middle-east-and-north-africa-region-٢٠٠٧-٢٠١١/

[٢] Elizabeth Johnson، Corruption trends in the Middle East and North Africa Region (٢٠٠٧-٢٠١١)، Transparency International، p٦

بالاضافه إلى ذلك فان تقرير حقوق الانسان عن الأردن عام ٢٠١٠ يرى ان القضاء الأردني يتأثر بشكل كبير بالواسطه والمحسوبيه و محاباه الاقارب في اتخاذ الاحكام في شتى المجالات

وفي عام ٢٠١٠ كان هناك ملف لقضيه رشوة واستغلال للمنصب العام بالاتفاق بين عدد من رجال الدوله ورجال الاعمال ،وتم اعتقال هؤلاء الاشخاص بتهمة انهم استخدموا اساليب غير قانونيه مثل دفع الرشاوي لموظفي الدوله لتبطيئ عمليه توسيع مصفاة البترول ،واجبار المنافسين على الانسحاب .

**الجدول رقم (٩)**

**المراتب التي حصلت عليها الأردن على مؤشرات الفساد خلال فترة الدراسة**

| المؤشر | السنه | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر مدركات الفساد | | ٤.٧ | ٥.١ | ٥.٠ | ٤.٧ | ٤.٥ | ٤.٨ |
| مؤشر الرأي والمساءله | | ٠.٥٠ | ٠.٤٩ | ٠.٤٦ | ٠.٤٤ | ٠.٤٥ | ٠.٤٤ |
| مؤشر ضبط الفساد | | ٠.٥٣ | ٠.٥٤ | ٠.٤٨ | ٠.٤٧ | ٠.٤٩ | ٠.٤٧ |
| مؤشر حكم القانون | | ٠.٥٣ | ٠.٦٣ | ٠.٥٠ | ٠.٥٤ | ٠.٥٤ | ٠.٥٢ |
| مؤشر نوعيه الاداء التنظيمية | | ٠.٦٠ | ٠.٦٣ | ٠.٥٩ | ٠.٥٨ | ٠.٥٨ | ٠.٦١ |
| مؤشر فعاليه الحكومه | | ٠.٦٢ | ٠.٥٣ | ٠.٦١ | ٠.٦١ | ٠.٦١ | ٠.٦١ |

المصدر : المصادر المدرجة في الجدول رقم ٧

## المبحث الثاني : الأحصاءات الوصفية لمؤشرات الفساد الحكومي والاستقرار السياسي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مؤشرات الفساد الحكومي ومؤشرات الاستقرار السياسي لكل دولة على حدة للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢)، وفيما يلي عرض النتائج:

### المطلب الأول: مؤشرات الفساد الحكومي

**أولاً: مؤشرات الفساد لدولة "مصر":**

**جدول (١٠)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس مؤشرات الفساد بالنسبة لدولة "مصر"**

| الرقم | المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| ١ | مؤشر مدركات الفساد | ٢.٩٥ | ٠.١٦ |
| ٢ | مؤشر الرأي والمساءلة | ٠.٣٩ | ٠.٠٣ |
| ٣ | مؤشر ضبط الفساد | ٠.٤٨ | ٠.٠٢ |
| ٤ | مؤشر حكم القانون | ٠.٤٩ | ٠.٠١ |
| ٥ | مؤشر نوعيه الأداء التنظيمية | ٠.٥٤ | ٠.٠٢ |
| ٦ | مؤشر فعاليه الحكومة | ٠.٤٧ | ٠.٠٤ |

يظهر من الجدول (١٠) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس مؤشرات الفساد بالنسبة لدولة "مصر" تراوحت بين (٠.٣٩-٢.٩٥)، وكان أبرزها لمؤشر (مدركات الفساد) بمتوسط حسابي

(٢.٩٥)، وجاء بعده مؤشر (نوعيه الأداء التنظيمية) بمتوسط حسابي بلغ (٠.٥٤) ، وجاء أقل المتوسطات الحسابية لمؤشر (الرأي والمساءلة) " بمتوسط حسابي بلغ (٠.٣٩).

**ثانياً : مؤشرات الفساد لدولة "تونس":**

**جدول (١١ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس مؤشرات الفساد بالنسبة لدولة "تونس"**

| الرقم | المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| ١ | مؤشر مدركات الفساد | ٤.١٧ | ٠.٢١ |
| ٢ | مؤشر الرأي والمساءلة | ٠.٤٤ | ٠.٠٧ |
| ٣ | مؤشر ضبط الفساد | ٠.٤٦ | ٠.٠٢ |
| ٤ | مؤشر حكم القانون | ٠.٥٨ | ٠.٠٢ |
| ٥ | مؤشر نوعيه الأداء التنظيمية | ٠.٥٨ | ٠.٠٢ |
| ٦ | مؤشر فعاليه الحكومة | ٠.٥٩ | ٠.٠٢ |

يظهر من الجدول (١١) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس مؤشرات الفساد بالنسبة لدولة "تونس" تراوحت بين (٠.٤٤-٤.١٧)، وكان أبرزها للمؤشر (مدركات الفساد) بمتوسط حسابي (٤.١٧)، وجاء بعده مؤشر (فعالية الحكومة) بمتوسط حسابي بلغ (٠.٥٩) ، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للمؤشر (الرأي والمساءلة) " بمتوسط حسابي بلغ (٠.٤٤).

**ثالثاً : مؤشرات الفساد لدولة "الأردن":**

**جدول (١٢ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس مؤشرات الفساد بالنسبة لدولة "الأردن"**

| الرقم | المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| ١ | مؤشر مدركات الفساد | ٤.٨٠ | ٠.٢٢ |
| ٢ | مؤشر الرأي والمساءلة | ٠.٤٦ | ٠.٠٣ |
| ٣ | مؤشر ضبط الفساد | ٠.٥٠ | ٠.٠٣ |
| ٤ | مؤشر حكم القانون | ٠.٥٤ | ٠.٠٥ |
| ٥ | مؤشر نوعيه الأداء التنظيمية | ٠.٦٠ | ٠.٠٢ |
| ٦ | مؤشر فعاليه الحكومة | ٠.٦٠ | ٠.٠٣ |

يظهر من الجدول (١٢) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس مؤشرات الفساد بالنسبة لدولة "الأردن" تراوحت بين (٠.٤٦-٤.٨٠)، وكان أبرزها للمؤشر (مدركات الفساد) بمتوسط حسابي (٤.٨٠)، وجاء بعده مؤشري (نوعيه الأداء التنظيمية) و (فعاليه الحكومة) بمتوسط حسابي بلغ (٠.٦٠)، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للمؤشر (الرأي والمساءلة) " بمتوسط حسابي بلغ (٠.٤٦).

## المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي في دول العينة

**أولاً : مؤشرات الاستقرار السياسي لدولة "مصر":**

**جدول (١٣ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس مؤشرات الاستقرار السياسي بالنسبة لدولة "مصر"**

| الرقم | المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| ١ | الاعتقالات السياسية | ٣٩٩.١٧ | ٤٤٨.٠٤ |
| ٢ | عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية | ١١.٥٠ | ٥.٧٤ |
| ٣ | المظاهرات | ١٩٦٣٦.٨٣ | ٤٢٢٦٤.٥٧ |
| ٤ | عدد التغيرات الحكومية | ٢.٠٠ | ١.٤١ |
| ٥ | عدد الأحزاب | ٣٢.٣٣ | ١٢.٩٧ |

يظهر من الجدول (١٣) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس مؤشرات الاستقرار السياسي بالنسبة لدولة "مصر" تراوحت بين (٢.٠٠- ١٩٦٣٦.٨٣)، وكان أبرزها للمؤشر (المظاهرات) بمتوسط حسابي (١٩٦٣٦.٨٣)، وجاء بعده مؤشر (الاعتقالات السياسية) بمتوسط حسابي بلغ (٣٩٩.١٧) ، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للمؤشر (عدد التغيرات الحكومية) " بمتوسط حسابي بلغ (٢.٠٠).

**<u>ثانياً : مؤشرات الاستقرار السياسي لدولة "تونس":</u>**

**جدول (١٤ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس مؤشرات الاستقرار السياسي بالنسبة لدولة "تونس"**

| الرقم | المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| ١ | الاعتقالات السياسية | ٢٩٢.٠٠ | ٣٥٦.٥٧ |
| ٢ | عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية | ١.٠٠ | .٠٠ |
| ٣ | المظاهرات | ٣٦٣٦.٨٠ | ٤٨٥٦.٥٧ |
| ٤ | عدد التغيرات الحكومية | ٣.٠٠ | .٠٠ |
| ٥ | عدد الأحزاب | ٣٩.١٧ | ٤٨.٣٣ |

يظهر من الجدول (١٤) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس مؤشرات الاستقرار السياسي بالنسبة لدولة "تونس" تراوحت بين (١.٠٠-٣٦٣٦.٨٠)، وكان أبرزها للمؤشر (المظاهرات) بمتوسط حسابي (٣٦٣٦.٨٠)، وجاء بعده مؤشر (الاعتقالات السياسية) بمتوسط حسابي بلغ (٢٩٢.٠٠) ، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للمؤشر (عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية) " بمتوسط حسابي بلغ (١.٠٠).

**ثالثاً : مؤشرات الاستقرار السياسي لدولة "الأردن":**

**جدول (١٥ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس مؤشرات الاستقرار السياسي بالنسبة لدولة " الأردن "**

| الرقم | المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| ١ | الاعتقالات السياسية | ٣٤.٨٣ | ٤٤.٩٣ |
| ٢ | عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية | ١.٥٠ | ٠.٧١ |
| ٣ | المظاهرات | ٢١٨٠.٦٧ | ٣٦٣١.٨٣ |
| ٤ | عدد التغيرات الحكومية | ١.٠٠ | ٠.٠٠ |
| ٥ | عدد الأحزاب | ١٨.٣٣ | ٣.٥٦ |

يظهر من الجدول (١٥) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس مؤشرات الاستقرار السياسي بالنسبة لدولة " الأردن " تراوحت بين (١.٠٠-٢١٨٠.٦٧)، وكان أبرزها لمؤشر (المظاهرات) بمتوسط حسابي (٢١٨٠.٦٧)، وجاء بعده مؤشر (الاعتقالات السياسية) بمتوسط حسابي بلغ (٣٤.٨٣) ، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للمؤشر (عدد التغيرات الحكومية) " بمتوسط حسابي بلغ (١.٠٠).

## المبحث الثالث: العلاقة الإرتباطية بين الفساد الحكومي والاستقرار الساسي وفقاً لفرضية الدراسة

للتأكد من صحة الفرضية تم حساب معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين المتغير المستقل (**الفساد الحكومي**) والمتغير التابع (**الاستقرار السياسي**) لكل دولة على حده ، كما تم تطبيق تحليل الانحدار الخطي (Simple Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي .

والجدير بالذكر أن معامل الارتباط كلما اقترب من (١) يكون هناك علاقة طردية بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار السياسي، بينما كلما اقترب من (-١) يكون هناك علاقة عكسية بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار ، بمعنى كلما زاد الفساد قل الاستقرار السياسي والعكس، أما اذا بلغ معامل الارتباط (صفر) يعني انه لا يوجد ارتباط ، وعندما يكون مستوى الدلالة الإحصائية (٠.٠٥) يكون ذا أهمية ودال إحصائياً، أما إذا زاد مستوى الدلالة عن (٠.٠٥) تكون علاقة غير دالة ولا يمكن الاعتماد عليها في إثبات العلاقة، بينما إذا قل مستوى الدلالة عن (٠.٠٥) أو كان مساوياً له يدل على وجود علاقة ثابته ويمكن الاعتماد عليها بثبوت العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

## المطلب الأول : معامل الإرتباط بين مؤشرات الفساد الحكومي ومؤشرات الاستقرار السياسي

أولاً : معامل الارتباط بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار السياسي لدولة مصر:

جدول (١٦)

معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار لدولة مصر

| مؤشرات الفساد | | مؤشرات الاستقرار | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | معامل الارتباط والدلالة الإحصائية | الاعتقالات السياسية | عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام وأوامر الإعدام | المظاهرات | عدد التغيرات الحكومية | عدد الأحزاب |
| مؤشر مدركات الفساد | معامل الارتباط | −٠.٧١٥ | −٠.٨٧٠ | −٠.٧٤١ | ١.٠٠٠ | −٠.٥٢٥ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.١١٠ | ٠.١٣٠ | ٠.٠٩٢ | ٠.٠٠ | ٠.٢٨٤ |
| مؤشر الرأي والمساءلة | معامل الارتباط | ٠.٠١٤ | −٠.٢٩٠ | −٠.٦٣٢ | ١.٠٠٠ | −٠.٠٤٥ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٩٧٩ | ٠.٧١٠ | ٠.١٧٩ | ٠.٠٠ | ٠.٩٣٣ |
| مؤشر ضبط الفساد | معامل الارتباط | −٠.٥٩٣ | −٠.٩٠٥ | −٠.٤٦٧ | ١.٠٠٠ | −٠.٥٠٠ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٢١٥ | ٠.٠٩٥ | ٠.٣٥٠ | ٠.٠٠ | ٠.٣١٣ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر حكم القانون | معامل الارتباط | -٠.٤٠٦ | -٠.٩٠٥ | -٠.٤٠٢ | ١.٠٠٠ | -٠.٣٧٠ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٤٢٥ | ٠.٠٩٥ | ٠.٤٣٠ | ٠.٠٠ | ٠.٤٧٠ |
| مؤشر نوعيه الأداء التنظيمية | معامل الارتباط | ٠.٧٧٣ | ٠.٠٨٤ | ٠.٨١١ | ١.٠٠٠ | ٠.٨٨١ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٠٧١ | ٠.٩١٦ | ٠.٠٥٠ | ٠.٠٠ | ٠.٠٢٠ |
| مؤشر فعاليه الحكومة | معامل الارتباط | ٠.٧٧٣ | ٠.٨١١ | ٠.٤٤٧ | ١.٠٠٠ | ٠.٣٣٤ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٠٧١ | ٠.٠٥٠ | ٠.٣٧٤ | ٠.٠٠ | ٠.٥١٨ |



يظهر من الجدول السابق ما يلي:

١- ان معامل الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد مع كل من مؤشر ( عدد الإعتقالات السياسيه) ومؤشر(عدد الاشخاص الذين صدرت بحقهم احكام وأوامر الاعدام) ومؤشر (عدد المظاهرات) ومؤشر (عدد الاحزاب) بلغ(-٠.٧١٥ ) و(-٠.٨٧٠ )و (- ٠.٧٤١) و (-٠.٥٢٥) وهي علاقه عكسيه ،وهذا يعني انه كلما زاد مستوى الفساد من خلال مؤشر مدركات الفساد في مصر قل الاستقرار السياسي من خلال زيادة عدد الاعتقالات واحكام وأومر الاعدام لقضايا سياسيه وعدد المظاهرات ،مما يؤكد صحه الفرضيه (هناك علاقه عكسية بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي)

٢- كما اظهرت النتائج ان معامل الارتباط لمؤشر الرأي والمساءله مع كل من مؤشر (احكام وأوامر الاعدام لقضايا سياسية) ومؤشر( عدد المظاهرات ) و مؤشر (عدد الاحزاب) بلغ (-٠.٢٩٠) و (-٠.٦٣٢)و (-٠.٠٤٥) وهي علاقه عكسية بمعنى انه كلما زاد الفساد قل الاستقرار السياسي ، بينما اظهرت النتائج ان العلاقه طرديه بين مؤشرات الرأي والمسائله مع كل من مؤشر (الاعتقالات السياسية) ومؤشر (التغيرات والتعديلات الحكوميه ).

٣- اظهرت النتائج ان معامل الارتباط لمؤشر ضبط الفساد مع كل من مؤشر (الاعتقالات السياسية) ومؤشر( عدد الاشخاص الذين صدرت بحقهم احكام وأوامر الاعدام ) ومؤشر(عدد المظاهرات) ومؤشر(عدد الاحزاب) بلغ ( -٠.٥٩٣) و(-٠.٩٠٥) و(-٠.٤٦٧) و(-٠.٥٠٠)تواليا وهي علاقة عكسيه مما يؤكد صحة الفرضيه (ان هناك علاقه عكسية بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي )

اما بالنسبه للعلاقه الارتباطية بين مؤشر ضبط الفساد ومؤشر التغيرات والتعديلات الحكوميه فهي علاقة طردية

٤- بلغ معامل الارتباط لمؤشر حكم القانون مع كل من مؤشر (الاعتقالات السياسيه) ومؤشر( احكام وأوامر الاعدام لقضايا سياسية) و مؤشر ( عدد المظاهرات ) ومؤشر (عدد الاحزاب) (-٠.٤٠٦) و(-٠.٩٠٥) و(-.٤٠٢) و(٠.٣٧٠) على التوالي ، وهذا يعني انه كلما زاد الفساد الحكومي قل الاستقرار السياسي مما يؤكد صحة فرضيه الدراسه ، اما بالنسبه للعلاقه الارتباطيه بين مؤشر حكم القانون ومؤشر التغيرات والتعديلات الحكوميه فهي علاقه طرديه مما يدحض فرضية الدراسه (هناك علاقة عكسية بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي )

٥- اظهرت النتائج ان معامل الارتباط لمؤشر نوعيه الاداة التنظيميه مع كل من مؤشر (الإعتقالات السياسيه) ومؤشر (أحكام وأوامر الإعدام لقضايا سياسية) ومؤشر ( عدد المظاهرات)

ومؤشر ( عدد الاحزاب) ومؤشر ( التغيرات والتعديلات الحكوميه) بلغ (٠.٧٧٣) و(٠.٠٨٤) و(٠.٨١١) و(٠.٨٨١) و(١.٠٠٠) وهي علاقه طرديه موجبه وهذا يعني انه كلما زاد الفساد الحكومي من خلال مؤشر نوعية الاداة التنظيميه اصبح هناك حالة من الاستقرار السياسي مما يؤكد على دحض فرضية الدراسة .

٦- اظهرت النتائج ان معامل الارتباط لمؤشر فعاليه الحكومه مع كل من مؤشر (الاعتقالات السياسيه) و مؤشر ( احكام وأوامر الاعدام لقضايا سياسيه ) و مؤشر( عدد المظاهرات) ومؤشر (التغيرات والتعديلات الحكوميه) ومؤشر (عدد الاحزاب) بلغ (٠.٧٧٣) و(٠.٨١١) و(٠.٤٤٧) و(١.٠٠٠) و(٠.٣٣٤) وهي علاقه طرديه مما يدحض فرضية الدراسه .

**ثانيا : معامل الارتباط بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار السياسي لدولة تونس:**

**جدول (١٧)**

**معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار لدولة تونس**

| مؤشرات الفساد | مؤشرات الاستقرار | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | معامل الارتباط والدلالة الإحصائية | الاعتقالات السياسية | عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام وأوامر الإعدام | المظاهرات | عدد التغيرات الحكومية | عدد الأحزاب |
| مؤشر مدركات الفساد | معامل الارتباط | ٠.٦٣٩ | ٠.٠ | ٠.٨١٧ | ٠.٠ | ٠.٧٩١ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.١٧٢ | ٠.٠٠ | ٠.٠٩٢ | ٠.٠٠ | ٠.٠٦١ |
| مؤشر الرأي والمساءلة | معامل الارتباط | -٠.٨٩٨ | ٠.٠ | -٠.٩٦٩ | ٠.٠ | -٠.٩٧٥ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٠١٥ | ... | ٠.٠٠٧ | ... | ٠.٠٠١ |
| مؤشر ضبط الفساد | معامل الارتباط | -٠.٤٢٧ | ... | -٠.٨٠٧ | ... | -٠.٦١٧ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٣٩٨ | ... | ٠.٠٩٩ | ... | ٠.١٩٢ |
| مؤشر حكم القانون | معامل الارتباط | ٠.٨٩٤ | ... | ٠.٩٤٢ | ... | ٠.٨٧٦ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٠٤١ | ... | ٠.٠٥٨ | ... | ٠.٠٥٢ |
| مؤشر نوعيه الأداء التنظيمية | معامل الارتباط | ٠.٨٩٥ | ... | ٠.٩٨٥ | ... | ٠.٩٨٧ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٠١٦ | ... | ٠.٠٠٢ | ... | ٠.٠٠٠ |
| مؤشر فعاليه الحكومة | معامل الارتباط | ٠.٨٦٥ | ... | ٠.٩٣١ | ... | ٠.٨٩٠ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٠٢٦ | ... | ٠.٠٢٢ | ... | ٠.٠١٨ |



يظهر من الجدول ما يلي:

١- إن معامل الإرتباط لمؤشر مدركات الفساد مع كل من مؤشر (الاعتقالات السياسيه) ومؤشر (عدد المظاهرات) ومؤشر( عدد الاحزاب ) بلغ على التوالي (٠.٦٣٩) و(٠.٨١٧) و(٠.٧١٩)

وهي علاقه طرديه موجبة بمعنى انه كلما زاد الفساد زادت حاله الاستقرار السياسي مما يؤكد دحض فرضية الدراسه (ان هناك علاقه عكسيه بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي).

٢- اظهرت النتائج ان معامل الارتباط لمؤشر الرأي والمساءله مع كل من مؤشر (الاعتقالات اليساسية) ومؤشر(عدد المظاهرات) ومؤشر(عدد الاحزاب) بلغ (-٠.٨٩٨) و(-٠.٩٦٩) و(-٠.٩٧٥) وهي علاقه عكسيه بمعنى انه كلما زاد الفساد الحكومي قل الاستقرار السياسي وهذا يؤكد صحة فرضيه الدراسة .

٣- بلغ معامل الارتباط لمؤشر ضبط الفساد مع كل من مؤشر (الاعتقالات السياسيه) ومؤشر(عدد المظاهرات) ومؤشر (عدد الاحزاب) على التوالي (٠.٤٢٧) و(٠.٨٠٧) و(٠.٦١٧) وهي علاقه طرديه موجبه وهذ يؤكد على عدم صحه الفرضيه (هناك علاقه عكسيه بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي) .

٤- اظهرت النتائج ان معامل الارتباط لمؤشر حكم القانون مع كل من مؤشر (الاعتقالات السياسية) ومؤشر( عدد المظاهرات) ومؤشر( عدد الاحزاب) بلغ (٠.٨٩٤) و(٠.٩٤٢) و (٠.٨٧٦)، وهي علاقه طرديه بمعنى انه كلما زاد الفساد الحكومي كان هناك حالة من الاستقرار السياسي و هذا مخالف لفرضية الدراسه .

٥- بلغ معامل الارتباط لمؤشر نوعية الاداة التنظيميه مع كل من مؤشر(عدد الاعتقالات السياسيه) ومؤشر( عدد المظاهرات) ومؤشر (عدد الاحزاب) (٠.٨٩٥) و(٠.٨٩٥) و(٠.٩٨٧) تواليا ، وهذا يعني انه كلما زاد الفساد الحكومي كان هناك حاله من الاستقرار السياسي مما يؤكد عدم صحه فرضيه الدراسه.

بينما بلغ معامل الارتباط لمؤشر نوعيه الاداة التنظيميه مع كل من مؤشر (احكام وأوامر الاعدام لقضايا سياسيه)ومؤشر( التغيرات والتعديلات الحكوميه) صفر، بمعنى انه لا يوجد علاقه ارتباطيه بين المؤشر المستقل والمؤشرين التابعين.

٦- اظهرت النتائج ان معامل الارتباط لمؤشر فعاليه الحكومه مع كل من مؤشر (الاعتقالات السياسية ) ومؤشر (عدد المظاهرات) ومؤشر( عدد الاحزاب) بلغ على التوالي (٠.٨٦٥) و(٠.٩١٣) و(٠.٨٩٠)، وهي علاقه موجبة طرديه بمعنى انه كلما زاد الفساد كان هناك حاله من الاستقرار السياسي و هذا يؤكد على عدم صحة فرضيه الدراسه (ان هناك علاقه عكسيه بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي) وكانت العلاقه الارتباطيه بين مؤشر فعاليه لحكومة وكل من مؤشر (احكام وأوامر الاعادم لقضايا سياسيه) و مؤشر( التغيرات والتعديلات الحكوميه) صفر، بمعنى عدم وجود علاقه ارتباطية

**<u>ثالثا : معاملات الارتباط بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار السياسي لدولة الأردن:</u>**

**جدول (١٨)**

**معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاستقرار لدولة الأردن**

| مؤشرات الفساد | مؤشرات الاستقرار | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | معامل الارتباط والدلالة الإحصائية | الاعتقالات السياسية | عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام وأوامر الإعدام | المظاهرات | عدد التغيرات الحكومية | عدد الأحزاب |
| مؤشر مدركات الفساد | معامل الارتباط | ٠.٦٠١ | -١.٠٠٠ | ٠.٣٢٨ | ٠.٠٠ | ٠.١٨٠ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٢٠٧ | ٠.٠٠ | ٠.٥٢٥ | ٠.٠٠ | ٠.٧٣٤ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر الرأي والمساءلة | معامل الارتباط | ٠.٦٠١ | -١.٠٠٠ | ٠.٥٥٦ | ٠٠٠. | ٠.٨٨٥ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٢٠٧ | ٠٠٠ | ٠.٢٥٢ | ٠٠٠ | ٠.٠١٩ |
| مؤشر ضبط الفساد | معامل الارتباط | ٠.٤٦٩ | -١.٠٠٠ | ٠.٤٦٦ | ٠٠٠. | ٠.٨٦٥ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٣٤٨ | ٠٠٠ | ٣٥١. | ٠٠٠ | ٠.٠٢٦ |
| مؤشر حكم القانون | معامل الارتباط | ٠.٢٥٧ | -١.٠٠٠ | ٠.٢٦٦ | ٠٠٠. | ٠.٤٩٥ |
| | الدلالة الإحصائية | ٠.٦٢٣ | ٠٠٠ | ٠.٦١١ | ٠٠٠ | ٠.٣١٨ |
| مؤشر نوعيه الأداء التنظيمية | معامل الارتباط | ٠.٢٢٣ | -١.٠٠٠ | -٠.٠٦١ | ٠٠٠. | ٠.٢٢٢ |
| | الدلالة الإحصائية | -٠.٦٧١ | ٠٠٠ | -٠.٩٠٩ | ٠٠٠ | -٠.٦٧٢ |
| مؤشر فعاليه الحكومة | معامل الارتباط | -٠.٣١٨ | -١.٠٠٠ | -٠.٢٤٩ | ٠٠٠. | -٠.٣٧٢ |
| | الدلالة الإحصائية | -٠.٥٣٩ | ٠٠٠ | -٠.٦٣٥ | ٠٠٠ | -٠.٤٦٧ |

يظهر من الجدول ما يلي:

١-اظهرت النتائج ان معامل الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد وكل من مؤشر (الاعتقالات السياسية) ومؤشر( عدد المظاهرات) ومؤشر(عدد الاحزاب) بلغ على التوالي (٠.٦٠١) و(٠.٣٢٨) و(٠.١٨٠) و هي علاقه موجبه بمعنى أنه كلما زاد مستوى الفساد كان هناك حاله من الاستقرار السياسي ، و هذا يؤكد على عدم صحه فرضيه الدراسه.

أما بالنسبه لمعامل الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد و مؤشر أحكام وأوامر الإعدام المرتبطه بقضايا سياسيه بلغ (-١.٠٠٠) وهي علاقه عكسيه بمعنى انه كلما زاد مستوى الفساد قل مستولى الاستقرار السياسي من خلال زياده اعداد الذين صدر يحقهم احكام وأوامر الاعدام.

واظهرت النتائج ايضا انه لا يوجد علاقه ارتباطيه بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر التغيرات والتعديلات الحكوميه حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٠٠)

٢- وجاء معامل الارتباط بين مؤشر الرأي والمساءله مع كل من مؤشر (الاعتقالات السياسيه) و مؤشر (عدد المظاهرات ) و مؤشر (عدد الاحزاب) بمعامل ارتباط بلغ تواليا (٠.٦٠١) و( ٠.٥٥٦)و(٠.٨٨٥)وهي علاقه موجبه مما يؤكد على دحض فرضيه الدراسه (ان هناك علاقه عكسيه بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي) .

وبلغ معامل الارتباط بين مؤشر الرأي والمساءله ومؤشر احكام وأوامر الاعدام المرتبطه بقضايا سياسية (-١.٠٠٠) وهي علاقه سالبه مما يؤكد صحه الفرضيه ، بينما لا يوجد علاقه ارتباطيه بين مؤشر الرأي والمساءله و مؤشر التغيرات والتعديلات الحكوميه .

٣- إن معامل الارتباط لمؤشر ضبط الفساد مع كل من مؤشر ( الاعتقالات السياسيه ) و مؤشر ( عدد المظاهرات ) ومؤشر (عدد الاحزاب) بلغ على التوالي (٠.٤٦٩) و(٠.٤٦٦) و (٠.٨٦٥) وهي علاقه طرديه وهذا يدل على دحض فرضية الدراسه، اما بالنسبه لمعامل

الارتباط بين مؤشر ( ضبط الفساد) ومؤشر احكام و أوامر الاعدام لقضايا سياسيه فقد بلغ (-١.٠٠٠) وهي علاقه عكسية وتؤكد صحه الفرضيه

٤- بينت النتائج ان معامل الارتباط لمؤشر حكم القانون مع كل من مؤشر ( الاعتقالات السياسيه) ومؤشر ( عدد المظاهرات) و مؤشر(عدد الاحزاب) بلغ ( ٠.٢٥٧) و(٠.٢٦٦) و(٠.٤٩٥) تواليا وهي علاقه طرديه موجبه على عكس فرضيه الدراسه التي تقوال (ان هناك علاقه عكسيه بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي )، وفي ما يتعلق بمعامل الارتباط بين مؤشر (حكم القانون) ومؤشر ( احكام و أوامر الاعدام المرتبطه بقضايا سياسيه)، فقد بلغ (-١.٠٠٠) وهي عكسيه وتؤكد صحه الفرضيه .

٥- بلغ معامل الارتباط لمؤشر نوعيه الاداه التنظيميه مع كل من (الاعتقالات السياسيه) و مؤشر ( عدد المظاهرات) و مؤشر (عدد الاحزاب)، (٠.٢٢٣) و(٠.٠٦١)و(٠.٢٢٢) على التوالي، وهي علاقه طرديه و هذا يؤكد على دحض نظريه الدراسه، اما في ما يتعلق بمعامل الارتباط بين مؤشر نوعيه الاداه التنظيميه و مؤشر احكام وأوامر الاعدام المرتبطه بقضايا سياسيه فقد بلغ (-١.٠٠٠) وهي علاقه عكسيه بمعنى انه كلما زاد مستوى الفساد قل الاستقرار السياسي من خلال هذا المؤشر .

٦- اما بالنسبه لمعامل الارتباط لمؤشر فعالية الحكومه مع كل من مؤشر (الاعتقالات السياسيه) و مؤشر (عدد المظاهرات) و مؤشر (عدد الاحزاب) و مؤشر (احكام و أوامر الاعدام المرتبطه بقضايا سياسيه ) فقد بلغ على التوالي (-٠.٣١٨) و(-١.٠٠٠)و (-٠.٢٤٤) و (-٠.٣٧٢) وهي علاقه سالبه و هذا يعني انه كلما زاد الفساد من خلال مؤشر فعاليه الحكومه قل الاستقرار السياسي من خلال زياده عدد الاعتقالات السياسيه و زياده احكام و أوامر الاعدام و عدد المظاهرات وعدد الاحزاب، مما يؤكد على صحة فرضيه الدراسه .

## المطلب الثاني : مقارنة بين دول العينة

يشير معامل الإرتباط بين مؤشرات الفساد الحكومي ومؤشرات الاستقرار السياسي الى إختلاف واضح بين دول العينة (مصر، تونس، الأردن)، حيث أظهرت النتائج ان فرضية الدراسة ثبتت في حالة مصر في حين لم تثبت في حالة الأردن، ولم تتميز العلاقة الإرتباطية بين المتغيرين بإتجاه ثابت في حالة تونس.

ويعود هذا الإختلاف في النتائج الى التفاوت الواضح في قيم مؤشرات الفساد الحكومي والاستقرار السياسي لدول العينة، وبالنظر الى مؤشرات الفساد الحكومي نجد ان مصر احتلت المرتبة الأولى كأكثر دول العينة فساداً حيث بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر مدركات الفساد (٢,٩٥)، ومؤشر الرأي والمساءلة (٠,٣٩)، ومؤشر ضبط الفساد(٠,٤٨)، ومؤشر حكم القانون(٠,٤٩)، ومؤشر نوعية الأداة التنظيمية(٠,٥٤)،ومؤشر فعالية الحكومة(٠,٤٧).

في حين إحتلت تونس المرتبة الثانية في مستوى إنتشار الفساد ولكنها تتميز بإنخفاض قيم مؤشراتها على المستوى العالمي،ففي عام (٢٠١١) تم تصنيف تونس في المرتبة (٧٣) بين (١٨٢) بعد الأردن وقبل مصر حسب ما أفاد به تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١[1]، وبالنظر الى المتوسط الحسابي للمؤشرات نجد أن مؤشر مدركات الفساد لتونس بلغ (٤,١٧)، ومؤشر الأي والمساءلة (٠,٤٤)، ومؤشر ضبط الفساد (٠,٤٦)، ومؤشر حكم القانون(٠,٥٨)، ومؤشر نوعية الأداة التنظيمية (٠,٥٨)، ومؤشر فعالية الحكومة (٠,٥٩).

أما الاردن فتعتبر من أقل دول العينة فساداً ولكنها أيضاً تتميز بإنخفاض قيم مؤشراتها على المستوى العالمي حيث إحتلت في عام ٢٠١١ المرتبة (٥٦) بين (١٨٢) دولة[2]،وتسجل الأردن درجات متدنية في مدى فعالية الحكومة وحكم القانون وهذا يؤثر بشكل واضح في السيطرة

[1] انظر في الموقع الالكتروني: http://www.transparency.org/cpi٢٠١١/results
[2] انظر في الموقع الالكتروني: http://www.transparency.org/cpi٢٠١١/results

على الفساد وعدم وجود تحسينات في الملف السياسي والاقتصادي للأردن، وبالنظر الى المتوسط الحسابي لمؤشرات الفساد في الأردن نجد أن مؤشر مدركات الفساد بلغ (٤,٨٠)، ومؤشر الرأي والمساءلة بلغ (٠,٤٦)، ومؤشر ضبط الفساد (٠,٥٠)، ومؤشر حكم القانون (٠,٥٤)، ومؤشر نوعية الأداة التنظيمية (٠,٦٠)، ومؤشر فعالية الحكومة (٠,٦٠).

وفي المقابل ادى التفاوت في تدني قيم مؤشرات الفساد الحكومي لجميع دول العينة الى تأثير متفاوت ايضاً على مؤشرات الاستقرار السياسي، وبالنظر الى الجدول رقم (١) نجد ان مصر اكثر دول العينة في قيم مؤشرات الاستقرار السياسي حيث بلغ عدد عمليات الاعتقال لقضايا سياسية خلال فترة الدراسة (٢٣٩٥) عملية، وشملت أغلب هذه العمليات إعتقال أعضاء الأحزاب المناوئة للنظام وعدد كبير من المتظاهرين خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٢)، وكان عدد احكام وأوامر الاعدام خلال فترة الدراسة (٤٦)، وعدد المظاهرات (٢٣٠٢٣) .

وإحتلت تونس المرتبة الثانية في قيم مؤشرات الاستقرار السياسي، حيث بلغ مجموع عمليات الاعتقال لقضايا سياسية (١٧٢٥)، وكان معظم هذه العمليات في الفترة التي ارتفع فيها عدد المظاهرات المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية وتحديداً في الأعوام (٢٠١١و٢٠١٢) كما هو الحال في مصر، أما على مستوى أحكام وأوامر الإعدام فتعتبر تونس من أقل دول العينة إصداراً لهذا الحكم، حيث أن تونس لا تلجأ لإصدار أوامر الإعدام إلا في مجالات ضيقة تتمحور في قضايا السياسة الكبرى، وبلغ عدد المظاهرات في تونس خلال فترة الدراسة (١٨١٨٤) وهو اقل من مصر في قيمة هذا المؤشر ولكن يبقى هذا الرقم كبير جداً عند مقارنته بدول أخرى، ومن الجدير بالذكر أن أسباب زيادة عدد المظاهرات في تونس خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٢) هي نفس الاسباب التي أدت الى زيادة المظاهرات في مصر والأردن.

وعند النظر الى واقع الاستقرار السياسي في الأردن نجد أنها أكثر دول العينة استقراراً، حيث بلغت عمليات الإعتقال لقضايا سياسية (٢١٩) عملية، وعدد احكام وأوامر الإعدام (٣)، وعدد المظاهرات (١٣٠٨٤)، وعدد الاحزاب (٢٤)، ولكن تعتبر الأردن من أكثر دول العينة في قيم مؤشرات التغيرات الحكومية بواقع (٦) تعديلات والتعديلات الحكومية بواقع (٧) تعديلات .

## الخاتمة:

تناولت الدراسه قياس أثر الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي في المنطقه العربيه من خلال عينة مكونة من (مصر، تونس، الأردن) خلال الفترة الزمنيه (٢٠٠٧-٢٠١٢) كميدان للدراسة والتطبيق .

اعتمدت الدراسه على مؤشرات الفساد الحكومي كمتغير مستقل، ومؤشرات الاستقرار السياسي كمتغير تابع، وأستندت الدراسه على فرضية رئيسيه مفادها ان هناك علاقه عكسيه بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي، اي كلما زاد الفساد الحكومي قل الاستقرار السياسي، واستخدم الباحث المناهج العلميه التاليه: المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي التحليلي والمنهج المقارن .

يعتبر الفساد الحكومي من الظواهر السلبية المنتشرة في الدول العربية لما تخلفه من آثار مدمرة كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد يؤدي انتشار الفساد الحكومي في الدولة الى فقدان ثقة المواطنين بالحكومة والقيادات الحاكمة،بالإضافة الى أن الفساد يؤدي الى وجود أشخاص غير مؤهلين في الدوائر والمؤسسات الحكومية وتوليهم مناصب حساسة مما يؤثر على أداء وجودة هذه المؤسسات، ويؤثر الفساد الحكومي على النواحي الاقتصادية من خلال خسارة جزء كبير من الإرادات الحكومية التي تحصلها من خلال جمع الضرائب المستحقة على النشاطات الاقتصادية،بالإضافة الى خفض معدلات الإستثمار داخل الدولة إن كان هذا الإستثمار داخلياً أو خارجياً، وقد تبين من خلال الدراسة ان الدول العربية وخصوصاً دول العينة تعاني وبشكل كبير من ظاهرة الفساد الحكومي على الرغم من محاولة محاربة هذه الظاهرة.

وتناولت الدراسة موضوع الاستقرار السياسي لما له من أهمية لقيام المجتمعات وإزدهارها، وتم مناقشة اهم الشروط الواجب توافرها من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، مثل توافر الحريات السياسية، والثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، حيث أن الأنظمة التي لا تثق بشعبها والشعب الذي لا يثق بحكومته يكون مهدد بشكل حقيقي في أمنه واستقراره، والاستقرار السياسي لا يمكن أن يحدث بالقمع وتجاهل حاجات الناس، ولايمكن اعتبار القوة العسكرية الوسيلة المناسبة لتحقيق الاستقرار السياسي، ومن اهم العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي شرعية النظام السياسي والديمقراطية والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية من قبل المواطنين، وتحقيق قدر عالي من التنمية التي تؤدي إلى التقليل من نسب الفقر والبطالة، وقد تبين من خلال مناقشة هذا الموضوع أن الدول العربية تعاني من عدم الاستقرار السياسي بنسب متفاوتة وفترات متقطعة.

**النتائج والتوصيات:**

١- هناك خصوصيه لكل دولة من دول في تحديد طبيعة العلاقة بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي، والتعميم في تحديد طبيعة العلاقة في هذا المجال غير صحيح علميا، وان هناك اختلاف واضح بشكل يجعل من الضروري بحث كل حالة على حدة، فقد تفرز نفس الانماط من العلاقات نتائج مختلفة تماما، الامر الذي يؤكد اختلاف العلاقة باختلاف المجتمعات من حيث ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢- ان زيادة الفساد الحكومي في بعض الدول العربية وتحت ظروف معينة قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي كما وقد يؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي ، وهذا يعني انه لا يمكن تعميم فرضية الدراسة بشكل مطلق

٣-ان حالة الاستقرار السياسي في البلدان العربية لا تقف عند درجة الفساد الحكومي فحسب وانما هناك مجموعة من العوامل الاخرى (داخليا، خارجيا) التي قد تساهم في زيادة أو نقصان هذه الحالة و من ابرزها شرعية النظام السياسي ونمط انتقال السلطه ووجود احزاب ومؤسسات سياسية فعالة بالاضافة إلى التنمية الاقتصادية وعدالة التوزيع ومسألة الفقر والبطالة والتعليم وعوامل خارجية مثل التبعية الاقتصاديه والنظام الاقتصادي العالمي وغيرها من العوامل التي قد تساهم مع وجود الفساد الحكومي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي

٤-اظهرت الدراسة ان مصر من اكثر دول العينة التي تعاني من الفساد الحكومي والذي اثر بشكل واضح على حالة الاستقرار السياسي من خلال وضوح العلاقه العكسية بين مؤشرات الفساد الحكومي (مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الرأي والمساءلة، مؤشر ضبط الفساد، مؤشر حكم القانون) ومؤشرات الاستقرار السياسي (عدد الاعتقالات السياسية ، عدد الاشخاص الذين

صدرت بحقهم احكام وأوامر الاعدام، عدد المظاهرات، عدد التغيرات والتعديلات الحكومية، عدد الاحزاب).

٥-تعتبر العلاقه بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي في تونس علاقة ليست ذات طبيعة واحده، حيث اثر الفساد الحكومي من خلال مؤشرات ( الرأي والمساءلة، ضبط الفساد) على الاستقرار السياسي بشكل عكسي ، حيث كان تأثير مؤشرات الفساد الحكومي ( مؤشر مدركات الفساد، حكم القانون، نوعية الاداة التنظيمية، فعالية الحكومة) على الاستقرار السياسي بشكل طردي.

٦- لم تثبت صحة فرضية الدراسة في حالة الأردن حيث اظهرت النتائج ان العلاقة الاحصائية بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي هي علاقه موجبة في معظم الاحيان.

وبعبارة أخرى توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن اثبات فرضيه الدراسه بين المتغيرين بصورة مطلقه وذلك لاختلاف تطبيقها بنفس المستوى على كافه مؤشرات المتغير المستقل (الفساد الحكومي) والمتغير التابع (الاستقرار السياسي) في دول الدراسة.

وعند قيام الباحث في اختبار فرضيه الدراسة بين المتغيرات في دول الدراسة بشكل منفصل باستخدام معامل الارتباط (بيرسون)، تبين إختلاف في النتائج بين دول الدراسة، وأن طبيعة العلاقه بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي ليست على خط واحد من حيث اتجاه العلاقه (سالبه ، موجبه) وذلك لاختلاف المجتمعات اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

وعليه فان فرضيه الدراسه القائله بان هناك علاقه عكسيه بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي، لم تثبت صحتها بشكل مطلق في جميع دول الدراسة.

## التوصيات:

١- توصي الدراسة الدول وخصوصا الدول العربية السعي نحو محاربة الفساد بشكل جدي، ووضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة للوقوف في وجه الفساد والمفسدين، لما لهذه الظاهرة من اثار سلبية ومدمرة غي اغلب الاحيان لكافة نواحي الحياة الاقتصاديه والسياسية والاجتماعية.

٢- على الدول العربية ان تكون قادرة على احتواء ما قد يحدث من احداث شغب ومظاهرات واضطرابات في بعض الاحيان من قبل المواطنين بسبب رفضهم لبعض سياسات وقرارات الحكومة، وعدم اللجوء للقمع والاستبداد والعنف في بعض الاحيان، واللجوء للنقاش والحوار مع مؤسسات المجتمع المدني للوصول إلى حل يرضي الطرفين .

٣- مراعاة متغيرات اخرى وسيطة من قبل الباحثين قد تختص بدولة دون سواها، فتساهم في تحديد واتجاه درجة العلاقة بين المتغيرين، فعلى سبيل المثال قد تساهم درجة التعليم أو درجة الفقر والبطالة في تحديد طبيعة العلاقة بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي.

٤- يستطيع الباحثين في المستقبل رصد كافة النتائج السلبية التي يخلفها الفساد ومدى انعكاسع على الدول النامية وخاصة الدول العربية مع التركيز على الدور السياسي واعطائه الجانب الاكبر من الاهمية نظرا لاغفاله من قبل الكثير من الدراسات

٥- بناء على النتائج السابقة يصبح من الضروري للباحثين والمهتمين اخذ متغيرات وسيطة بعين الاعتبار عند وضع الخطط والبرامج المتعلقه بطبيعة العلاقه بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي وعدم الوقوف عند متغير واحد بعينه دون النظر للمتغيرات الاخرى ايمانا بتعقيد وتشابك الظواهر في العلوم الاجتماعية.

# المصادر والمراجع

## أولاً : الكتب


- ابراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط١، ١٩٩٢
- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج٤١، ١٩٨١
- ابو سويلم، احمد، مكافحة الفساد، دار الفكر ، عمان، ط١، ٢٠١٠
- ابو شفيق، جمال، قضايا السياسه والمجتمع في العالم الثالث، دراسة في واقع المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعيه ، السويس، ط١، ٢٠٠٤
- اكرمان، سوزان، الفساد والحكم: الاسباب والعواقب والاصلاح، ترجمة فؤاد سورجي الاهليه للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣
- البياتي، فارس، الفساد المالي والاداري في المؤسسات الانتاجيه والخدميه ، دار آيلة للنشر والتوزيع، عمان ، ط١، ٢٠١٠
- الجر ،خليل، المعجم العربي الحديث،باريس، مكتبة لاروس، ١٩٨٣
- الجربيث،سليمان بن محمد، الفساد الاداري واساءة استعمال السلطة، مكتبة الملك فهد الوطنيه،الرياض،٢٠٠٣
- الرشواني، منار، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه، ابو ظبي، ط١، ٢٠٠٣
- الرازي،محمد بن ابي بكر ، مختار الصحاح،الكويت، دار الرسالة ،١٩٨٣

- الشطي، اسماعيل وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤
- الشمري، هشام والفتبلي، ايثار، الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، دار اليازوري، العلميه للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١١
- الصادي، علي، مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، ١٩٩٥
- الصفار، حسن، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، الدار العربيه للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٥
- برو، فيليب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ط١، ١٩٩٨
- بن هادية، علي، القاموس الجديد للطالب، الجزائر، المؤسسه الوطنية للكتاب، ط٧، ١٩٩١
- خشيم ، مصطفى، موسوعة علم السياسه ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، ١٩٩٤
- خليفة، عبدالرحمن، ايدولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٩١
- داوود،عماد صلاح، الفساد والاصلاح :دراسة،دمشق،اتحاد كتاب العرب،ط١ ، ٢٠٠٣
- ربيع، محمد و مقلد، اسماعيل، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٩٣
- سكارنة، بلال، الفساد الاداري، دار وائل للنشر والتوزيع،٢٠١٠
- عبدالعظيم، حمدي، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية ، الاسكندرية،ط١ ، ٢٠٠٨

- عبدالفتاح، اسماعيل، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية،القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨
- كليجارد، روبرت، السيطرة على الفساد، عمان ، دار البشير،١٩٩٤
- ليام،محمد، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر : اسباب الاثار والاصلاح، مركز دراسات الوحدة العربيه ، بيروت، ط١، ٢٠١١
- مسعد، نيفين، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ،القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسيه ،ط١، ١٩٨٨
- معبد، احمد مصطفى،الاثار الاقتصادية للفساد الاداري، الاسكندريه ، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٢
- منظمة الشفافية الدوليه، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد : كتاب المرجعيه، ٢٠٠٥
- هادي، رياض، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بيت الحكمة، ط٢، ١٩٨٩
- هيجوت، ريتشارد، نظريه التنميه السياسية ، ترجمة حمدي عبد الرحمن، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان، ط١، ٢٠١٠.


**<u>المراجع باللغة الإنجليزية</u>**

- Kechichian ، Joseph ، Political participation and stability in the sultanate of Oman ، Gulf Research Center. Dubai ، 2005

- Kidd،john،Inc،Fighting corruption in Asia causes، effects، and remedies Corruption in Asia ، World Scientific، New Jersey ، 2003
- Levi، Michael ، The corruption of politics and the politics of corruption ، Blackwell Publishers، Oxford، 1996.
- Huntington ,Samuel ,political order inchancing societies ,USA ,yale university,press ,١٩٧٩
- Kazi and Shan, anwar, How do worldwide governance indicators measure up, world bank, 2006
- denial koufmann ، and others ، govemance matters III: govemence indicators for ١٩٩٦_ ٢٠٠٢ ، world bank،

## ثانياً : الدوريات


- الحمش ، منير ،الاقتصاد السياسي للفساد،مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي،العدد٣٢٨، ٢٠٠٦
- العبيدي، معد، العلاقه بين التقدم السياسي والتقدم الاقتصادي ، صحيفة الشرق ، العدد ٣٠٣
- اليوسف، يوسف، الفساد الاداري والمالي الاسباب والنتائج وطرق العلاج ، مجلة العلوم الاجتماعيه ، العدد ٢ ، ٢٠٠٢
- بدر الدين، اكرام، ظاهرة الفساد السياسي،مجلة الفكر العربي،بيروت،العدد٧١ ، ١٩٩٣
- سليمان، رائد ، الاستقرار السياسي ومؤشراته ، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٩٢، ٢٠٠٩
- شلبي، محمد، الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند( دراسة مقارنة) المجلة الجزائريه للعلوم السياسيه والاعلام،الجزائر ، ٢٠٠٠
- عبد الفضيل ، محمود، مفهوم الفساد ومعايره ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٠٩، ٢٠٠٤
- المنيف، ماجد عبدالله، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد١٢ ، ١٩٩٨
- معوض جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاجتماعيه والاقتصاديه في الدول الناميه،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد١، ١٩٨٣

**ثالثاً : الرسائل الجامعيه**


- الرجوب، سلامه، الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية ، رسالة ماجستير غيرمنشورة ، جامعة اليرموك، ٢٠٠٥
- الردايده، رمزي محمود، اثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير غيرمنشورة ، جامعه اليرموك ، ٢٠٠٦
- العكاليك، حمزة، التنميه والاستقرار السياسي في الأردن ، رساله ماجستير غيرمنشورة ، جامعة اليرموك، ٢٠٠٧
- بقدي، كريمة، الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا ، رسالة ماجستير غيرمنشورة،الجزائر ، جامعة ابو بكر بلقايد، ٢٠١٢
- حوامده، مازن، اثر المديونيه الخارجيه على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، رسالة ماجستير غيرمنشورة ، جامعة اليرموك، ٢٠١٣
- سرور، عبيد، الطبقة الوسطى واثرها على الاستقرار السياسي ، رساله ماجستير غيرمنشورة ، جامعة اليرموك، ٢٠٠٥
- معوض، جلال، علاقه القيادة بالظاهرة الائنمائيه،دراسة : دراسه في المنطقة العربيه ، رسالة دكتوراه غيرمنشورة ، جامعه القاهره، ١٩٨٥
- مهيدات، عبد الرحمن موسى ، اثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربيه، رسالة ماجستير غيرمنشورة ، جامعة اليرموك، ٢٠٠٧

**رابعاً : المواقع الالكترونيه**

- denial koufmann ، and others ، govemance matters III: govemence indicators for ١٩٩٦_ ٢٠٠٢ ، world bank،
- denial koufmann ، and others ، governance matters VIII governance indicators for ١٩٩٦ – ٢٠٠٨ ،world bank
- http://arabanticorruption.org/zlang=ar
- http://www.arpachet work .org
- johann graflambsdorff،the methodology of the ٢٠١١ carruptiom ،perception index ، transearency international . Www.transparency.org
- ابو خريس، تمارا، هيئه مكافحة الفساد http://www.jacc.gov.jo
- بلوح، رشيد، الفساد المالي والاداري في ايران قضايا وتحديات ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٣،نقلا عن الموقع الالكتروني : http://dohainstitute.org/release/٩bdc٨٥d٩-١٣f٩-٤١٠٨-٩٠٣٦-eadf٤٩٩٧٦٤e٠
- حسن، حسين، دراسة تحليلية لاسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير ، مركز العقد الاجتماعي ، ٢٠١١ ،نقلا عن الموقع الالكتروني : http://www.idsc.gov.eg/Publications/PublicationDetails.aspx?id=٢٨٧

- داود، ابتهال، الفساد الاداري واثاره السياسية والاقتصاديه ، دراسات دوليه ، العدد ٤٨،

  نقلا عن الموقع الالكتروني :

  http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=٦٠٨١٩

- ضياء الدين،محمد، الانشقاقات الحزبية واثرها على الاستقرار السياسي في السودان ، ٢٠١٣،

  نقلا عن الموقع الالكتروني:

  /http://www.alukah.net/library/٠/٥٩٦٣٨

- محفوظ،محمد، في معنى الاستقرار ، نقلا عن الموقع الالكتروني

  http://www.alriyadah.com

- http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

**Abstract**

**Kiwan, Ali Hussein, Measuring the Impact of governmental corruption on political stability in the Arab region during the period (٢٠٠٧-٢٠١٢): Case Study (Egypt, Tunisia, Jordan), master thesis. Yarmouk university, ٢٠١٤**

**(Supervisor.P.H.D Atta Zahra)**

The study measuring the impact of governmental corruption on the political stability in the Arab region through a sample of (Egypt, Tunisia, and Jordan) during the period (٢٠٠٧-٢٠١٢) as a field of study and administration.

The study relied on indicators of governmental corruption as an independent variable, and indicators of political stability as the dependent variable, and the study was based on the major assumption that there is an inverse relationship between governmental corruption and political stability, ie, the more governmental corruption thelessery political stability, and the researcher used the following scientific research methods: descriptive analytical approach and methodology statistical analytical and comparative approach.

The first chapter was devoted to the subject of governmental corruption in terms of its definition types, and the factors that contribute to its spread, in addition to the most important Arab and international organizations that measure corruption and seeking to fight it,as well as,

most important indicators measuring this phenomenon, and the resercher concluded, at the end of the chapter, that governmental corruption is prevalent in all countries of the world with varying degrees, and that the third world countries, especially Arab countries, suffer from this phenomenon largely in it different political,and economical aspects, despite governmental policies that try to fight it, but the proportions of governmental corruption is still high.

The second chapter discussed the political stability in terms of its definition, characteristics and factors affecting it, and then the most important indicators to measure political stability, and ultimately concluded that the Arab countries that suffered from political instability, with varying degrees and in discontinous periods , in addition to the inability of the governments of the Arab countries, in most cases, to deal with such cases, which exacerbates this situation and the inability to control it at the end.

in the third chapter, the researcher linking between governmental corruption indicators and linked of political stability to find the statistical relationship those between the two variables, through the use of(spss) for statistical analysis of the indicators.

The study found a range of results main of which, that each country have uniqne approches in determining the nature of the relationship between the two variables and generalization in this regard isnot possible,

where governmental corruption clearly impacts on the political stability in Egypt, while the relationship between governmental corruption and political stability was of not same nature among all indicators of the tow variables in Tunisia, the hypothesis, in the case of Jordan, was not supported, where the results showed that the statistical relationship between governmental corruption and political stability positive correlation in most cases.

**Keywords**: governmental corruption, political stability, the Arab region, international political economy